مجلة المنظمة

الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي

مايو – أغسطس 2025 العدد 58

OIC Journal

وزاري جدة يدين تهويد القدس

معظم دول المنظمة حققت 25 % من التجارة البينية

الدورة الحادية والخمسون لمجلس وزراء الخارجية
منظمة التعاون الإسلامي
إسطنبول – الجمهورية التركية
٢١ – ٢٢ يونيو ٢٠٢٥
«منظمة التعاون الإسلامي في عالم متغير»

إسطنبول هي أكبر مدينة في الجمهورية التركية، ويُنظر إليها كمركز اقتصادي وثقافي وتاريخي للبلاد. تمتد على مضيق البوسفور، وتقع في كل من أوروبا وآسيا. وتعد مدينة كبرى، حيث تغطي مساحة ٣٩ مقاطعة تُشكل محافظة اسطنبول.

إضاءات على الدورة 51 لمجلس وزراء الخارجية الإسلامي

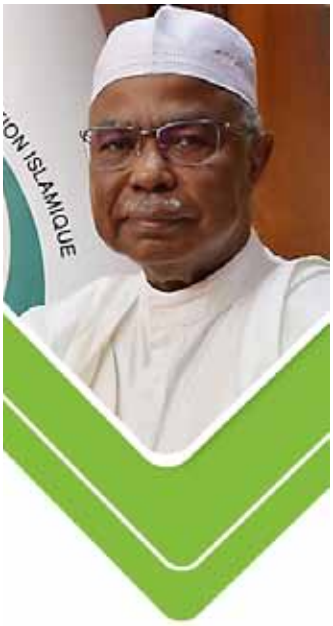

حسين إبراهيم طه

الأمين العام

لمنظمة التعاون الإسلامي

بانتهاء شهر أبريل من هذا العام، تكون منظمة التعاون الإسلامي قد استكملت عقد الاجتماعات التحضيرية للدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية بمنظمة التعاون الإسلامي الذي سوف ينعقد في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية منتصف هذه السنة، فقد عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماع كبار المسؤولين خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ إبريل، كما عقدت الدورة الثالثة والخمسين للجنة المالية الدائمة من ٢٠ إلى ٢٣ أبريل، إضافة إلى انعقاد الدورة السابعة والأربعين للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ إبريل. وتشكل هذه الاجتماعات إلى جانب الاتصالات والجهود والمشاورات الأخرى، فرصة للتداول بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول التحديات التي تواجه المنظمة ودولها الأعضاء.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جمهورية الكاميرون على الجهود التي بذلتها خلال رئاستها للدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية. وأتقدم بأحر التهاني للجمهورية التركية وأتمنى لها كل النجاح في مهامها رئيسة للدورة الواحدة والخمسين للمجلس الوزاري.

وأود من خلال هذه السطور أن أكرر ترحيبي بعودة سوريا إلى حضن منظمتنا، وأدعو الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى مساعدة الجمهورية العربية السورية في تحقيق تطلعات الشعب السوري نحو الأمن والاستقرار.

إننا نواجه العديد من التحديات على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، بما في ذلك القضية الفلسطينية التي تقع على سلم الأولويات لدول منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتفاقم بسبب العدوان الإسرائيلي الغاشم وغير المنقطع على قطاع غزة وعلى الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وقد استمر هذا العدوان بصورة لم يشهد لها التاريخ الحديث، لأن القصف وإعادة احتلال قطاع غزة تزامن مع إغلاق الاحتلال الإسرائيلي لجميع معابر قطاع غزة ومنافذه الحيوية، جنبا إلى جنب مع منع كل سبل الحياة عن سكانه ودفعهم نحو مجاعة غير مسبوقة حذر منها برنامج الغذاء العالمي، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، ومنظمة الصحة العالمية.

فلم تمنع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المساعدات الإنسانية عن القطاع فقط، بل حظرت على القطاع الإمدادات الصحية واستهدفت المستشفيات والمراكز الطبية، وحرقت خيام النازحين، وقتلت النساء والأطفال، وتركت سكان القطاع من دون مأوى أو طعام أو علاج. ولهذا، يجب علينا أن نواصل جهودنا لإنهاء عدوان الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، والعمل معا من خلال دول منظمة التعاون الإسلامي ومكاتب المنظمة وأجهزتها ذات الصلة، وكذلك اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية بشأن التطورات في قطاع غزة، ومن خلال المجتمع الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

كما يتطلب الوضع الحالي، وتصاعد الصدام بين جمهورية باكستان الإسلامية والهند منا مزيداً من التضامن وتكثيف الجهود لحل مسألة جامو وكشمير وفق منطوقات القرارات ذات الصلة والتي صادقت عليها مجلس وزراء الخارجية السابقة، وأغتنم الفرصة في هذا المقام لأعبر عن تضامن المنظمة الكامل والقوي مع جمهورية باكستان أمام الاعتداءات العنيفة للهند على الأراضي الباكستانية، وهي اعتداءات لن تخدم الأمن والاستقرار بأي شكل من الاشكال في جنوب القارة الآسيوية، وأعيد التأكيد على أن المسار الديبلوماسي والاستماع العقلاني لمنطق السلم هو الحل الوحيد والأمثل للصراع الدامي في جامو وكشمير.

ومن ناحية أخرى، فإننا في منظمة التعاون الإسلامي نتابع عن كثب تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذها مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية لصالح الجماعات والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما نواصل بالتعاون مع شركائنا الدوليين، دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف وكراهية الإسلام وتشجيع الحوار بين الأديان بغية تحقيق السلام والوئام العالميين، ونسعى في المنظمة لأن تشهد المرحلة القادمة تكثيفا للتحرك الديبلوماسي والميداني للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، وتثمين وترسيخ المكتسبات القانونية والحقوقية التي حققتها المنظمة عبر مجموعتها الإسلامية في مجلس حقوق الانسان بجنيف ومقر الأمم المتحدة في نيويورك.

كما تأمل المنظمة في تحقيق المزيد من التضامن مع منطقة الساحل وبحيرة تشاد لدعم الجهود الرامية إلى إرساء السلام والأمن والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة المهمة من مناطق منظمة التعاون الإسلامي، وتكثيف الجهود لدعم جمهورية الصومال التي تتعرض لتحديات أمنية عميقة تهدد الاستقرار والامن في عموم القرن الافريقي.

وأود في الختام أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري وتقديري لدولة المقر المملكة العربية السعودية على الدعم السخي الذي تقدمه لمنظمة التعاون الإسلامي، وعلى التزامها بتعزيز العمل الإسلامي المشترك وخدمة قضايا العالم الإسلامي، في ظل الرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله.

لم تمنع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المساعدات الإنسانية عن القطاع فقط، بل حظرت على القطاع الإمدادات الصحية واستهدفت المستشفيات والمراكز الطبية، وحرقت خيام النازحين، وقتلت النساء والأطفال، وتركت سكان القطاع من دون مأوى أو طعام أو علاج

مجلة المنظمة

تصدر عن منظمة التعاون الإسلامي

مدير إدارة الإعلام المكلف ورئيس التحرير
الدكتور عبد الحميد صالحي

مدير التحرير
أيمن عبوشي

تصميم واخراج
محمد عبد القادر قلبه

مستشار التحرير
السفير طارق علي بخيت

الترجمة
هشام خوجلي
أمجد حسن علي
محمد البوسيفي

المملكة العربية السعودية
ص . ب 178 جدة : 21411
هاتف : 966126385777+ فاكس : 966126385700+

حقوق نشر الصور داخل العدد

منظمة التعاون الإسلامي

موقع الالكتروني : www.oic-oci.org
البريد الالكتروني : journal@oic-oci.org

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بنيويورك
320 East- 51st Street
New York 10022
New York - U.S.A
www.oicun,org
oic@un.int

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بجنيف
ICC-20 Route pre - Bois - Case Postal 1818
CH 1215 Geneve - SUISSE
www.oic - un.org
oic@oci - un.org

إن الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، بل هي تمثل آراء الكُتّاب الخاصة بهم. ومع ذلك، تحتفظ بحق تعديل أي جزء من النص أو مراجعته أو تحريره أو حذفه أو إعادة صياغته عندما وأينما يبدو ذلك ضرورياً.

أجهزة المنظمة

اللجان الدائمة:

لجنة القدس

اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (الكومياك)، داكار (https://www.comiac.gouv.sn)

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، اسطنبول (https://www.comcec.org)

اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

الأجهزة المتفرعة

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أنقرة (https://www.sesric.org)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، اسطنبول (https://www.ircica.org)

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا (https://www.iutoic-dhaka.edu)

المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء (https://icdt-cidc.org)

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة (https://iifa-aifi.org)

صندوق التضامن الإسلامي، جدة (https://isf-fsi.org)

المجلس الإسلامي للطيران المدني، تونس

المؤسسات المتخصصة

البنك الإسلامي للتنمية، جدة (https://www.isdb.org)

منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الرباط (https://icesco.org)

اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا)، جدة (https://una-oic.org)

اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي (أوسبو)، جدة (https://osbu-oic.org)

اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، بنغازي (https://ar.icic-oic.org)

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، أستانا (https://www.iofs.org.kz)

مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، باكو

منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (أمانة الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

منظمة تنمية المرأة، القاهرة (https://www.wdo-odf.org/ar)

مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق بين الأجهزة الشرطية، اسطنبول

المؤسسات المنتمية

الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، كراتشي (https://www.iccia.com)

منظمة العواصم والمدن الإسلامية، مكة المكرمة (https://www.oicc.org/)

الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، الرياض (https://issf.sa)

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، جدة

الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية، القاهرة (https://www.facebook.com/wfaiis.oic.schools)

منتدى التعاون الإسلامي للشباب، إسطنبول (https://www.icyforum.org)

الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، جدة (https://msihs.org)

الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم، عمّان (https://www.iasworld.org/)

اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية، إسطنبول (https://thefcic.org)

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة (https://www.cibafi.org)

اتحاد المقاولين في البلدان الإسلامية، الرياض

فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة التعاون الإسلامي، سايبرجايا بماليزيا (https://www.oic-cert.org/en)

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، اسطنبول (https://www.smiic.org/en)

الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية، جيبوتي

منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة (https://www.oic-ibraf.org)

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور (https://www.iium.edu.my/v2)

اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية، الخرطوم

المنتدى العالمي للوسطية، عمّان (https://www.wasatyea.net/ar/node/3)

منتدى الاعلاميين لمنظمة التعاون الإسلامي، تركيا

جامعة الملك فيصل بتشاد، نجامينا (https://urft.net)

المنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال، السعودية

الجامعات الإسلامية

الجامعة الإسلامية في النيجر، نيامي (https://universite-say.com)

الجامعة الإسلامية في أوغندا، مبالي (https://www.iuiu.ac.ug)

الأجهزة المستقلة

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، جدة (https://oic-iphrc.org/home)

محتويات العدد

ملف خاص

٤ – المنظمة تعقد اجتماعها الاستثنائي الرابع لبحث العدوان على الفلسطينيين

٦ – ترحيب إسلامي بعقد مؤتمر دولي بالقاهرة للتعافي في غزة

٧ – دول المنظمة تؤكد دعمها للمرصدين الإعلامي والقانوني لجرائم الاحتلال

٩ – سوريا تستأنف عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي

المرصد

١٠ – المرصد: استئناف العدوان الإسرائيلي على غزة بأكثر فظاعة

تحت المجهر

١٢ – تحضيري وزاري إسطنبول يبحث التحديات أمام منظمة التعاون الإسلامي

ملف فلسطين

١٤ – «الوزارية المكلّفة» تلتقي ممثلة الاتحاد الأوروبي لبحث الوضع في غزة

١٦ – الأمين العام يؤكد في قمة القاهرة رفض المنظمة «تهجير الفلسطينيين»

أخبار المنظمة

٢٣ – خبراء حكوميون يعدّون مشروع خطة العمل العشري ٢٠٢٦ – ٢٠٣٥

٢٧ – الأمين العام يشارك في منتدى أنطاليا

أفغانستان

٢٩ – ورشة تعزيز حقوق المرأة في الإسلام بالتعاون مع الأمم المتحدة

ملف المرأة

٣١ – ورشة عمل حول تنفيذ مشروع بنك الأسرة في نجامينا

شؤون ثقافية

٣٢ – المنظمة ومُجمع الملك سلمان للغة العربية يحتفلان باللغة العربية

شؤون اقتصادية

٤٢ – حسين طه يؤكد أهمية تنفيذ مشروع خط سكة الحديد دكار– بورتسودان

أجهزة

٥٢ – الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا تختتم اجتماعها الـ ٥٧

إدانة إسلامية لاستئناف العدوان الإسرائيلي على غزة 15

الأمين العام: المرأة المتعلمة تُعد ذخراً للمجتمعات الإسلامية 25

تشاد: المزارعون يزيدون محاصيلهم بالتكنولوجيا 39

نداء عاجل لتحسين الأمن الغذائي في الساحل 41

لا يمكن تطوير المجتمعات إلا بإدراكها ما ينفعها 64

المنظمة تعقد اجتماعها الاستثنائي الرابع لبحث العدوان على الفلسطينيين

عقدت منظمة التعاون الإسلامي، الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية دولها، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومخططات الضم والتهجير من أرضه، في مقر المنظمة في جدة، ٧ مارس ٢٠٢٥. واعتبر هذا الاجتماع رابع اجتماع طارئ تعقده المنظمة من أجل فلسطين والسادس على مستوى وزراء الخارجية على مدى عام ونصف العام.

وألقى معالي الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه كلمة بهذه المناسبة رحب فيها بالمشاركين وثمن مشاركتهم في أعمال الدورة الاستثنائية، مؤكدا أن هذه المشاركة تأتي تأكيدا على التزام الدول الأعضاء بدعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والوقوف الى جانب قضيته العادلة.

وقال معالي الأمين العام إن هذه الدورة الاستثنائية تلتئم وهي مثقلة بالتحديات التي تشهدها القضية الفلسطينية نتيجة استمرار إسرائيل، قوة الإحتلال، في احتلالها واستيطانها وجرائمها اليومية ومخططات الضم والتهجير القسري للشعب الفلسطيني من أرضه، وتغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة ومحاولات تهويد مدينة القدس الشريف وانتهاك حرمة مقدساتها، إضافة إلى الحصار والتجويع والاعتقال واقتحام المدن والمخيمات الفلسطينية وتدمير بنيتها التحتية والمنازل فيها، مؤكدا أن كلها إجراءات مرفوضة وتنتهك القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، دعا السيد حسين إبراهيم طه إلى المزيد من تظافر الجهود من أجل تحقيق وقف إطلاق نار مستدام، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي وإيصال المساعدات الإنسانية، ومساعدة النازحين للعودة إلى بيوتهم، وتمكين الحكومة الفلسطينية من تولي مهامها والحفاظ على وحدة الأرض الفلسطينية بما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وتنفيذ برامج الإغاثة الطارئة والانعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار، و توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأكد الأمين العام أهمية خطة إعادة الإعمار لقطاع غزة، التي اعتمدتها القمة العربية، مع التمسك بحق الشعب الفلسطيني بالبقاء في أرضه، لما تشكله من رؤية مشتركة وواقعية تستوجب من الدول الأعضاء في المنظمة حشد الدعم المالي والسياسي اللازم لتنفيذها، في إطار مسار سياسي واقتصادي متكامل لتحقيق رؤية حل الدولتين.

وحذر الأمين العام من خطورة الإجراءات والمحاولات الإسرائيلية المرفوضة لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسيا وقانونيا عبر استهداف وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا) ودورها الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله، لخدمة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، كما شدد على ضرورة مضاعفة الدعم السياسي والمالي والقانوني لوكالة الأونروا التي يشكل دورها أولوية قصوى، وشاهداً على الالتزام الدولي تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعنصر استقرار في المنطقة.

وأضاف الأمين العام بأن تخليص الشعب الفلسطيني من هذا الاحتلال الإسرائيلي الظالم يتطلب مزيدا من العمل لاستنهاض مسؤولية المجتمع الدولي، مشيرا إلى أن ضرورة بقاء جهود اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة في طليعة الأولويات خلال الفترة المقبلة للضغط من أجل وضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي من الأرض الفلسطينية، وإطلاق مسار سياسي لتنفيذ حل الدولتين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

وأعرب الأمين العام عن ثقته الكبيرة بأن الاجتماع يحمل من الأهمية وأن قراراته سوف تسهم في تنسيق مواقف الدول الدول الأعضاء وتعزيز جهودها لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وزاري المنظمة يرفض بالمطلق تهجير الفلسطينيين

أكدت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومخططات الضم والتهجير من أرضه، في مقر المنظمة في جدة، ٧ مارس ٢٠٢٥، رفض وزراء الخارجية المطلق والتصدي الحازم للخطط الرامية إلى تهجير الشعب الفلسطيني فرادى أو جماعات، داخل أرضهم أو خارجها، أو التهجير القسري أو النفي والترحيل بأي شكل من الأشكال وتحت أي ظرف أو مبرر، باعتبار ذلك تطهيرا عرقيا وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وجريمة ضد الإنسانية بموجب ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومساساً مرفوضاً بسيادة الدول واستقرارها وتهديدا لأمنها وسلامة أراضيها؛ وأدان الاجتماع سياسات التجويع والأرض المحروقة الهادفة لإجبار الشعب الفلسطيني على الرحيل من أرضه، ورفض أي محاولات إسرائيلية لتغيير التركيبة السكانية في الأرض الفلسطينية.

وطالب بوقف جميع سياسات وإجراءات الضم والاستيطان غير الشرعي وهدم المنازل ومصادرة الأراضي، وتدمير البنى التحتية، والاقتحامات العسكرية الإسرائيلية للمخيمات والمدن الفلسطينية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية المزعومة على أي أجزاء من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي اعتبره يهدد بتفجير الموقف برمته بشكل غير مسبوق، ويزيد الوضع الإقليمي اشتعالاً وتعقيدًا؛ ويعتبر انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكد القرار الصادر عن المجلس الوزاري دعم رؤية فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بشأن أهمية تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، على قاعدة الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبرنامجها السياسي، والتزاماتها الدولية، ومبدأ النظام الواحد والقانون الواحد والسلاح الشرعي الواحد. والتأكيد على أن الخيار الديمقراطي والاحتكام لصندوق الاقتراع، هو الطريق الوحيد لاحترام إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار من يمثله من خلال انتخابات عامة، رئاسية وتشريعية، تجري في كل الأرض الفلسطينية، قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

وأعرب الاجتماع عن دعم الترحيب بقرار حكومة دولة فلسطين تشكيل لجنة إدارية تحت مظلتها تضم كفاءات وطنية من أبناء قطاع غزة لفترة انتقالية بالتزامن مع مواصلة العمل على تمكينها من تولي جميع مسؤولياتها، وتعزيز قدرتها على أداء مهامها في حفظ الأمن في قطاع غزة على الوجه الأكمل وتنفيذ خطتها للإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار والتنمية في قطاع غزة، في إطار الوحدة الجغرافية والسياسية لكل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني عليها، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه.

ترحيب إسلامي بعقد مؤتمر دولي بالقاهرة للتعافي في غزة

رحبت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومخططات الضم والتهجير من أرضه، بعقد مؤتمر دولي في القاهرة، في أقرب وقت، للتعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة، وذلك بالتعاون مع دولة فلسطين والأمم المتحدة، وحث المجتمع الدولي على المشاركة فيه للتسريع في تأهيل قطاع غزة وإعادة إعماره بعد الدمار الذي تسبب به العدوان الإسرائيلي، والعمل على إنشاء صندوق ائتماني يتولى تلقي التعهدات المالية من كافة الدول ومؤسسات التمويل المانحة، بغرض تنفيذ مشروعات التعافي وإعادة الإعمار.

ودعا الاجتماع الوزاري الاستثنائي إلى إنشاء صندوق دولي لرعاية أيتام قطاع غزة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ضحايا العدوان الإسرائيلي الغاشم، والذين يناهز عددهم نحو ٤٠ ألف طفل، وتقديم العون وتركيب الأطراف الصناعية للآلاف من المصابين لاسيما الأطفال الذين فقدوا أطرافهم، وتشجيع الدول والمنظمات على طرح مبادرات ذات صلة؛ أسوةً بمبادرة "استعادة الأمل" الأردنية لدعم مبتوري الأطراف في قطاع غزة.

ودعت قرارات الاجتماع إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه من خلال توفير المزيد من الدعم الإنساني وكافة التسهيلات الممكنة للقطاع الاقتصادي والصناعي والتجاري والتعليمي والصحي في فلسطين، ودعم موازنة حكومة دولة فلسطين وتفعيل شبكة الأمان المالية الإسلامية وفق آليات يتفق عليها، وطالبت المجتمع الدولي بإلزام الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج عن أموال عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة فورا وبشكل كامل.

كما دعت الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في اجتماعها الاستثنائي، مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتنفيذ قراراته ذات الصلة بما فيها القرار ٢٧٣٥ (٢٠٢٤) و٢٧٢٨ (٢٠٢٤) و٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرار الجمعية العامة ES ٢٤/١٠ الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤ داعية جميع الدول الى اتخاذ تدابير إضافية بما في ذلك فرض عقوبات رادعة على إسرائيل، قوة الاحتلال، لإجبارها على إنهاء احتلالها واستيطانها غير القانوني لأرض دولة فلسطين على وجه السرعة، ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ويدعم الجهود الملموسة والمقدرة التي تقوم بها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في إطار عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي، في دعم القضايا الإسلامية بوجه عام والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

وأدان الاجتماع جميع الأفعال الإجرامية والتصريحات المتطرفة والعنصرية لوزراء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي وجرائمها في مدن وقرى الضفة الغربية ومخيماتها، وحذر من خطورة تصاعد وتيرة الإرهاب المنظم الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وممتلكاته، بدعم وتسليح من حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحماية قواتها، داعيا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبتهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة سياسة الضم والاستيطان الاستعماري ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية المزعومة على الأرض الفلسطينية.

يدعو إلى مساندة حق دولة فلسطين في نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وأجهزتها، و يثمن مواقف الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، ويدعو جميع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى المبادرة بذلك استرشادا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وكذلك تنفيذا لقراراتها التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

دول المنظمة تؤكد دعمها للمرصدين الإعلامي والقانوني لجرائم الاحتلال

أكدت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومخططات الضم والتهجير من أرضه، أهمية دعم وحدتي الرصد القانوني والإعلامي في الأمانة العامة للمنظمة، تطبيقاً للقرارات المنبثقة عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية، وكلف الأمين العام بتقديم تقرير عن أنشطتها الرامية إلى توثيق وفضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، والمساهمة في إعداد مرافعات قانونية حول جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها إسرائيل، قوة الاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وأكدت الدورة أهمية المساءلة والملاحقة القانونية لجميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة والجرائم التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني، من خلال آليات العدالة الدولية والوطنية؛ ويحث جميع الدول على الالتزام بتنفيذ الرأيين الاستشاريين لمحكمة العدل الدولية؛ ودعت المحكمة الجنائية الدولية إلى استكمال التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ويرتكبها مسؤولو حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وسرعة جلب المجرمين إلى العدالة الدولية؛ كما دعت جميع الدول إلى فرض عقوبات على اسرائيل، قوة الاحتلال، لردعها ولإجبارها على الامتثال للقانون الدولي.

وشددت على أن ارتكاب الإبادة الجماعية في غزة واستمرار الهجمات العسكرية العشوائية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتزويد إسرائيل، قوة الاحتلال بالدعم العسكري والأسلحة والذخائر والمعدات، ودعت جميع الدول التي تزود إسرائيل بهذه الأسلحة والذخائر إلى إعادة النظر في هذه السياسة وحظر تصدير أو نقل الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل، وقررت متابعة مبادرة الرسالة المشتركة التي تقدمت بها جمهورية تركيا والمجموعة الأساسية المكونة من ١٨ دولة في الأمم المتحدة والتي وقعت عليها ٥٢ دولة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية لوقف تزويد إسرائيل بالأسلحة.

كما أكدت قرارات الدورة والرفض والتصدي لجميع الإجراءات الإسرائيلية بما في ذلك القوانين العنصرية وغير الشرعية التي تستهدف وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا) ومحاولات تقليص أو إلغاء دورها غير القابل للاستبدال في مناطق عملياتها الخمس وبالأخص في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة والذي يمثل أولوية قصوى من الناحية السياسية والإنسانية ويشكل عنصر استقرار في المنطقة، وجميع المحاولات الرامية لتصفية قضية اللاجئين وحقهم في العودة والتعويض ويدعو جميع الدول إلى تقديم مزيد من الدعم السياسي والقانوني والمالي لوكالة الأونروا.

وكلف الاجتماع المجموعة الإسلامية في نيويورك بمواصلة الجهود لحشد الدعم الدولي لتجميد مشاركة إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة والكيانات التابعة لها، تمهيدا لتقديم مشروع قرار مشترك للجمعية العامة – الجلسة الاستثنائية العاشرة (الاتحاد من أجل السلم)، على أساس انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة، وتهديدها للأمن والسلم الدوليين، وعدم وفائها بالتزامات عضويتها في الأمم المتحدة، واستنادا إلى الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٢٤. وندد الاجتماع بجريمة الاخفاء القسري والتنكيل والقمع والتعذيب والمعاملة المهينة التي يتعرض لها آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي، داعيا إلى العمل على كافة المستويات للكشف عن مصير المختطفين، والعمل على إطلاق سراحهم فوراً، وضمان توفير الحماية لهم، ويطالب بتحقيق مستقل وشفاف حول جميع هذه الجرائم بحق الأسرى الفلسطينيين.

الوزاري الإسلامي يدين تهويد القدس

أدانت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومخططات الضم والتهجير من أرضه، بشدة جميع سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية لتهويد مدينة القدس المحتلة وتغيير هويتها العربية ويدعو الى السماح للمُصلين بالوصول إلى المسجد الأقصى المبارك، وممارسة شعائرهم الدينية بحرية وأمان، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمقدسات الإسلامية والمسيحية وخصوصا المسجد الأقصى المبارك - الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ألف متر مربع، باعتباره مكان عبادة خالص للمسلمين فقط؛ ودعت جميع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية إلى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية بشأن مدينة القدس المحتلة كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م وعاصمة دولة فلسطين. والتأكيد على ضرورة احترام دور إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات، والتأكيد أيضًا على دور لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف.

وأدانت الدورة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة تجاه المواقع الدينية وخاصة ما يتعرض له الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، طالبت المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" التي أقرت عام ٢٠١٧ بأن الحرم الإبراهيمي الشريف موقع من مواقع التراث العالمي المهدد بالخطر، للتدخل لوقف هذه الانتهاكات والممارسات الاستفزازية فورا.

وشدد الاجتماع على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بما يتوافق مع المعايير الدولية وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة، وبما يتماشى مع قرارات القمم الإسلامية، داعيا إلى نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية، على أن يكون ذلك في سياق التنفيذ الفعلي لتصور شامل بجدول زمني لبناء قدرات مؤسسات دولة فلسطين وتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

واستذكر الاجتماع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: ES -١٠/٢٤ بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤، والذي دعا إلى عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في معاهدة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب بخصوص تفعيل المعاهدة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وضمان احترام ذلك طبقاً للمادة الأولى المشتركة من معاهدة جنيف الرابعة خلال ستة أشهر، معربا عن أسفه لعدم انعقاد المؤتمر الذي قد أعلن عن انعقاده يوم ٧ مارس ٢٠٢٥ في جنيف، وتعذر قيامه بالمهمة الموكولة إليه، كما دعا إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأعرب الاجتماع عن دعمه جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين برئاسة المملكة العربية السعودية، باعتبارها رئيسا للجنة العربية الإسلامية المشتركة بشأن غزة، والاتحاد الأوروبي، والنرويج؛ والمشاركة الفاعلة في المؤتمر الدولي لتسوية القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين برئاسة سعودية - فرنسية، والمقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يونيو ٢٠٢٥.

سوريا تستأنف عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي

أعلنت الدورة العشرين الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبحث العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني والدعوات إلى تهجيره من أرضه، في اجتماعها في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية، ٧ من شهر مارس ٢٠٢٥، استئناف عضوية الجمهورية العربية السورية في منظمة التعاون الإسلامي.

وجاء في قرار الدورة الاستثنائية بأن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته العشرين الاستثنائية في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم ٧ رمضان ١٤٤٦هـ، الموافق ٧ مارس ٢٠٢٥، وبالإشارة إلى البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي ٢٦ و٢٧ رمضان ١٤٣٣هـ، الموافق ١٤-١٥ أغسطس ٢٠١٢، وبالإشارة كذلك إلى طلب الجمهورية العربية السورية اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئناف عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي، واستنادا إلى سلطات مجلس وزراء الخارجية الواردة في المادة العاشرة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، قررت الدورة العشرين الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي استئناف عضوية الجمهورية العربية السورية في منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى الطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

وفي القرارات الصادرة عن الدورة العشرين الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبحث العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني والدعوات إلى تهجيره من أرضه، أدانت الدورة الاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الجمهورية العربية السورية والتوغل داخل أراضيها والذي يُعد خرقا فاضحا للقانون الدولي وعدوانا على سيادة الجمهورية العربية السورية وتصعيدا خطيرا يزيد من التوتر والصراع، وطالبت الدورة العشرين الاستثنائية المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي بالتحرك الفوري لتطبيق القانون الدولي وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال وقف عدوانها والانسحاب من الأراضي السورية التي احتلتها في خرق واضح لاتفاق الهدنة للعام ١٩٧٤، وأعادت الدورة الاستثنائية التأكيد على أن هضبة الجولان هي أرض سورية محتلة، ورفضت الدورة الاستثنائية قرار إسرائيل، قوة الاحتلال ضمها وفرض سيادتها عليها، كما كلفت الدورة معالي الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه بمتابعة تنفيذ ما جاء في هذا القرار وتقديم تقرير بخصوصه لمجلس وزراء الخارجية القادم.

وأكدت الدورة ضرورة تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية لبنان بجميع بنوده والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، من دون أي إجتزاء، وإدانة الخروقات إسرائيل، قوة الاحتلال لهما، وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال بتطبيق الجزء الخاص بها من هذا القرار، ورفض أية محاولة إسرائيلية لفرض اقع جديد عبر البقاء في نقاط حدودية لبنانية أو إقامة شريط حدودي جديد، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من لبنان إلى الحدود المعترف بها دوليا وفقا لمندرجات اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل للعام ١٩٤٩ ، وبتسليم الأسرى المعتقلين خلال الحرب الأخيرة، والتأكيد على دعم الجمهورية اللبنانية في جهودها الدبلوماسية الرامية إلى تحرير ارضها كاملة والحفاظ على سيادتها ودعم أمن لبنان واستقراره وإدانة أي خروقات إسرائيلية للسيادة اللبنانية.

المرصد:

استئناف العدوان الإسرائيلي على غزة بأكثر فظاعة

شهدت الأشهر التي وثقها المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ يناير – مارس ٢٠٢٥، انقلاب قوات الاحتلال الإسرائيلي على اتفاق وقف إطلاق النار، وعودة الاعتداءات الإسرائيلية على السكان المدنيين في القطاع بشكل أكثر فظاعة خاصة وأن القصف يطال خيام النازحين بعد أن دمرت ترسانة الاحتلال معظم المنشآت الفلسطينية، وأغلقت بشكل كامل الباب أمام المساعدات الإنسانية للمدنيين والنازحين الفلسطينيين الذين يمثلون معظم سكان القطاع.

وفي مارس ٢٠٢٥، بدأت قوات الاحتلال تدريجيا في خرق وقف إطلاق النار حيث شهدت الفترة بين ١١ – ١٧ مارس ٢٠٢٥، وذلك قبل إنهاء قوات الاحتلال الإسرائيلي اتفاق وقف إطلاق النار بيوم واحد، تجاوزات مهدت للانقلاب الإسرائيلي على الاتفاق، وتمثل أبرزها في استهداف جمعية خيرية في بيت لاهيا. وتابع المرصد تلك الفترة قبل العودة الأكثر شراسة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقصفت قوات الاحتلال عيادة طبية ومدرسة نازحين وصحفيين وسيارات إسعاف ودفاع مدني وتكيّات في قطاع غزة في بضعة أيام فقط، حيث وثق المرصد في الفترة بين ١-٧ إبريل ٢٠٢٥، اقتراف الاحتلال (٢٧٢٥) جريمة ضد الفلسطينيين كان أبرزها قتل ٣١ فلسطينيا معظمهم من النساء والأطفال في قصف مدرسة "دار الأرقم" للنازحين في حي التفاح الذي شهد كذلك تدمير محطة لتحلية المياه.

وفي وضع هو الأسوأ في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، استمر التهجير القسري للفلسطينيين في القطاع، حيث وثق المرصد في الفترة من ٨ إلى ١٤ إبريل ٢٠٢٥، سلوكا إسرائيليا متعمدا يهدف إلى إجهاد الفلسطينيين عبر تهجيرهم المتواصل من منطقة إلى أخرى، فقد أنذرت قوات الاحتلال المدنيين القاطنين في أحياء عديدة بضرورة إخلاء منازلهم وخيامهم عدة مرات قبل هجوم إسرائيلي بري، وجاءت الإنذارات بعد مجزرة في حي الشجاعية راح ضحيتها خمسون فلسطينيا معظمهم من النساء والأطفال في ظل قصف تواصل على مدن ومخيمات القطاع، وكان أبرز استهداف شهده القطاع في تلك المدة هو القصف الإسرائيلي الذي طال المستشفى الأهلي المعمداني في وسط غزة، والذي شل قدرة المستشفى على استقبال الحالات الطارئة بالإضافة إلى قصف نقطة المختار لتوزيع الدقيق التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا" شرقي مدينة خان يونس في استتباع لتجويع سكان القطاع عبر جرائم حرب.

وبدا العدوان على القطاع بعد خرق اتفاق وقف إطلاق النار وكأنه حرب إسرائيلية على الركام تجاوزت من خلالها إسرائيل، قوة الاحتلال خطوط المجزرة إلى ما بعد الموت الذي ألم بالفلسطينيين في غزة.

وسجل المرصد حينها عدد (٩٧٩) شهيدا سقطوا في الفترة بين ١٨ – ٢٤ مارس ٢٠٢٥. ولم تتوقف عمليات القتل المتعمد التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩ يناير – ٢٣ مارس ٢٠٢٥، وشهدت زيادة ملحوظة في الفترة التي واكبت بداية وقف إطلاق النار بين ١٩ – ٢٥ يناير ٢٠٢٥، وفي ١٨ – ٢٣ مارس ٢٠٢٥.

وبلغ عدد الجرائم الإسرائيلية في ١٨ – ٢٤مارس ٢٠٢٥، (٣٦٦٥) جريمة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية وذلك في ارتفاع قياسي مقارنة مع الأسابيع السابقة، واستهدفت قوات الاحتلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في دير البلح ما أسفر عن مقتل موظف وجرح آخرين، كما طالت الجرائم الإسرائيلية العديد من الصحفيين.

أيمن عبوشي
مدير تحرير مجلة المنظمة

"الأرقام والتعود والتفاوت" أبرز تحديات المرصد

مضى أكثر مما يقارب العام ونصف على عمل المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين، الذي انطلق في ٢٣ يناير ٢٠٢٤. ونجح المرصد في توثيق ونشر عشرات الآلاف من جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، وذلك منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى لحظة كتابة هذا المقال، وتجاوز عدد الجرائم أكثر من ٢٥٠ ألفا، ووصلت منشورات المرصد إلى عشرات الملايين من المتابعين على منصات التواصل الاجتماعي.

ولم يكن ممكنا أن يحقق المرصد هذا النجاح من دون أن يواجه عقبات مستمرة لا تتوقف، تواجه طبيعة العمل والمجال الحيوي الذي يعمل فيه.

فعلى صعيد طبيعة الرصد الأسبوعي، نجد أن التحدي الأبرز تمثل في ضرورة الانتقال بالضحايا الفلسطينيين من مجرد أرقام إلى أخبار لأشخاص حقيقيين عانوا ولا يزالون يعانون القتل والتجويع والحصار والتهجير القسري. ومع أن المرصد يعمل على إحصاء عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين، جنبا إلى جنب مع حجم الدمار والخسائر، إلا أن تلك الأرقام المرعبة تبقى أرقاما لا تحرك الوجدان بالضرورة، بقدر ما توثق حجم الجريمة وأبعادها من أجل توظيف المقارنة في إظهار فداحتها وتقديمها سابقة تاريخية أو ما يعتبر «جريمة العصر».

وإذ تظل الأرقام عاملا مهما في عملية الرصد والتوثيق فإنها تجرد المأساة من لحمها ودمها وتحيلها إلى عملية رياضية خالية، لذا كان لابد أن يترافق هذا الترقيم مع الصوت والصورة وعكس تلك المعاناة اليومية المعاشة على الشاشات وفوق الصفحات الإعلامية المعنية.

وهنا يطالعنا التحدي الثاني الذي واجه المرصد من خلال مشكلة «التعود» الذي يعتري المتابع، خاصة وأن الصورة نفسها في تفاصيلها تكرر الجريمة مرة بعد مرة، وسط زخم إعلامي كبير يطرح الخبر نفسه، ما قد يدفع برتابة ضمنية تجاه الجريمة التي تحصل للمرة الألف، وهذا بحد ذاته يعد تحدٍ يواجه عمل الرصد بشكل عام.

ومع ذلك، فإن واقع الجرائم الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية متنوع – للأسف – ويزخر بالكثير من التفاصيل والقصص المأساوية والعربدة الإسرائيلية التي تظهر كل يوم تصاعد وتيرتها وتجعل منها قصة جديدة يمكن البناء عليها وتقديمها بالصورة التي تظهر خطورتها المتراكمة التي تحمل مضامين توسعية لا تستهدف البشر والحجر فقط بل، والاستيلاء على الأرض وطرد ساكنيها.

ويظل التفاوت في جرائم الاحتلال عاملا مهما في تقييمها، ففظاعة ما يجري في قطاع غزة من مجازر واستهداف للقطاع الصحي وتجويع وتدمير واحتلال وإعادة احتلال قد يقلص فرص جرائم أقل حدة لكنها لا تقل جسامة مع الوقت نفسه، مثل أفعال المستوطنين الذين يستبيحون بلدات وقرى الضفة الغربية لاقتراف جرائم يكون بعضها وضيع للغاية يظهر الواقع الهش والمستباح للحواضر الفلسطينية التي باتت عرضة لانتهاك يومي محمي من قبل قوات الاحتلال التي توفر الحماية لقطعان المستوطنين وتباشر باعتقال من يحاول الدفاع عن عائلته وعن نفسه وعن ممتلكاته. وهي صور مصغّرة وشظايا تكون مع بعضها الصورة الشاملة التي يراها المتابع كذلك دفعة واحدة في قطاع غزة المنكوب.

والحقيقة أن المرصد الإعلامي لجرائم إسرائيل لا يعمد بالضرورة إلى عكس مقارنات بقدر ما يطرح الصورة كاملة بتفاوتها وتزامنها وتراكمها، مع الأخذ في الاعتبار أبعادها الجيوسياسية، وأهدافها التي ترمي في النهاية إلى السعي لطرد الفلسطيني من أرضه إن كان ذلك في قطاع غزة أو القدس المحتلة أو الضفة الغربية.

فالجريمة هي نفسها، وعملية القتل واحدة، والاستيلاء على الأرض هو ذاته بأساليب متعددة مباشرة وغير مباشرة.

وإذا كانت مهمة المرصد تحويل المآسي مجتمعة وترجمتها في وسائل إعلامية يسهل على المطلع إدراكها بالدرجة نفسها التي يجب عليه أن يحللها ويقدمها للنخب من خلال تفكيك الجرائم وإعادة رصها بصورة تقدم من خلاله تصورا شاملا للواقع الخطير في الأرض الفلسطينية بشكل عام، فإن التحديات أحيانا تطال الفضاء الذي يعمل فيه المرصد على منصات «السوشيال ميديا»، فيواجه المادة الإعلامية للمرصد الكثير من القيود والحظر والتحييد في سياسة معروفة تخلي الطريق للمحتوى المناقض وتداري الحقيقة وتحجبها عن المتلقي.

وأظهرت تقارير إعلامية لوسائل إعلام خاصة تلك التي نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية BBC، ذكرت أن ثمة انخفاض بنسبة ٧٧٪ في التفاعل مع منشورات الصفحات الإخبارية في فلسطين منذ بدء العدوان على قطاع غزة، حيث أورد موقع الإذاعة أن شركة «ميتا» اعترفت بإجراء تغييرات على خوارزمية إنستغرام رغم نفيها تعمد إسكات الأصوات الفلسطينية. ويظهر ذلك مع ما واجهه المرصد فعليا من حظر لمحتوى منشوراته على السوشيال ميديا من دون تقديم تبرير فعلي لذلك، أن المحتوى الإعلامي على منصات التواصل لصالح إظهار جرائم الاحتلال قد يواجه عقبات عديدة.

> "التعود" الذي يعتري المتابع للصورة التي تكرر نفس الجريمة مرة بعد مرة، وسط زخم إعلامي كبير، يدفع برتابة ضمنية تجاه الجريمة التي تحصل للمرة الألف، لكن عملية القتل واحدة، والاستيلاء على الأرض هو ذاته بأساليب متعددة مباشرة وغير مباشرة.

تحضيري وزاري إسطنبول يبحث التحديات أمام منظمة التعاون الإسلامي

عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماع كبار المسؤولين التحضيري للدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية بالمنظمة في مقرها بجدة بالمملكة العربية السعودية، اليوم الأحد، ٢٧ إبريل ٢٠٢٥.

بدأ معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه كلمته بالترحيب بالمشاركين في الاجتماع الذي حضره معالي السيد نوح يلماز، نائب وزير خارجية الجمهورية التركية، و سعادة السفير إيا تيجاني، سفير جمهورية الكاميرون وممثلها الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي، والمندوبون الممثلون عن الدول الأعضاء بالمنظمة.

وألقى معالي الأمين كلمة في الجلسة الافتتاحية قال فيها إن المنظمة تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك القضية الفلسطينية التي تتفاقم بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية، مشيرا إلى ضرورة مواصلة الجهود لإنهاء العدوان وتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأضاف الأمين العام بأن التحديات الأخرى تتطلب تضامننا والتزامنا، مؤكدا أن المبعوث الخاص للأمين العام إلى جامو وكشمير، سعادة السفير يوسف الضبيعي، يبذل جهوداً كبيرة في هذا الصدد من خلال زيارته الأخيرة إلى هذه المنطقة.

وفي أفغانستان أيضاً، أشار الأمين العام إلى أن الجهود لا تزال مستمرة من جانب المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، سعادة السفير طارق علي بخيت، الذي زار كابول، حيث التقى بزعماء الحكومة الفعلية ونقل إليهم رسالة منظمة التعاون الإسلامي.

ومن ناحية أخرى، قال معالي الأمين العام بأن منظمة التعاون الإسلامي تتابع عن كثب تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذها مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس الوزراء لصالح الجماعات والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأكد السيد حسين إبراهيم طه بأن المنظمة تواصل، بالتعاون مع شركائها الدوليين، دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف وكراهية الإسلام وتشجيع الحوار بين الأديان.

وفي هذا السياق، داعا الأمين العام إلى مزيد من التضامن مع منطقة الساحل وبحيرة تشاد لدعم الجهود الرامية إلى إرساء السلام والأمن والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة المهمة من منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

وفي المجال القانوني، شجّع الأمين العام الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التوقيع والتصديق على الأدوات القانونية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز تعاوننا وتمكين المؤسسات التي أنشأتها منظمة التعاون الإسلامي من بدء أنشطتها، وخاصة محكمة العدل الإسلامية الدولية.

وأخيرا، رحب الأمين العام بالوفد السوري المشارك في هذا الاجتماع، داعيا الدول الأعضاء إلى مساعدة الجمهورية العربية السورية في تحقيق تطلعات الشعب السوري.

وأعرب الأمين العام عن خالص شكره للمملكة العربية السعودية على الدعم السخي الذي تقدمه للمنظمة، وعلى التزامها بتعزيز العمل الإسلامي المشترك وخدمة قضايا العالم الإسلامي، في ظل الرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

كما توجه بالشكر لجمهورية الكاميرون على الجهود التي بذلتها خلال رئاستها لمجلس الوزراء، وتقدم بتهانيه كذلك إلى الجمهورية التركية متمنيا لها كل النجاح في أداء عملنا.

كما أعرب الأمين العام عن خالص التعازي وتعازي أسرة منظمة التعاون الإسلامي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أعقاب الانفجار الذي وقع في ٢٦ أبريل الماضي في بندر عباس، والذي تسبب في سقوط عدد من القتلى والجرحى.

معظم دول المنظمة حققت هدف الـ ٢٥٪ من التجارة البينية

انعقدت الدورة السابعة والأربعون للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة في ١٥ – ١٧ إبريل الماضي. وألقى معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة في الجلسة الافتتاحية أشار فيها إلى أن نجاح أنشطة المنظمة للعام المقبل سيعتمد على توجيه ودعم هذا الاجتماع. وأضاف أنه منذ انعقاد الدورة الخمسين الأخيرة لمجلس وزراء الخارجية في ياوندي بجمهورية الكاميرون، ٢٩ و٣٠ أغسطس الماضي، ما فتئت المنظمة تولي اهتماماً كبيراً لتنفيذ قراراتها في مجالات، من قبيل الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والشؤون الاجتماعية والأسرية والشباب والرياضة.

وفي مجال التعاون الاقتصادي، أعرب الأمين العام عن سروره بالإعلان عن أن حصة التجارة البينية في إطار المنظمة من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء قد ارتفعت من ١٦ , ١٩٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٦ , ٢٠٪ في العام الماضي، مضيفًا أن ٣٠ دولة عضوًا في المنظمة قد حققت الآن هدف ٢٥٪ من التجارة البينية الإسلامية. وأكد أن جهود التعاون بين دول المنظمة في مجال الزراعة والأمن الغذائي قد تلقت دفعة كافية عبر تطوير مشروع الخطة الاستراتيجية للأمن الغذائي في الدول الأعضاء بهدف المساهمة بشكل أكثر فاعلية في زيادة الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية والأمن الغذائي في دول المنظمة، فضلاً عن تعزيز التعاون البيني في إطار المنظمة في هذا المجال.

وأكد السيد حسين طه أهمية النهوض بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والصحة والبيئة والموارد المائية في جميع الدول الأعضاء. وتحقيقًا لهذه الغاية، أبرز أن الأمانة العامة للمنظمة، بالتعاون مع لجنة الكومستيك، تعمل على تطوير رؤية المنظمة للذكاء الاصطناعي، والتي ستوفر إطارًا استراتيجيًا للدول الأعضاء في صياغة سياسات الذكاء الاصطناعي الوطنية.

وفي مجال الصحة، أشار الأمين العام إلى أن الأمانة العامة تسعى بنشاط إلى تنفيذ مبادرات مختلفة تهدف إلى الوقاية من الأمراض ومكافحتها، مع التركيز بشكل خاص على السرطان وشلل الأطفال، وتعزيز الاعتماد على الذات في إنتاج اللقاحات.

وأكد السيد حسين طه أن الأمانة العامة واصلت سعيها لتحقيق رؤى ورسالة المنظمة وقياداتها في مجالات الثقافة والشؤون الاجتماعية والأسرية، والشباب والرياضة.

وفي المجال الثقافي، أشار الأمين العام إلى أن الأمانة العامة تعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء ومؤسساتها لتنظيم فعاليات ثقافية مشتركة، ومتابعة تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء منصة منظمة التعاون الإسلامي لحماية وصون التراث الثقافي في العالم الإسلامي، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المعنية.

وفيما يتعلق بالتعاون بين دول المنظمة في المجال الاجتماعي، أعرب الأمين العام عن سروره بالإفادة بأن الأمانة العامة تواصل جهودها لمتابعة تنفيذ التوصيات، بما فيها وثيقة جدة حول حقوق المرأة في الإسلام، الصادرة عن المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام الذي عُقد في جدة بالمملكة العربية السعودية، في نوفمبر ٢٠٢٣.

وخلال دورة اللجنة الإسلامية التي تستمر ثلاثة أيام، استعرض ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة مشاريع القرارات الواردة من الدول الأعضاء في مجال الشؤون الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية والأسرية والشباب والرياضة، والتي ستُرفع نتائجها إلى الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية، المقرر عقدها في إسطنبول بالجمهورية التركية، في يونيو ٢٠٢٥، وذلك من أجل الموافقة النهائية عليها.

«الوزارية المكلّفة» تلتقي ممثلة «الأوروبي» لبحث وضع غزة

عقدت اللجنة الوزارية المكلّفة من القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية بشأن التطورات في قطاع غزة، اجتماعا مع الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية السيدة كايا كالاس في العاصمة المصرية القاهرة، بحضور صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ومعالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر، ودولة رئيس وزراء فلسطين ووزير الخارجية الدكتور محمد مصطفى، ومعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، وسعادة وزير خارجية مملكة البحرين الدكتور عبداللطيف الزياني، ومعالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية الدكتور بدر عبدالعاطي، ومعالي وزير خارجية الجمهورية التركية هاكان فيدان، ومعالي وزير خارجية جمهورية إندونيسيا سوغيونو، ومعالي وزير الدولة بوزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة خليفة شاهين المرر، والقائم بأعمال سفارة جمهورية نيجيريا في القاهرة أديسوي ساموتو، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه.

وناقش الأطراف التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء انهيار وقف إطلاق النار في غزة وما أسفر عن ذلك من سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين جراء الغارات الجوية الأخيرة.

وأدانوا استئناف الأعمال العدائية واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، ودعوا إلى العودة الفورية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين، وهو الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩ يناير الماضي، والذي تم برعاية مصرية قطرية أمريكية، وأكدوا ضرورة التقدم نحو المرحلة الثانية من الاتفاق بهدف تنفيذه الكامل، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الرهائن، وإنهاء الأعمال العدائية بشكل دائم، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٧٣٥.

ودعا الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي. وأكدوا أن ذلك يشمل ضمان سرعة نفاذ المساعدات الإنسانية، وبشكل مستدام ودون عوائق إلى قطاع غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى جميع أنحاء القطاع. وطالبوا في هذا السياق برفع جميع القيود التي تعيق نفاذ المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى استعادة جميع الخدمات الأساسية في القطاع، وبصورة فورية بما في ذلك إمدادات الكهرباء، وبما يشمل تلك الخاصة بمحطات تحلية المياه.

ورحب الأطراف بخطة التعافي وإعادة الإعمار العربية التي قُدمت في قمة القاهرة في ٤ مارس الماضي، والتي اعتمدتها بعد ذلك منظمة التعاون الإسلامي ورحب بها المجلس الأوروبي.

وأكدوا أن الخطة المشار إليها تضمن بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه، وشددوا على رفضهم القاطع لأي نقل أو طرد للشعب الفلسطيني خارج أرضه، من غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما حذروا من العواقب الوخيمة التي ستترتب على مثل هذه الأعمال.

وأكد الأطراف في هذا الصدد أهمية دعم مؤتمر التعافي وإعادة الإعمار المبكر في غزة، والمقرر عقده في القاهرة بمشاركة الأطراف المعنية، ودعوا المجتمع الدولي إلى العمل على حشد الموارد التي سيُعلن عنها خلال المؤتمر، وذلك لمواجهة الوضع الكارثي في غزة.

إدانة إسلامية لاستئناف العدوان على غزة

أدانت منظمة التعاون الإسلامي بشدة استئناف قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها العسكري الغاشم على قطاع غزة، ما أدى إلى سقوط مئات الشهداء والجرحى والمفقودين، غالبيتهم من الأطفال والنساء وكبار السن، معتبرة أن ذلك يجسد امتدادا لجريمة الحرب والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

وحملت منظمة التعاون الإسلامي، إسرائيل، قوة الاحتلال، المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، مطالبة في ذات الوقت، المجتمع الدولي، خصوصا مجلس الأمن الدولي، بتحمل مسؤولياته لتنفيذ الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وفتح المعابر وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة، والتصدي لمحاولات الضم وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وفي غضون ذلك، أعربت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية والإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن التطورات في قطاع غزة عن إدانتها واستنكارها للغارات التي شنّتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة، وقصفها المباشر لمناطق مأهولة بالمدنيين العزل، أسفرت عن استشهاد وإصابة مئات الفلسطينيين، والتي تشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاق وقف إطلاق النار ولقرارات الأمم المتحدة وللمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني، وتؤدي الى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة في القطاع، وتشكل تهديداً وضرراً إضافياً على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتصعيداً ينذر بتوسع الصراع الإقليمي، ويقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق التهدئة والاستقرار بالمنطقة.

وجددت اللجنة مطالبتها للمجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته الأخلاقية والقانونية والتدخل الفوري للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للوقف الفوري لعدوانها وانتهاكاتها والامتثال لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين الفلسطينيين من آلة الحرب الإسرائيلية الجائرة، وإلزام إسرائيل بإعادة التيار الكهربائي في غزة، وفتح كافة المعابر لضمان دخول المساعدات الإنسانية بشكل موسع ومستمر إلى مختلف أنحاء القطاع الذي يعاني من كارثة إنسانية غير مسبوقة.

وأكدت اللجنة في هذا الصدد الحاجة الماسة إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار ووقف التصعيد الإسرائيلي واستئناف الحوار والعودة إلى المفاوضات، من أجل تنفيذ جميع مراحل اتفاق وقف إطلاق النار، وصولاً إلى إنهاء الحرب على قطاع غزة، والحيلولة دون العودة لدوامة متجددة من العنف.

وجددت اللجنة موقفها الثابت الذي يؤكد على أهمية تحقيق سلام عادل ومستدام للقضية الفلسطينية في إطار حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي والمعايير والمرجعيات المتفق عليها، وضمان حماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على خطوط عام ١٩٦٧ وتجسيد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وتضم اللجنة، التي شُكّلت بتاريخ ١١ نوفمبر عام ٢٠٢٣، في عضويتها وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، ومملكة البحرين، والجمهورية التركية، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، ودولة فلسطين، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

على الصعيد نفسه، أكدت المنظمة رفضها وإدانتها المخططات الرامية لتهجير الشعب الفلسطيني خارج وطنه، سواء كان ذلك بشكل مؤقت أو طويل الأجل، ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية، معتبرة ذلك انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وجددت دعوتها إلى ضرورة الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف إلى جميع أنحاء قطاع غزة، ومساعدة النازحين للعودة إلى بيوتهم، وتمكين الحكومة الفلسطينية من تولي مهامها في الحفاظ على وحدة الأرض الفلسطينية بما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وتنفيذ برامج الإغاثة الطارئة والانعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار.

الأمين العام يؤكد في قمة القاهرة

رفض المنظمة «تهجير الفلسطينيين»

بدعوة كريمة من فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، شارك معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في أعمال القمة العربية غير العادية، قمة فلسطين والتي التأمت في ٤ مارس الماضي، في القاهرة.

وخلال هذه المناسبة، ألقى معالي الأمين العام كلمة أكد فيها على أهمية انعقاد هذه القمة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية والتطورات الخطيرة التي تشهدها، مما يعكس روح التضامن العربي الإسلامي مع القضية الفلسطينية وتضافر الجهود لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه العدوانية على قطاع غزة، وأدان الأمين العام للمنظمة جميع التصريحات والخطط التي تستهدف تهجير الفلسطينيين من أرضهم مما يشكل انتهاكا صريحا للقانون الدولي والأعراف الدولية.

وأشار الأمين العام إلى أهمية تعزيز الجهود لاتخاذ إجراءات ملموسة لتقديم الدعم للشعب الفلسطيني ووقف إطلاق نار شامل ومستدام في غزة وتقديم المساعدات الإنسانية لجميع مناطق غزة وبدء علمية الإعمار، كما أدان استهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، داعيا إلى حشد الدعم المالي والسياسي للوكالة الأممية.

وفي ختام كلمته أمام القمة العربية غير العادية، شدد الأمين العام على ضرورة توسيع الإعتراف بدولة فلسطين ودعم انضمامها الكامل إلى الأمم المتحدة ومساندة جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين.

على الصعيد نفسه، رحبت منظمة التعاون الإسلامي بالبيان المشترك الصادر عن الاجتماع العربي السداسي على مستوى وزراء الخارجية، الذي انعقد بدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية في ١ فبراير الماضي، وأعربت منظمة التعاون الإسلامي عن دعمها الكامل لما تضمنه من مواقف بما في ذلك ضرورة تنفيذ وقف إطلاق النار بكامل مراحله وبنوده، بما يضمن التهدئة الكاملة والمستدامة، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة.

وأكدت المنظمة كذلك على أهمية ما جاء في البيان من ضرورة تمكين الحكومة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في قطاع غزة، وتوفير الاحتياجات اللازمة لضمان بقاء الفلسطينيين في أرضهم وعودتهم الآمنة إلى منازلهم، وتوفير المساعدات الإنسانية والإيوائية ومتطلبات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

كما أعربت منظمة التعاون الإسلامي عن رفضها وإدانتها سياسات العدوان العسكري والاستيطاني الاستعماري وتهويد مدينة القدس، وأي محاولات لتفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها من خلال ضم الأراضي والتهجير أو تشجيع نقل او اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، محذرة أن ذلك من شأنه أن يقوض فرص السلام وينذر بزعزعة الاستقرار في المنطقة.

وأيدت منظمة التعاون الإسلامي كذلك تأكيد البيان على الدور المحوري الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا، ورفض أية محاولات للمساس بوجودها أو ولايتها القانونية باعتبار ذلك أولوية قصوى من الناحية الإنسانية والاغاثية، ويشكل شاهداً على الالتزام الدولي الجماعي تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعنصر استقرار في المنطقة.

ودعت منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه تطبيق قرارات الشرعية الدولية بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير وتجسيد سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

المنظمة تدعو لدعم الأونروا

وتندد بالقيود الإسرائيلية عليها

شارك السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس بمنظمة التعاون الإسلامي، على رأس وفد من الأمانة العامة للمنظمة في الاجتماع الثالث للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، الذي انعقد في العاصمة النرويجية أوسلو في ١٥ يناير الماضي بحضور دولة الدكتور محمد مصطفى رئيس وزراء دولة فلسطين، ومعالي السيد إسبن بارث إيدي وزير خارجية مملكة النرويج، وبمشاركة أكثر من ثمانين وفدا من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

وأكد السفير سمير بكر على موقف منظمة التعاون الإسلامي الثابت والتزامها الراسخ بدعم الجهود الدولية الرامية لإنهاء العدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي الغاشم ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

كما أشار إلى أهمية هذا التحالف في حشد الدعم الدولي وتعزيز التعاون المشترك واتخاذ خطوات عملية بما في ذلك السياسية والاقتصادية والقانونية والإنسانية منها للمساهمة في تنفيذ حل الدولتين وتجسيد سيادة دولة فلسطين، صاحبة الولاية القانونية والسياسية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية ومدينة القدس الشريف.

كما شدد على ضرورة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا) سياسيا وماليا وقانونيا لتمكينها من الاستمرار في توفير الخدمات الأساسية وتخفيف المعاناة الإنسانية التي يكابدها اللاجئون الفلسطينيون خصوصا في قطاع غزة.

وفي هذا السياق، كانت المنظمة قد حذرت من خطورة أي إجراءات قد يتخذها الإحتلال الإسرائيلي ضد (الأونروا) في إطار تنفيذ قوانين باطلة أقرها ما يسمى الكنيست الإسرائيلي تمنع الوكالة من ممارسة أنشطتها في القدس المحتلة وسحب الامتيازات والتسهيلات التي تتمتع بها وتحظر إجراء أي اتصال رسمي بها، ما يهدد بإعاقة نشاطاتها في كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

واعتبرت المنظمة أن ذلك يأتي في إطار محاولات الاحتلال الإسرائيلي تصفية القضية الفلسطينية وشطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، مشددة على الدور الحيوي لـ الاونروا الذي يمثل أولوية قصوى من الناحية الإنسانية والاغاثية، ويشكل شاهداً على الالتزام الدولي الجماعي تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعنصر استقرار في المنطقة.

كما أكدت المنظمة أنه لا بديل للوكالة وأن هذه القوانين والإجراءات الإسرائيلية باطلة وأن استهداف الاحتلال الإسرائيلي لمنشآت الوكالة وموظفيها وآلاف النازحين في مدارسها لن يغير من الوضع القانوني لحقوق اللاجئين الفلسطينيين والأونروا بموجب التفويض الدولي الممنوح لها وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما جددت المنظمة دعوتها المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته في إنهاء الاحتلال والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية بما في ذلك مدينة القدس الشريف والمساءلة عن انتهاكاته وجرائمه المتواصلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وتجسيد سيادة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة بموجب القرار ١٩٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكانت المنظمة قد أدانت في وقت سابق، وبشدة قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق ستة مدارس تابعة للوكالة في القدس، في إطار إجراءاتها غير القانونية التي تستهدف وجود الوكالة ودورها خاصة في القدس، ما يشكل إنتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وحذرت المنظمة من عواقب هذا القرار على حرمانٍ الأطفال من لاجئي فلسطين حقهم الأساسي في التعليم ومحاولة فرض المنهاج الإسرائيلي عليهم.

المنظمة ترحب بالموقف الفرنسي

وتتابع قانونيا جرائم إسرائيل

رحبت منظمة التعاون الإسلامي بتصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن عزم بلاده الاعتراف بدولة فلسطين خلال الأشهر القليلة المقبلة، معربة عن تقديرها لهذا الموقف وجميع الجهود التي تبذلها فرنسا في سبيل تحقيق السلام وتنفيذ حل الدولتين، استنادا الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكدت المنظمة أهمية هذا الموقف الذي يساهم في تثبيت ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتعزيز مكانة دولة فلسطين على الساحة الدولية، وطالبت جميع الدول التي لم تعترف حتى الآن بدولة فلسطين الى القيام بذلك ودعم حق دولة فلسطين في نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

من جهة ثانية، أعربت منظمة التعاون الإسلامي عن رفضها وإدانتها قرار رئيس وزراء حكومة فيجي سيتيفيني رابوكا، نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة معتبرة هذا الإجراء غير القانوني عملاً استفزازيا وانتهاكا صارخا للقانون الدولي ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لاسيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨.

وأكدت المنظمة أن مدينة القدس جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧م بموجب جميع قرارات الشرعية الدولية، داعية حكومة فيجي إلى التراجع عن هذا القرار غير القانوني.

وكانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي قد قدمت بيانات خطية إلى محكمة العدل الدولية بشأن الرأي الاستشاري حول التزامات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكدت منظمة التعاون الإسلامي أهمية هذه الجهود القانونية لمواجهة إجراءات إسرائيل، قوة الاحتلال، وقوانينها الباطلة التي تمنع وكالة الأونروا اعتبارا من ٣٠ يناير ٢٠٢٥ من ممارسة نشاطها في الأرض الأرض الفلسطينية المحتلة، مجددة دعمها الثابت لهذه الوكالة الأممية التي انشات بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين إلى حين ايجاد حل عادل ودائم لقضيتهم.

على صعيد آخر، أدانت المنظمة بشدة مصادقة سلطات الاحتلال على مشروع شق طريق استيطاني في مدينة القدس المحتلة، لتعزيز الربط بين المستوطنات الاسرائيلية في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وحذرت من خطورة هذه الخطوة في إطار مخطط ضم مستوطنة معاليه أدوميم لمدينة القدس المحتلة، وعزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني ما يمثل تقويضا لحل الدولتين.

كما جددت المنظمة دعوتها للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته تجاه الزام إسرائيل، قوة الاحتلال، وقف جميع سياسات الاستيطان والضم والتهجير القسري والابادة الجماعية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، وتفعيل آليات المساءلة، بما في ذلك فرض عقوبات دولية على إسرائيل لانتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي.

وأدانت المنظمة بأشد العبارات مصادقة ما يُعرف بـ«الكابينت» الإسرائيلي على فصل ١٣ حيًا استيطانيًا غير قانوني في الضفة الغربية، تمهيدًا لـ«شرعنتها» كمستوطنات استعمارية، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وما أعقب ذلك من تصريحات متطرفة وعنصرية لوزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الذي اعتبر هذه الخطوة في إطار مخطط فرض السيادة الإسرائيلية المزعومة على الضفة الغربية.

كما حذرت المنظمة من خطورة إنشاء وكالة إسرائيلية خاصة من أجل تهجير الفلسطينيين تحت مسمى «المغادرة الطوعية»، مجددة رفضها المطلق للخطط الرامية إلى تهجير الشعب الفلسطيني فرادى او جماعات، داخل أرضهم أو خارجها، او التهجير القسري او النفي.

غزيّون يلوذون بمكبات النفايات هربا من القصف

غزة، عماد عبد الجواد، (د ب أ) – على أطراف مكب نفايات ضخم في جنوب مدينة غزة، تفترش عشرات العائلات الأرض، وتقيم خيامًا مهترئة تحاصرها القمامة من كل اتجاه. الروائح الكريهة تخنق الأنفاس، وأصوات الذباب والجرذان تختلط مع بكاء الأطفال، في مشهد يبدو كأنه مقتطع من فيلم عن نهاية العالم.

في هذه البقعة القاسية، تعيش عائلات نازحة من جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون شمال قطاع غزة، بعدما اضطرت للفرار من منازلها إثر القصف الإسرائيلي العنيف في ١٨ مارس ، وذلك بعد عودة مؤقتة استمرت نحو ٥٠ يومًا عقب وقف إطلاق النار السابق في ١٩ يناير.

وتقول العائلات: "كانت آمال العودة إلى الحياة الطبيعية قصيرة الأجل، لتتحطم مرة أخرى تحت نيران القصف».

وتروي سمر الشرفا، وهي أم لخمسة أطفال، قائلة "هربنا تحت القصف كما لو أنه يوم القيامة.. كنت أعتقد أنني سأموت وأنا أهرب مع أطفالي».

ونزحت الشرفا من بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة بعد قصف الجيش الإسرائيلي الحي الذي كانت تعيش فيه. وبعد ذلك، كما تروي، اتصل الجيش الإسرائيلي بزوجها وأمره بالنزوح فورًا.

وتضيف: "كان يومًا هادئًا. كنا نحاول إعادة ترتيب ما تبقى من بيتنا، ثم فجأة انهالت القذائف. وصلتنا مكالمة من الجيش الإسرائيلي تأمرنا بالإخلاء خلال ١٠ دقائق. لم نتمكن من جمع أي شيء، خرجنا حفاة وأطفالي يبكون. كنت أحمل صغيرتي على كتفي وأسمع صوت القصف يقترب منا.. ظننت أننا لن نصل إلى بر الأمان».

بعد رحلة استمرت يومين، وجدت سمر نفسها مع أطفالها في هذا المخيم العشوائي بجوار مكب النفايات الذي يُعرف باسم "مكب اليرموك" وسط مدينة غزة.

وتقول: "حاول زوجي العثور على مكان أفضل، لكن كل الأماكن كانت مزدحمة. انتهى بنا المطاف هنا، بجوار القمامة. الرائحة لا تطاق، الجرذان تملأ المكان، والأطفال يعانون من الطفح الجلدي».

طفلتها الصغرى، مريم "٦ سنوات"، تعاني من نوبات سعال مستمرة. وتتابع سمر: "الطبيب قال إن الهواء الملوث هو السبب، لكن ماذا يمكننا أن نفعل؟ لا دواء، لا طعام كاف، ولا ماء نظيف. نحن نعيش وسط الموت».

في خيمة مجاورة، تجلس ليلى القاضي "٤٠ عامًا" تمسك بيد طفلها حسن "٨ سنوات"، الذي يبكي من الألم وهو يحك ساقيه المتورمتين.

ويعاني حسن من طفح جلدي حاد بسبب التلوث والمعيشة بالقرب من مكب النفايات. وتقول والدته، التي بدت عليها ملامح الإرهاق: "كان لدينا منزل بسيط في جباليا. لم يكن فخمًا، لكنه كان دافئًا. اليوم، نعيش وسط الجرذان. ابني يحك جلده حتى ينزف. لا دواء هنا، والماء ملوث. في الليل، تدخل الجرذان إلى الخيمة، وأخشى أن يلدغهم شيء سام».

تتوقف ليلى لحظة، ثم تتابع بنبرة مرهقة: "عندما يحل الليل، لا ننام. نسمع أصوات الطائرات، ونشم رائحة القمامة، ونسمع صراخ الأطفال. أشعر أننا محاصرون في كابوس دائم».

في الواقع، أزمة النفايات في غزة ليست جديدة، لكنها بلغت مستوى خطيرًا مع استئناف القصف الإسرائيلي في مارس. فقد أدى استهداف البنية التحتية إلى انهيار نظام جمع النفايات، لتتكدس القمامة في الشوارع وبين المنازل. ويقول حسام حمودة، مدير دائرة الصحة البيئية في بلدية غزة، إن إسرائيل تمنع البلدية من الوصول إلى المكبات الرئيسية.

مقابلات

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٥ يناير الماضي، في مقر الأمانة العامة، سعادة محمد جابر، الذي قدم له أوراق اعتماده كمندوب دائم لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى منظمة التعاون الإسلامي.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ٢٧ يناير الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة، السيد يوسف عبد الله التنيب، القنصل العام لدولة الكويت بجدة، الذي قدم أوراق اعتماده مندوبا دائما لدى منظمة التعاون الاسلامي.

استقبل السيد حسين إبراهيم طه، بمكتبه بمقر الأمانة العامة للمنظمة ٢٧ يناير الماضي، سعادة السفير شاهين عبداللاييف، المندوب الدائم لجمهورية أذربيجان لدى المنظمة. وأشاد الجانبان بمستوى العلاقات بين الجانبين.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ٥ فبراير الماضي، بمكتبه بجدة، سعادة السيد محمد صلاح الدين القنصل العام الجديد لجمهورية تشاد بجدة. وخلال اللقاء، أشاد الأمين العام بجمهورية تشاد ودورها داخل منظمة التعاون الإسلامي.

استقبل السيد حسين إبراهيم طه، ٦ فبراير الماضي، في مكتبه، سعادة سالم بن محمد بن خليفة البوسعيدي، القنصل العام لسلطنة عُمان ونائب المندوب الدائم. وتم خلال اللقاء استعراض الجانبان أوجه التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ١٧ فبراير الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة، سعادة المختار ولد داهي، سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى المملكة العربية السعودية.

مقابلات

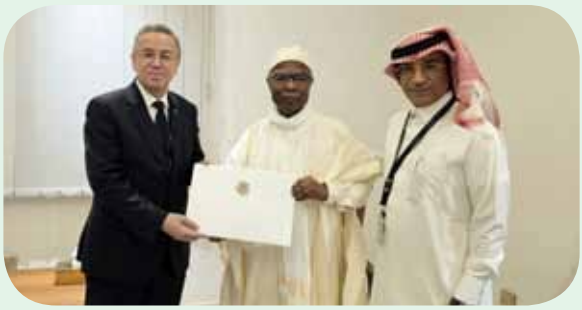

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السفير السيد اوراز محمد تشاريف، المندوب الدائم لجمهورية تركمانستان لدى المنظمة وسفير جمهورية تركمانستان لدى الرياض، ٧ مارس الماضي.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٣ مارس الماضي في ديوانه بالأمانة العامة، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى المنظمة، سعادة السفير جانك أوراز.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ٩ أبريل الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة، سعادة السفير عمر جبريل صلاح، المندوب الدائم لجمهورية غامبيا لدى منظمة التعاون الإسلامي، بمناسبة انتهاء مهامه.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٦ يناير الماضي بمكتبه في جدة، سعادة السيد علي ليليتش، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في جدة.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه ٢٦ يناير الماضي سعادة السيد نونو ماتياس، سفير البرتغال لدى المملكة العربية السعودية والمبعوث الخاص لدى المنظمة.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، يوم ١٧ فبراير ٢٠٢٥، في مقر الأمانة العامة بجدة، سعادة السفير ألدريك جيرفيلد، المبعوث الخاص لمملكة هولندا لتعزيز الانخراط.

الأمين العام يتباحث مع رئيس تتارستان

أجرى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٢ فبراير الماضي، بجدة، لقاء مع فخامة الرئيس رستم مينيخانوف، رئيس جمهورية تتارستان، رئيس مجموعة الرؤية الاستراتيجية «روسيا-العالم الإسلامي».

وأعرب الرئيس رستم، خلال هذا اللقاء، عن تقديره للدور المهم الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية تتارستان.

ومن ناحيته، أثنى الأمين العام على قيادة الرئيس رستم مينيخانوف لمجموعة الرؤية الاستراتيجية «روسيا-العالم الإسلامي» لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين الاتحاد الروسي والعالم الإسلامي.

وناقش الجانبان الاستعدادات الجارية لعقد المنتدى الاقتصادي الدولي السادس عشر «روسيا-العالم الإسلامي: منتدى قازان» الذي تستضيفه قازان، عاصمة جمهورية تتارستان، وكذلك تطورات القضية الفلسطينية.

كما استقبل الأمين العام في ٢٦ فبراير الماضي، بمقر الأمانة العامة سعادة السفير توركو داودو، المراقب الدائم لروسيا الاتحادية لدى منظمة التعاون الاسلامي. وثمن الجانبان مستوى الحوار والتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وروسيا الاتحادية وبحثا آفاق تعزيزهما بما يخدم المصالح المشتركة.

حسين طه يلتقي عددا من الوزراء

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في ١٤ يناير الماضي، بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، معالي السيد أتانغا نجي، وزير الإدارة الإقليمية في جمهورية الكاميرون.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان قضايا التعاون بين جمهورية الكاميرون ومنظمة التعاون الإسلامي، علاوة على المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وأعرب الأمين العام عن تقديره للدعم الذي ما فتئت الكاميرون تقدمه للمنظمة وبرامجها، وأيضا لإسهامها في تعزيز التضامن الإسلامي.

كما استقبل الأمين العام في ١٥ يناير الماضي، في مقر الأمانة العامة، معالي وزير الشؤون الدينية والاوقاف السيد عمر بخيت محمد.

وتم خلال اللقاء التأكيد على أهمية العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية السودان. وعبرالأمين العام مجددا عن دعم المنظمة للسودان وحرصها على استتباب الأمن ووحدة وسلامة واستقرار السودانوذلك في إطار القرارات الصادرة عن المنظمة. واستعرض الوزير في اللقاء موضوع ترتيبات الحج وما يمكن أن تقدمه المنظمة في هذا السياق.

واستقبل الأمين العام كذلك في ٧ يناير الماضي، معالي السيد احمد حسين، وزير التنمية الدولية الكندي وذلك بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وتبادل الجانبان خلال اللقاء الآراء بخصوص تعزيز علاقات التعاون وآفاقها واستعرضا عددا من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وعلى راسها القضية الفلسطينية.

خبراء حكوميون يعدّون مشروع خطة العمل العشري ٢٠٢٦ - ٢٠٣٥

قال معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه إن مساهمات لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي: ٢٠٢٦-٢٠٣٥ وردت إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، من ما لا يقل عن ٢٥ دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة، تمثل ٤٥ في المئة من الدول الأعضاء للمنظمة، مشيرا إلى أن هذه المساهمات تشمل مجموعة واسعة من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الوضع في فلسطين والتغير البيئي والمناخي والتخفيف من وطأة الفقر والأمن الغذائي والتنمية البشرية، وغيرها من القضايا.

وقال الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إنه وجه في يوليو للعام الماضي، رسائل إلى أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن انتهاء صلاحية برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥ وضرورة عقد اجتماعات لفريق الخبراء الحكوميين التابع لمنظمة التعاون الإسلامي لاقتراح مشروع برنامج جديد للعقد ٢٠٢٦-٢٠٣٥ يتوخى تحقيق نتائج ملموسة.

جاء ذلك في افتتاح الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين التابع للمنظمة المعني ببرنامج العمل العشري ٢٠٢٦-٢٠٣٥ في مقر المنظمة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ٢٧ - ٢٩ يناير الماضي.

وفي كلمة ألقاها نيابة عنه السفير سمير بكر ذياب، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس الشريف، أضاف الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه بأن برنامج العمل العشري الجديد يجب أن يعبر عن أولويات جميع الدول الأعضاء بالمنظمة وتطلعاتها، مشيرا إلى أن مشاركة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي النشطة ومساهماتها القيّمة ضرورية وتضمن أن يلبي البرنامج بالفعل احتياجات ومصالح الأمة بأكملها.

وتابع أمين عام المنظمة بأن أهمية المشاركة النشطة للدول الأعضاء في هذه العملية المهمة. مشيرا إلى انعقاد الاجتماع الأول لفريق الخبراء في الفترة من ١ إلى ٣ أكتوبر العام الماضي، لافتا كذلك إلى أن الاجتماع حين ذاك اتفق على تحديد ٣١ مجالًا ذا أولوية لتدارس إدراجها ضمن برنامج العمل الجديد. وأشار إلى أن المشاركين في اجتماع يناير ٢٠٢٥، قد بحثوا الأهداف الاستراتيجية التي ينبغي ربطها بهذه المجالات ذات الأولوية.

وأوضح السيد حسين إبراهيم طه بأن الأهداف الاستراتيجية التي سوف يتطرق إليها الاجتماع ستكون بمثابة الأساس لبرنامج قوي ومؤثر يعالج التحديات الملحة التي يواجهها العالم الإسلامي، حيث قامت الأمانة العامة بجمع الأهداف الاستراتيجية من المساهمات التي وردت إليها، وقامت بالتعاون مع جميع أجهزة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالمواءمة بين النصوص وتفادي الازدواجية ومعالجة أوجه التشابه والقضايا المتداخلة في محاولة للالتزام بتوصيات مؤتمر القمة ومجلس وزراء الخارجية لترشيد محتوى جميع وثائق منظمة التعاون الإسلامي.

واختتم السيد حسين إبراهيم طه كلمته بالتأكيد على أن برنامج عمل المنظمة يشكل أداة حيوية لتعزيز المصالح الجماعية للعالم الإسلامي، معربا عن ثقته بأنه من خلال الجهود الجماعية، سوف يمكن وضع برنامج قوي وفعال يكون بمثابة خارطة طريق للعقد المقبل وما بعده.

وأعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه عن تأكيده لجميع الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، التزام الأمانة العامة للمنظمة بالعمل مع الدول الأعضاء لضمان التوصل إلى برنامج عمل ممتاز للسنوات العشر المقبلة.

حسين طه يشارك في «الحوار الإسلامي-الإسلامي»

شارك معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ١٩ فبراير الماضي في المنامة بالبحرين، في أعمال مؤتمر الحوار الإسلامي-الإسلامي، تحت شعار «أمة واحدة ومصير مشترك»، بدعوة كريمة من معالي الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالبحرين، وبحضور فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، رئيس مجلس حكماء المسلمين، ودولة السيد أنور إبراهيم رئيس وزراء ماليزيا، وبمشاركة عدد كبير من قيادات وعلماء ومفكرين وباحثين وإعلاميين من مختلف الدول العربية والإسلامية.

وخلال هذا المؤتمر، ألقى معالي الأمين العام كلمة تقدم فيها بالشكر الجزيل لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، على دعمه ورعايته لهذا المؤتمر الهام، مشيدا بالدعم الثابت الذي تقدمه البحرين لقضايا الأمة الإسلامية ومساهمتها القيمة في تعزيز الحوار والتفاهم والتعايش بين المسلمين بمختلف مشاربهم ومذاهبهم.

وشدد معاليه في كلمته على أهمية تعزيز قيم الحوار والتآزر بين المسلمين من أجل مواجهة مختلف التحديات، مؤكداً على دور العلماء والمفكرين في ترسيخ لغة الحوار ونبذ الخلافات ومحاربة التطرف والتعصب.

وفي ختام كلمته، استعرض معالي الأمين العام جهود وبرامج منظمة التعاون الإسلامي ومختلف أجهزتها ومؤسساتها في تدعيم ركائز السلم والأمن ومكافحة الإسلاموفوبيا وخطاب الكراهية والتطرف والإرهاب ودعم قيم الحوار والوسطية وتكريس رسالة الأخوة، وذلك عبر تعزيز العمل الإسلامي المشترك.

وعلى هامش المؤتمر، التقى الأمين، بمعالي الدكتور مولين إشيمبايف، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية كازاخستان، رئيس الامانة العامة للمؤتمرالعالمي لقادة الأديان وزعمائها. واستعرض الجانبان سبل تعزيز التعاون بين المنظمة وكازخستان في مختلف المجالات. وقدم معالي رئيس مجلس الشيوخ دعوة من رئيس كازخستان فخامة السيد قاسم جومارات توقاييف إلى الأمين العام لحضور المؤتمر الثامن لقادةالعالم والزعماء التقليديين الذي سيعقد في أستانا، بكازاخستان يومي ١٧ و ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥.

الأمين العام يلتقي عددا من المسؤولين رفيعي المستوى

أجرى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، سلسلة من اللقاءات والمباحثات شملت العديد من الشخصيات الرفيعة، فقد استقبل السيد حسين إبراهيم طه، في ٨ يناير الماضي، بمكتبه بمقر الأمانة العامة في جدة، سماحة شيخ الإسلام الله شكور باشا زاد مفتي جمهورية أذربيجان ورئيس مجلس مسلمي القوقاز برفقة وفد من البرلمان الأذربيجاني. وثمن الجانبان العلاقات المتميزة بين المنظمة وجمهورية أذربيجان وآفاق التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما تم خلال الاجتماع تبادل الآراء حول عدد من القضايا التي تهم العالم الإسلامي.

كما استقبل في ١٣ فبراير الماضي، في مكتبه، سعادة الممثل الأعلى لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، والوفد المرافق له. وأشاد الأمين العام، خلال اللقاء، بالتقدم الكبير الذي أحرزه تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة تحت قيادة السيد موراتينوس منذ عام ٢٠١٩، ولا سيما في مجال تعزيز السلم والتسامح. وأعرب الممثل الأعلى، من جانبه، عن استعداده لتعزيز التعاون والتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي في الجهود الرامية إلى مكافحة الإسلاموفوبيا. وبحث الجانبان سبل تعزيز شراكتهما واستكشفا مبادرات جديدة في سياق التصدي للتحديات الحالية المتعلقة بالتمييز الديني.

الأمين العام: المرأة المتعلمة تُعد ذخراً للمجتمعات الإسلامية

التقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه برئيس وزراء باكستان معالي السيد محمد شهباز شريف في مقر رئاسة الوزراء في إسلام آباد. وأدان الزعيمان بشدة العدوان الإسرائيلي على غزة وأكدا مجدداً دعمهما للشعب الفلسطيني. كما دعيا إلى الإنهاء الفوري للعدوان والاحتلال الإسرائيلي، وجددوا التأكيد على ضرورة أن تواصل منظمة التعاون الإسلامي الضغط على المجتمع الدولي لمعالجة القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين من أجل ضمان السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

وأعرب الأمين العام عن شكره لرئيس الوزراء الباكستاني السيد شريف على دعوته لحضور المؤتمر الدولي حول تعليم الفتيات في المجتمعات المسلمة في إسلام آباد، وأبدى تقديره لهذه المبادرة التي تهدف إلى حفز الجهود الملموسة والمتضافرة لمواصلة تحسين جودة التعليم وتمكين المرأة في العالم الإسلامي.

كما ثمن الأمين العام التزام باكستان المبدئي بالقضية الفلسطينية وريادتها في العالم الإسلامي، وشدد أيضا على موقف منظمة التعاون الإسلامي المبدئي ودعمها المتواصل بشأن نزاع جامو وكشمير. ومن جهته، أعرب رئيس الوزراء عن تقديره لموقف منظمة المؤتمر الإسلامي المبدئي ودعمها الثابت لحل نزاع جامو وكشمير، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

علاوة على ذلك، عبّر رئيس الوزراء الباكستاني عن تقديره البالغ للأمين العام على قيادته الديناميكية لمنظمة التعاون الإسلامي، وأكد دعم باكستان الكامل للنهوض بالأولويات والأهداف المشتركة للمنظمة مع جعلها أكثر فعالية كصوت جماعي للأمة الإسلامية.

وتبادل الزعيمان أيضًا وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك أفغانستان والتصاعد العالمي لظاهرة الإسلاموفوبيا، حيث أثنى الأمين العام على قيادة باكستان في قضية الإسلاموفوبيا وأشاد بها.

وتحدث معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي حول «تعليم الفتيات في المجتمعات المسلمة: التحديات والفرص» في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، وجاء المؤتمر بتنظيم مشترك من قبل حكومة باكستان ورابطة العالم الإسلامي.

وأكد الأمين العام أن المرأة المتعلمة تُعد ذخراً للمجتمعات الإسلامية وأن مساهماتها في مساعي التنمية كانت حاسمة. وأكد أن قرارات المنظمة التي اعتُمدت على مستوى مؤتمرات القمة وكذلك الاجتماعات الوزارية قد شددت بالإجماع وبشكل لا لبس فيه على أهمية تعليم الفتيات وأعطت الأولوية لصياغة سياسات مستدامة وتخصيص موارد مالية كافية.

كما تحدث في الجلسة الافتتاحية رئيسُ وزراء باكستان والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي ووزير التعليم الباكستاني. وحثوا الحكومات على إعطاء الأولوية لتعليم الفتيات في سياساتها ومخصصاتها المالية. كما شكروا الأمين العام على مشاركته في المؤتمر.

الأمين العام يلتقي بوزير الخارجية الباكستاني

التقى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه مع نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، السيد محمد إسحاق دار، وذلك في مقر رئاسة الوزراء في إسلام أباد. وقد أجرى القائدان مناقشات واسعة النطاق حول العديد من القضايا.

وأعرب الأمين العام عن تقديره لمبادرة باكستان للمشاركة في استضافة المؤتمر الدولي لتعزيز تعليم الفتيات في المجتمعات المسلمة. وأكد الأمين العام على أهمية الجهود المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لصياغة سياسات تعليمية طويلة الأجل تتعلق بتعليم الفتيات، وضمان تنفيذها وتخصيص الموارد الكافية لذلك. كما أكد أن القرارات التي اتخذتها قمم منظمة التعاون الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية تعطي الأولوية بشكل واضح لتعليم الفتيات في السياسات الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

واستذكر الجانبان قرارات ومقررات منظمة التعاون الإسلامي بشأن العدوان الإسرائيلي في غزة وغيرها من الأراضي الفلسطينية، ودعا القائدان إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الفظائع التي أثرت بشدة على المنطقة بأكملها بما في ذلك المؤسسات التعليمية. وأكدا تضامن منظمة التعاون الإسلامي المبدئي والتزامها بالقضية الفلسطينية.

ورحب نائب رئيس الوزراء بالأمين العام، وشكره على مشاركته في المؤتمر الدولي، وأكد دعم باكستان الكامل والمتواصل للمبادرة التي طرحتها منظمة التعاون الإسلامي. وأشاد نائب رئيس الوزراء بقيادة الأمين العام في تعزيز أولويات منظمة التعاون الإسلامي بشأن مجموعة من القضايا العالمية والإقليمية.

كما شكر نائب رئيس الوزراء الأمين العام على موقف منظمة التعاون الإسلامي الراسخ والثابت بشأن قضية كشمير. وأكد الأمين العام مجددا أن منظمة التعاون الإسلامي ستواصل التمسك بالتزامها وسياستها المبدئية بشأن قضية كشمير.

وكانت الأمانة العامة للمنظمة قد رحبت بإعلان إسلام آباد الصادر عن المؤتمر العالمي حول: «تعليم الفتيات في المجتمعات المسلمة: التحديات والفرص»، حيث أشاد معالي الأمين العام، على الخصوص، بما ورد في الإعلان من الدعوة إلى توفير فرص التعليم للفتيات في المجتمعات المسلمة حول العالم، وتعزيز الوعي بأهمية تعليم الفتيات وكذا الدعوة إلى التزام الدول الإسلامية بتطوير سياساتها الداعمة، قصد تدعيم الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بتعليم المرأة وتمكينها.

تسعى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى مواصلة مساهماتها وشراكاتها مع رابطة العالم الإسلامي، والاضطلاع بدورها المرتبط بتنفيذ بنود الإعلان وذلك بالتعاون مع غيرها مع مؤسسات المنظمة والهيئات الدولية ذات الصلة.

وفي سياق زيارته إلى إسلام أباد أجرى السيد حسين طه، زيارة إلى أمانة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي في إسلام آباد، وأعلن معاليه خلال الزيارة عن انطلاق برنامج خدمة الخبراء للتعاون التكنولوجي وتعزيز الابتكار، وأشاد بالمبادرة التي تم الإعلان عنها في الوقت المناسب وحث الدول الأعضاء على المساهمة فيها والاستفادة من برنامج خدمة الخبراء المعلن عنه.

ورحب وزير العلوم والتكنولوجيا الفدرالي، الدكتور خالد مقبول والمنسق العام للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي البروفسور إقبال شاودري بمعالي الأمين العام، وأعرب الدكتور خالد مقبول عن شكره لمعاليه على دوره القيادي ودعمه للجنة الدائمة، مشيراً إلى أن هذه المبادرة الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز الاعتماد على التكنولوجية الذاتية، وتعزيز التنمية المستدامة، والتخفيف من نزوح الأدمغة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الأمين العام يشارك في منتدى أنطاليا

افتتح فخامة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان منتدى أنطاليا الدبلوماسي الرابع، في مدينة أنطاليا بالجمهورية التركية، ١١ إبريل الماضي، والذي شارك فيه وفد رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه.

وكان الأمين العام قد التقى بوكيل الأمين العام للأمم المتحدة، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني، كما التقى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم أحمد خان، ورؤساء الوفود المشاركة، وبحث معهم تطورات اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والقضايا ذات الصلة.

وفي إطار فعاليات منتدى أنطاليا الدبلوماسي الرابع، شارك سعادة السيد يوسف الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي، في جلسة نقاش بعنوان "من الرؤية إلى العمل: تعزيز منظمة التعاون الإسلامي" والتي حضرها الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وعدد من صناع القرار والمفكرين والدبلوماسيين. وتناول الأمين العام المساعد في مداخلاته خلال الجلسة جهود منظمة التعاون الإسلامي في مختلف المجالات على رأسها القضية الفلسطينية. كما استعرض جهود دول المنظمة في عملية الإصلاح مشيرا إلى أنها عملية مستمرة تتصدر أولويات المنظمة.

كما شارك في الجلسة معالي السيد مامدو تنغارا، وزير خارجية جمهورية غامبيا (رئاسة القمة الإسلامية) الذي تحدث عن كيفية تجاوز التحديات التي تواجه المنظمة.

واستقبل العضو البوسني في المجلس الرئاسي للبوسنة والهيرسك، السيد دينيس بيتشيروفيتش، الأمين العام للمنظمة، وذلك على هامش أعمال منتدى أنطاليا، في مقر إقامته في أنطاليا، بالجمهورية التركية اليوم السبت، ١٢ إبريل الماضي.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين منظمة التعاون الإسلامي والبوسنة والهرسك، حيث أعرب السيد بيتشيروفيتش عن تقديره للدور الهام الذي تقوم به المنظمة ومواقفها المتضامنة مع البوسنة والهرسك، معربا كذلك عن تطلعه إلى استمرار التعاون بين الجانبين ودعا الأمين العام للمشاركة في إحياء الذكرى الثلاثين لمجزرة سربرنيتشا التي ستقام مراسمها في شهر يوليو القادم..

من جانبه، أكد الأمين العام للمنظمة عن شكره للسيد بيتشيروفيتش وترحيبه بالدعوة الكريمة، وأعرب عن تضامنه مع شعبها، مشددا على دعم المنظمة للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

والتقى معالي الأمين العام كذلك، بمعالي وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي والتشاديين بالخارج، في جمهورية تشاد، الدكتور عبدالله صابر فضل، اليوم السبت ١٢ إبريل ٢٠٢٥، وذلك في مقر إقامة الأمين العام في أنطاليا بالجمهورية التركية، على هامش أعمال منتدى أنطاليا الدبلوماسي الدولي الرابع. وبحث اللقاء العلاقات الثنائية بين المنظمة وجمهورية تشاد وسبل دعمها، والقضايا ذات الصلة. وتطرق الوزير التشادي إلى المساعي التي تبذلها جمهورية تشاد لتنظيم مؤتمر مكافحة الإرهاب في الساحل بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي.

على صعيد آخر، حضر معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، والوفد رفيع المستوى المرافق له أعمال الاجتماع التنسيقي لـ اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية والإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن العدوان على قطاع غزة، في أنطاليا بالجمهورية التركية، اليوم الجمعة ١١ أبريل ٢٠٢٥.

وفي كلمته أمام الاجتماع، رحب الأمين العام بمشاركة الدول الصديقة في الاجتماع مؤكدا أن ذلك سوف يثري أعماله، والجهود لتعزيز السلام العادل القائم على حل الدولتين.

مبعوث الأمين العام إلى أفغانستان يجري مشاورات في كابول

التقى مبعوث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت، ١٧ فبراير الماضي، المولوي أمير خان متقي، وزير خارجية الحكومة السلطة القائمة في أفغانستان، في مقر وزارة الخارجية الأفغانية في كابول. وناقش الجانبان القضايا السياسية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية التي تمثل أولوية للمنظمة، وذلك في إطار متابعة تنفيذ قرارات القمة الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية المتعلقة بالوضع في أفغانستان.

وفي إطار الزيارة واصل المبعوث الخاص لقاءاته مع المسؤولين الأفغان حيث التقى الشيخ ندا محمد نديم وزير التعليم العالي، والشيخ محمد خالد حنفي وزير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمولوي عبد الكريم حيدر نائب وزير العدل.

وأكد السفير طارق التزام المنظمة بالإنخراط المتواصل والبناء مع حكومة الأمر الواقع لمتابعة القضايا المنصوص عليها في قرارات مجلس وزراء الخارجية وخاصة قضايا التعليم وحقوق المرأة، مشيرا إلى أنه السبيل الأنجع للمضي قدمًا، ليس من أجل الاستقرار الاقتصادي والسياسي لأفغانستان وشعبها فحسب، ولكن أيضًا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره.

علي صعيد آخر، التقي السفير طارق مع الشيخ شهاب الدين دلاور رئيس جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، حيث بحث اللقاء المشاريع الإنسانية التي ينفذها مكتب المنظمة في كابل بالتنسيق مع الهلال الأحمر الأفغاني والمشاريع المستقبلية.

وأجرى السفير طارق علي بخيت مباحثات مع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، سعادة السيدة روزا أوتونباييفا وذلك في مقر مكتب منظمة التعاون الإسلامي في كابل.

وبحث اللقاء جهود الجانبين في نشر وثيقة جدة لحقوق المرأة في الإسلام التي تم تبنيها خلال المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام الذي عُقد في ٦ - ٨ نوفمبر ٢٠٢٣، وذلك من خلال الورشة التي بدأت أعمالها في مقر منظمة التعاون الإسلامي في كابل بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما) ومكتب المنظمة.

وتبادل الجانبان وجهات النظر حول السبل التي يمكن بها لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة أن تواصلا التعاون المشترك لدعم الشعب الأفغاني والتصدي للتحديات السياسية والإنسانية والأمنية التي تواجه أفغانستان.

إلى ذلك، جرى في المقر المركزي لإدارة السجون في كابول، افتتاح مشروع "مركز التدريب المهني للخياطة لتمكين السجينات من خلال تطوير مهارات الخياطة"، وتم تمويل هذا المشروع من قبل البعثة الإنسانية الإندونيسية في أفغانستان بهدف تزويد السجينات بالمهارات الأساسية في الخياطة، مما يسهم في تمكينهن وإعادة تأهيلهن.

وحضر الحفل شخصيات بارزة، من بينها مبعوث الأمين العام إلى أفغانستانو سعادة المولوي محمد يوسف ماستري، المدير العام لإدارة السجون الأفغاني وسعادة السيد بودي رخمت سورياسابوترا، رئيس البعثة الإندونيسية في أفغانستان. وسعادة الدكتور محمد سعيد العياش، سفير بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول.

وتمثل هذه المبادرة خطوة مهمة نحو تحسين برامج إعادة التأهيل للسجينات، من خلال تزويدهن بالمهارات المهنية التي تساعدهن على الاندماج في المجتمع مجددًا.

جدير بالذكر أن قرارات مجلس وزراء الخارجية ذات الصلة طلبت من الدول الأعضاء تقديم جانب من مساعداتها الإنسانية لأفغانستان عبر مكتب المنظمة في كابول.

ورشة تعزيز حقوق المرأة في الإسلام بالتعاون مع الأمم المتحدة

عقد مكتب منظمة التعاون الإسلامي في كابول، وبعثة الأمم المتحدة (يوناما) في مقر بعثة المنظمة في كابول يومي ١٧ و١٨ فبراير ٢٠٢٥، ورشة عمل وتناولت «نشر وثيقة جدة بشأن حقوق المرأة في الإسلام».

وعُقدت هذه الورشة بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاعتماد وثيقة جدة، وتهدف إلى تمكين القيادات من النساء والرجال من قطاعات التعليم والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والخدمة العامة في أفغانستان، من خلال تزويدهم بالمعرفة والوسائل المناسبة من أجل المساهمة في الدفاع عن حقوق المرأة ضمن إطار التعاليم الإسلامية. كما كانت هذا الحدث يهدف إلى تعزيز الحوار، وزيادة الوعي، وبناء شبكات لدعم حقوق المرأة في أفغانستان بما يتفق مع التعاليم الإسلامية، إلى جانب تطوير استراتيجيات فعالة لتنفيذ مبادئ وثيقة جدة داخل المجتمعات المسلمة.

وأكد السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بمنظمة التعاون الإسلامي، في كلمته أمام الورشة أهمية وثيقة جدة كأداة أساسية للدعوة إلى حقوق المرأة في الإسلام وخاصة حقها في التعليم، حيث قال إن" تعليم المرأة ليس مجرد مسألة إنصاف، بل هو ركيزة أساسية من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وعامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والتناغم الاجتماعي، لافتا إلى أن وثيقة جدة تقدم تفسيرًا موحدًا وأصيلاً للتعاليم الإسلامية، يعزز قيم العدالة والمساواة والكرامة للجميع، لا سيما النساء".

كما سلّط السفير طارق بخيت في كلمته الضوء على الاعتراف الدولي بوثيقة جدة، التي تم التأكيد عليها خلال مؤتمر تعليم الفتيات في المجتمعات المسلمة الذي عقد في يناير الماضي في باكستان. وأشاد بحكومة باكستان ورابطة العالم الإسلامي على تعاونهما في تنظيم هذا المؤتمر الهام، حيث وقعت منظمة التعاون الإسلامي مذكرة تفاهم مع الرابطة للتعاون في تنفيذ المبادرة "تعليم الفتيات في المجتمعات المسلمة: التحديات والفرص".

وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمة السفير الدكتور محمد سعيد العياش، المدير العام لبعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول، والتي رحب فيها بالمشاركين، وأكد التزام مكتب المنظمة في كابول بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الدوليين من أجل المساهمة في تعزيز السياسات الداعمة للمساواة والعدالة بين الجنسين. ومن جانبها، أكدت معالي السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، أهمية الاستفادة من وثيقة جدة كأداة عملية للدعوة والإصلاح السياسي والاجتماعي في أفغانستان.

وتضمن برنامج الورشة جلسات قدمتها نخبة من المتحدثات البارزات من قائدات المنظمات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وهن: سعادة الأستاذة الدكتورة نورة الرشود، المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، التي ناقشت موضوع المرأة المسلمة: منظور حقوقي حول التوازن بين التقاليد الثقافية والممارسات والاحتياجات المعاصرة للتقدم الاجتماعي. وسعادة الدكتورة أفنان الشعيبي، المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، التي قدمت عرضًا حول آفاق تمكين المرأة في الإسلام – الفرص والتحديات، وسعادة الدكتورة زهرة زومروت سلجوق، المديرة التنفيذية لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في أنقرة، التي سلطت الضوء على تأثير المرأة المسلمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. والسيدة سوزان أحمد محمد، ممثلة إدارة الشؤون الاجتماعية والأسرة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي قدمت عرضاً ناقشت فيه مكانة المرأة في الإسلام وأهمية وثيقة جدة.

المنظمة ملتزمة بقيادة المرأة في مجال العلوم

احتفلت منظمة التعاون الإسلامي باليوم العالمي للمرأة والفتاة في مجال العلوم في ١١ فبراير الماضي، وقالت في بيان لها بهذه المناسبة إن هذا اليوم يأتي تقديرًا للمساهمات الحيوية التي تقدمها النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وأشارت المنظمة إلى أن هذا اليوم وُعد بمثابة تذكير بأهمية المساواة بين الجنسين في تعزيز الابتكار وضمان التقدم المستدام في جميع أنحاء العالم.

كما قال البيان إن موضوع الاحتفال في عام ٢٠٢٥، «النساء والفتيات في مجال القيادة العلمية: عصر جديد للاستدامة»، يؤكد الدور الحيوي الذي تضطلع به النساء بصفتهن يشغلن مناصب قيادية في مجال العلوم والتكنولوجيا لتشكيل مستقبل أكثر استدامة.

وأكدت منظمة التعاون الإسلامي دعمها تمكين المرأة في جميع دولها الأعضاء، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ولفتت إلى أن ذلك يتجلى في اعتماد قرار يدعو إلى النهوض بتعليم المرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والذي تم اعتماده خلال الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري حول المرأة، الذي عُقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية، في عام ٢٠٢١.

وتعمل خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة بوصفها إطاراً استراتيجياً لتمكين المرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا. وتشدد الخطة على الحاجة إلى تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف والمناصب القيادية، وذلك بما يتماشى مع الجهود الأوسع لتعزيز مشاركة المرأة في البحث العلمي والابتكار التكنولوجي.

وتؤدي منظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي يقع مقرها الرئيسي في القاهرة، دورًا مهمًا في تعزيز تمكين المرأة، بما في ذلك مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، من خلال تعزيز السياسات والمبادرات التي تعزز مشاركتها في القطاعات العلمية والتكنولوجية. وفي هذه المناسبة، تحث المنظمة جميع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق بعد على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة على التعجيل بالعملية وأن تصبح أعضاء نشطين في هذه المنظمة، مما يساهم في مهمتها المتمثلة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، عززت "وثيقة جدة لحقوق المرأة في الإسلام" التي اعتُمِدت في المؤتمر الدولي للمرأة في الإسلام، الذي نظمته بصفة مشتركة كلٌ من وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة من ٦ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٣ في جدة، من أهمية تمكين المرأة في جميع المجالات، ومنها العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وبهذه المناسبة، دعا معالي الأمين العام للمنظمة حسين إبراهيم طه الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة إلى تكثيف الجهود لضمان المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في العلوم والتكنولوجيا. وأكد أنه، بما يتماشى مع موضوع هذا العام، يجب تمكين النساء والفتيات من تولي أدوار قيادية في العلوم والتكنولوجيا لدفع التنمية المستدامة طويلة الأجل والمبادرات ومعالجة التحديات العالمية.

وأضاف الأمين العام أنه "من خلال تعزيز السياسات التي تعزز الشمولية والاستثمار في البحث العلمي الذي تقوده النساء، تسعى منظمة التعاون الإسلامي إلى سد الفجوة بين الجنسين في العلوم والتكنولوجيا وتهيئة بيئة تمكّن النساء والفتيات من التألق بوصفهن يشغلن مناصب قيادية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفي رفاه المجتمعات».

ورشة عمل حول تنفيذ مشروع بنك الأسرة في نجامينا

في إطار تنفيذ القرار رقم ٧/١٠-م، الصادر عن الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالمرأة التي عُقدت في عام ٢٠١٨ في واغادوغو ببوركينا فاسو، والذي طالب بتعزيز بنك الأسرة في الدول الأعضاء الخمس في منظمة التعاون الإسلامي في منطقة الساحل، نظمت الأمانة العامة للمنظمة بالتنسيق مع الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية وبالتعاون مع وزارة المرأة والطفولة المبكرة بجمهورية تشاد في نجامينا يومي ١٢ و١٣ فبراير الماضي، ورشة عمل لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المشروع المذكور من قبل اللجان الوطنية في الدول الخمس.

وفي كلمته نيابة عن الأمانة العامة في حفل الافتتاح، أعرب السفير دينكولا مستشار معالي الأمين العام رئيس الوفد عن خالص شكر الأمانة العامة للمنظمة وامتنانها العميق لحكومة جمهورية تشاد لاستضافتها هذه الورشة ولجميع ما اتُخذ من ترتيبات لتسهيل مشاركة الوفود. وقال إن معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، يولي أهمية كبيرة لهذا المشروع، وكذلك لدور التمويلات الصغرى في تمكين المرأة.

وعلى مدى يومين، قام المشاركون بتقييم التقدم الذي أحرزته السلطات والأطراف والجهات المعنية في بلدانها، ودراسة التحديات التي واجهوها في تنفيذ المشروع، ومناقشة دراسة جدوى المشروع التي أعدتها الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية.

من جهة ثانية، أكدت المنظمة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التزامهما بتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين عبر توقيع مذكرة تفاهم جديدة، حيث أقيم الحفل على هامش الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

ووقع المراقب الدائم للمنظمة لدى الأمم المتحدة، سعادة السفير حميد أوبيلوبيرو، مذكرة التفاهم نيابة عن المنظمة، بينما مثلت سعادة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدكتورة سيما بحوث، منظمتها. وشدد السفير أوبيلوبيرو في كلمته على أهمية التعاون المتجدد بين المؤسستين. وأضاف: "تشكل فعالية اليوم إنجازًا آخر للتعاون المؤسسي بين المنظمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهي دليل واضح على التزامنا المشترك بالنهوض بحقوق المرأة ورفاهيتها، وذلك بما يتماشى مع أهداف المنظمتين". كما سلط الضوء على المبادرات الأخيرة للمنظمة، بما في ذلك إنشاء منظمة تنمية المرأة ومقرها القاهرة، والنجاح في عقد المؤتمر الدولي للمرأة في الإسلام بجدة عام ٢٠٢٣، حيث تعكس هذه الجهود التزام المنظمة بتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وقيادتها، وحمايتها من التحديات القائمة على نوع الجنس.

ورحبت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدكتورة سيما بحوث، بمذكرة التفاهم باعتبارها خطوة حاسمة نحو ضمان تقدم مستدام في تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في جميع جوانب المجتمع حول العالم. وأضافت: "إن الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون الإسلامي مبنية على رؤية مشتركة لتمكين المرأة في جميع جوانب الحياة. وتوفر هذه الاتفاقية المُجددة إطارًا متينًا للمبادرات الاستراتيجية التي من شأنها إحداث تغيير ملموس، ولا سيما في مجالات التمكين الاقتصادي، وفرص القيادة، وحماية حقوق المرأة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها". كما أشادت بجهود منظمة التعاون الإسلامي في النهوض بوضع المرأة في العالم الإسلامي، وأكدت التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم هذه المبادرات من خلال الخبرات والموارد وحملات المناصرة.

المنظمة ومْجمع الملك سلمان للغة العربية يحتفلان باللغة العربية

أقامت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي احتفالية مشتركة مع مجْمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بالمملكة العربية السعودية بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في ٩ شهر يناير ٢٠٢٥، تحت شعار: «اللغة العربية والذكاء الاصطناعي: تعزيز الابتكار مع الحفاظ على التراث الثقافي»، وذلك بمشاركة واسعة من مندوبي الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وهيئاتها المعنية ومجامع اللغة العربية.

وقال معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، إن مبادرة الاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية بالشراكة مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية تعكس انفتاح الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على كل الفاعلين بالمملكة العربية السعودية والدول الأعضاء بالمنظمة ممن يطمحون في المساهمة في إعطاء اللغة العربية المكانة التي تستحقها.

وتوجه معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في كلمته التي ألقاها نيابة عنه السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بمنظمة التعاون الإسلامي بالشكر والتقدير إلى مجمع الملك سلمان على حسن تعاونه متطلعا إلى مزيد من التعاون مع كافة الفاعلين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وألقى سعادة الأمين العام لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي، كلمة المجمع والتي تقدم فيها بالشكر الجزيل لسمو وزير الثقافة، رئيس مجلس أمناء مجمع الملك سلكان العالمي، الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود؛ لما يقدمه من الدعم الدائم للمجمع وبرامجه وإستراتيجيته وأعماله، كما شكر منظمة التعاون الإسلامي على دعمها المتواصل.

وأعرب أ. د. الوشمي عن سعادة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بأن يكون شريكًا رئيسًا في هذا الحدث المهم، مشيرا إلى أنه يسعى من خلال برامجه ومبادراته إلى دعم وتعزيز اللغة العربية في جميع الميادين والمحافل، وتعزيز استخدامها في مجالات مختلفة عن طريق بناء جسور التعاون مع العديد من الدول والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم.

وتناولت الاحتفالية التي أقيمت في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واقع اللغة العربية في عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وأبرز علمائها، وشارك في تقديم العروض والمحاضرات ممثلون من دولة قطر، وجمهورية مصر العربية، ودولة فلسطين، والجمهورية التركية، وجمهورية العراق، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية تشاد، وجمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية السنغال، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، إضافةً إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الجدير بالذكر بأن إقامة هذه الاحتفالية يأتي في إطار تنفيذ القرارات الوزارية ذات الصلة بتعزيز ودعم حضور اللغة العربية (لغة القرآن) والذي كان آخرها القرار الوزاري رقم ٥٠C/١٣- الصادر عن الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٩-٣٠ شهر أغسطس ٢٠٢٤، ياوندي، في جمهورية الكاميرون بشأن دعم وتعزيز حضور اللغة العربية (لغة القرآن)، والمحافظة عليها، وترسيخها، ونشرها.

وكانت الاحتفالية تهدف إلى تسليط المزيد من الضوء على المساهمات الغزيرة للغة العربية بصفتها لغة القرآن، ودورها في إثراء التنوع الثقافي واللغوي للإنسانية، فضلاً عن مساهمتها في إنتاج المعارف والعلوم، حيث تُعدّ اللغة العربية ركناً من أركان التنوع الثقافي للبشرية.

الأمانة العامة تشارك في ندوة اللغة العربية في الرباط

شاركت الامانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي في الندوة الدولية حول حالة تعليم اللغة العربية في العالم التي نظمتها منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة -ايسيسكو- بشراكة مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، وذلك بمدينة الرباط، عاصمة المملكة المغربية، يومي ١٨ و ١٩ فبراير الماضي.

وتوزعت الندوة حول ثماني جلسات علمية بمشاركة خبراء وباحثين دوليين تطرقوا في مداخلاتهم لتحديات تعليم اللغة العربية لغة ثانية في الدول الناطقة بغيرها وللرؤية المستقبلية وآفاق تعليم هذه اللغة الخالدة، لغة القرآن الكريم، في دول العالم.

كما تميزت الندوة بمداخلات حول جهود الايسيسكو ومجمع الملك سلمان في دعم حضور اللغة العربية محليا وإقليميا ودوليا والأبعاد الاستراتيجية لتعليمها ودورها في التواصل الحضاري. كما ناقش المشاركون تقرير حالة اللغة العربية في العالم الذي أعده مجمع الملك سلمان الذي يعتبر مرجعا أساسيا في فهم مكانة اللغة العربية وإستراتيجيات تعليمها ونشرها.

واختتمت الندوة بعرض توصيات تهدف إلى إيجاد حلول فعالة لرفع التحديات التي تعيق تطور وتنامي نفوذ اللغة العربية مقارنة باللغات الأخرى واستكشاف السبل الكفيلة بضمان انتشارها وتعليمها على أوسع نطاق.

وتميزت الندوة بكلمة الأمانة العامة التي ألقاها الدكتور الحسين غزوي، مدير الشؤون الثقافية، نيابة عن معالي الأمين العام للمنظمة حيث نوه من خلالها بالجهود المحمودة التي تقوم بها الإيسيسكو ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية من أجل دعم برامج تعليم اللغة العربية والمساهمة في رسم السياسات اللغوية بدول العالم الإسلامي وتنفيذ برامج واستراتيجيات تطوير لغة الضاد. كما أشادت كلمة معالي الأمين العام بتقرير المجمع باعتباره تشخيصا علميا دقيقا لواقع تعليم اللغة العربية عبر العالم وبالتوصيات التي صدرت عن هذه الندوة العلمية الدولية و التي تشكل خارطة طريق لتنفيذ برامج عمل مدروسة وقابلة للقياس والتقييم تروم خدمة هذه اللغة العظيمة و اعطاءها المكانة التي تستحقها.

من جهة ثانية، شاركت الأمانة العامة للمنظمة في أعمال اجتماع اللجنة الدولية للحفاظ على التراث التاريخي الإنساني في نسخته التاسعة بتاريخ ٢٠ أبريل الماضي بمقر جامعة الدول العربية حيث تطرق الاجتماع إلى التراث الثقافي المهدد بالاندثار في الدول الأعضاء بشقيه المادي وغير المادي وسبل حمايته والحفاظ عليه وخاصة التراث الإنساني الخاص بدولة فلسطين في ظل الظروف الحرجة التي تعيشها والذي يحظى باهتمام بالغ من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وألقى الدكتور رامي إنشاصي ممثل الأمانة العامة مداخلة أشار فيها إلى أن مشاركة الأمانة العامة في هذا الاجتماع تأتي استكمالاً لجهودها في مجال الحفاظ على التراث في إطار تنفيذ ما اعتمدته القرارات الوزارية لعدد من الدورات المتتالية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء التي حثت الدول الأعضاء على إنشاء منصة منظمة التعاون الإسلامي لحماية التراث الثقافي والحفاظ عليه كان آخرها القرار الوزاري رقم ٥٠/١٠-ث الصادر عن الدورة الـ ٥٠ (أغسطس ٢٠٢٤ في جمهورية الكاميرون) بشأن حماية وصون التراث التاريخي والثقافي الإسلامي، إضافة إلى العديد من المؤتمرات والأنشطة في هذا الصدد والتي تأتي تأكيداً على التزام الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن لتعزيز العمل المشترك في مجال الحفاظ على التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي في الدول الأعضاء وما يمثله، بتعدد واختلاف هوياته.

الأمين العام يشارك في اجتماع لجنة اختيار جائزة الملك فيصل

شارك معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في اجتماع لجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام للعام ٢٠٢٥، الذي ترأسه صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، مؤسس وعضو مجلس أمناء مؤسسة الملك فيصل، ورئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وذلك ٢٩ يناير الماضي، لاختيار الفائزين في الدورة السابعة والأربعين للجائزة، في العاصمة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

يذكر أن جائزة الملك فيصل لخدمة الاسلام تهدف الى تكريم الجهود البارزة للأفراد أو المؤسسات التي تقدم خدمات تعود بالنفع على الإسلام والمسلمين. ويعد المؤهل لنيلها كل من يقدم خدماته للإسلام والمسلمين بعلمه ودعوته أو يقوم بجهد بارز ينتج عنه فائدة للإسلام والمسلمين، ويحقق بذلك هدفا أو أكثر من أهداف الجائزة وذلك وفق تقدير اللجنة الموقرة.

كما شارك الأمين العام في ١٢ فبراير الماضي في افتتاح المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي الذي انعقد بجدة يومي ١٢ و ١٣ فبراير الماضي تحت عنوان "اثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

وشهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمات صاحب السمو الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود، وزير الثقافة بالمملكة العربية السعودية وفخامة رئيس جمهورية تتارستان السيد رستم مينيخانوف والسيد ميغيل انخيل موراتينوس، وكيل الأمين العام والممثل السامي لمنظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، والدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للايسيسكو.

وخلال كلمته، شكر معالي الأمين العام المملكة العربية السعودية على حسن استقبال الوفود و كرم الضيافة وأثنى على دورها المركزي في خدمة قضايا الأمة. كما تطرق لدور الثقافة والصناعات الثقافية والإبداعية في دعم اقتصادات الدول وإبراز مقوماتها الحضارية والإنسانية والتاريخية، ودعا لخلق ديناميكيات جديدة للتعاون بين الدول الإسلامية في المجال الثقافي بشكل يخدم برامج التنمية المستدامة في الدول الإسلامية.

ونبه معالي الأمين العام في كلمته إلى ضرورة تضافر الجهود من أجل وقف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على فلسطين والتصدي لمحاولاتها الحثيثة لطمس الهوية الفلسطينية وتدمير التراث والتاريخ الفلسطيني والإصرار على تهويد القدس الشريف، ورفض التهجير الطوعي والقسري والتأكيد على حل الدولتين.

من جهة ثانية، استقبل السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية وشؤون الاسرة، بمنظمة التعاون الإسلامي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة، ٣٠ يناير الماضي، وفداً من الاتحاد الروسي برئاسة معالي أولغا ليوبيموفا، وزيرة الثقافة في الاتحاد الروسي.

وعلى الصعيد الثقافي كذلك، وتلبية لدعوة بعث بها السلطات العليا في بوركينا فاسو إلى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، شارك المبعوث الخاص للأمين العام لأفريقيا، السيد ناصيرو باكو اريفاري، نيابة عن الأمين العام في فقرات النسخة التاسعة والعشرين لمهرجان واغادوغو الأفريقي للسينما والتلفزيون خلال الفترة من ٢٢ فبراير إلى ١ مارس الماضي، والتي نُظمت تحت الرعاية السامية لرئيس بوركينافاسو، فخامة القائد إبراهيم تراوري ولفخامة المرشال محمد ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، ضيف شرف الدورة.

مكتبة أمريكية تكتشف أنها تقتني

أكبر مثال موجود لنوع من الورق العتيق شديد الندرة

شيكاغو – (د ب أ- ت ك أ): ظلت مخطوطة قديمة موضوعة على الأرفف لأكثر من قرن من الزمان في مكتبة «نيوبيري» الأمريكية الشهيرة، التي تقع بمدينة شيكاغو في ولاية إلينوي. وتوضح صحيفة "شيكاغو تريبيون" الأمريكية في تقرير نشرته مؤخرا، أنه لم يكن يُعرف الكثير بشأن المجلّد الذي يعود إلى المكسيك في عهد الاستعمار، والذي قام جامع تحف ورجل أعمال، يدعى إدوارد آير – كان قد جمع ثروته من خلال توريد الوصلات لشركات السكك الحديدية – بالتبرع به للمكتبة في عام ١٩١١. وتم إطلاق اسم "آير ١٤٨٥" عليه في كتالوج المكتبة.

ولكن تم قبل عامين عرض صفحات من المخطوطة القديمة على الشاشة الكبيرة، خلال انعقاد "مؤتمر ناواتل" في جامعة هارفارد، حيث اجتمع خبراء لغة الأزتك في أول مؤتمر لهم منذ تفشي جائحة فيروس كورونا. وكان الأمر أشبه بلم الشمل العائلي، بحسب ما يتذكره أحد الحاضرين.

ويشار إلى أن "ناواتل" هو اسم يطلق على مجموعة من اللغات المتقاربة، التي يتكلم بها السكان الأصليون في أمريكا الشمالية، وتحديدا في وسط المكسيك وتتبع فرع اللغات اليوتو أزتكية.

وكان يقف على المنصة أحد الحاضرين، ويدعى بن ليمينج، وهو باحث مستقل. وبينما قام ليمينج بعرض صور للمخطوطة النادرة، وبحث أهمية الكلمات الواردة على صفحاتها، صارت باربرا موندي، وهي أستاذة في تاريخ الفن بجامعة تولين، منشغله بعض الشيء بأوراق الصفحات نفسها.

وتقول موندي: "أكثر ما لفت انتباهي حقا هو الشرائح الخاصة بالصفحات المختلفة لهذه المخطوطة... ثم قلت لبن (ليمينج)، هل يمكننا تقريب هذه الورقة وتكبيرها؟ – لأنه كان من الواضح أن المخطوطة، التي كانت كبيرة، وكتبت على ورق ليس أوروبيا».

وتشير الصحيفة الأمريكية إلى أن مكتبة الكونجرس قامت بتحليل الأوراق هذا الخريف، بدافع من شعور موندي، حيث توصلت إلى اكتشاف مذهل، وهو أن المخطوطة تمت طباعتها على ورق الماجوي، وهو نوع من الورق المصنوع من نباتات الأجاف (نوع من الصبار) المطحونة، وهو نادر جدا لدرجة أنه لا يوجد منه إلا ١٠ أوراق معروفة في الوقت الحالي: توجد أربع منها في مكتبة الكونجرس، وستة بالمكتبة الوطنية للأنثروبولوجيا والتاريخ في مكسيكوسيتي. ويبلغ طول مخطوطة مكتبة "نيوبيري"، نحو ٤٩ ورقة.

ومن جانبها، أوضحت كيم نيكولز، مديرة قسم الحفاظ على المقتنيات بالمكتبة، أنه "عندما عادت النتائج، كان الأمر مثيرا للغاية. إن الأمر مثير دائما... أن تكتشف أن هناك شيئا قديما لا يزال باقيا. هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى فقدانه».

وبحسب سجلات المكتبة، فقد حصل آير على المخطوطة في عام ١٨٨٦ من تاجر في لندن يقوم ببيع الكتب النادرة. وكان أول مالك معروف لها، هو مكسيكي يهتم بجمع التحف ويعشق الكتب. وتظهر السجلات أن هناك شخصين على الأقل كانا يمتلكان المخطوطة بعد مالكها المكسيكي، وقبل أن تصل إلى تاجر الكتب النادرة في لندن.

ويشار إلى أن المخطوطة، هي واحدة من بين ما يقرب من ١٧٠٠٠ عنصر متعلق بالشعوب الأصلية. وفي البداية، كانت موندي تعتقد أن المخطوطة مصنوعة من نوع آخر من الورق الأصلي، وهو ورق الأماتل.

وقال ليمينج إنه أخبرها بأنه يعتقد أن الورق مصنوع من الأماتل، ولكنه لم يكن متأكدا، حيث أنه لم ير الكثير من "الورق الأصلي».

وتشير موندي إلى أنه لم يتبق في الوقت الحالي سوى أربع مخطوطات من الأماتل، فيما لم يتبق أي مخطوطات من الماجوي، التي تعود إلى ما قبل العصر الإسباني. وتعود مخطوطات الأماتل المتبقية إلى منطقة المايا، التي تقع في النصف الشرقي من أمريكا الوسطى.

وتعود كل مخطوطات الماجوي المتبقية إلى العصر الاستعماري. وبحسب منشور صادر عن المجلس الدولي للمتاحف، فقد توقف تصنيع ورق الماجوي وانقرضت التكنولوجيا، بعد فترة من وصول الأوروبيين.

جدير بالذكر أن ورق الأماتل، المصنوع من اللحاء الداخلي لأشجار التين، كان أكثر شيوعا من ورق الماجوي. ولا يزال يتم إنتاج ورق الأماتل حتى اليوم.

«أنجع السبل لدعم حلول النزوح» في منتدى الرياض الإنساني

شارك السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، بمنظمة التعاون الإسلامي، في منتدى الرياض الدولي الإنساني الذي عقد في ٢٤ – ٢٥ فبراير الماضي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وتحدث في الجلسة النقاشية رفيعة المستوى التي جاءت تحت عنوان «معالجة النزوح في عصر تزايد لنزاعات والأزمات الإنسانية».

وفي مداخلته، أكد السفير طارق الأهمية التي توليها منظمة التعاون الإسلامي لحماية ومساعدة النازحين في الدول الأعضاء المتضررة من الأزمات الإنسانية والنزاعات. كما شدد على ضرورة اللجوء إلى أساليب بديلة وطرق مبتكرة لتمويل المساعدات الإنسانية، والتي من شأنها توفير موارد إضافية كبيرة يمكن استخدامها لتنفيذ برامج الوقاية من الأزمات والتخفيف من حدّة آثارها.

وأشار إلى أن من بين هذه الآليات البديلة، أدوات التمويل الإسلامي مثل الزكاة، والصدقة، والوقف، التي يمكن أن تقوم بدور محوري في دعم الجهود الإنسانية. كما أكد ضرورة تعزيز الشراكات بين المانحين الإنسانيين والترويج لنهج «المحلية» لبناء القدرة على الصمود وضمان تقديم مساعدات إنسانية أكثر كفاءة للنازحين.

وشارك في الجلسة المذكورة كذلك كل من معالي السيدة إيمي بوب، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، ومعالي السيدة كيلي ت. كليمنتس، نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ومعالي السيد مهند هادي، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، المنسق الخاص المساعد لعملية السلام في الشرق الأوسط، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، والمسؤول المعين عن الأمن في فلسطين. ومعالي السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات. والدكتور مايكل كولر، المدير العام السابق للمديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي، والذي أدار الجلسة.

وعلى هامش منتدى الرياض الدولي، أجرى السفير طارق علي بخيت، مباحثات مع سعادة السيدة سارة بوول، الممثلة الخاصة لمدير برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسعادة السيدة زينة علي أحمد، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، يوم ٢٤ فبراير الماضي. وتبادل وفدا المنظمتين وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك واتفقا على مواصلة المشاورات بشأن الوضع الإنساني في اليمن وفلسطين.

كما تباحث الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، مع سعادة السيد ماسيج بوبوفسكي، المدير العام لعمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي بحضور الوفدين المرافقين لكلا الجانبين.

وجرى خلال الاجتماع استعراض التعاون الثنائي بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي في المجال الإنساني، وبحث السبل الجديدة والكفيلة لتعزيز هذا التعاون.

وفي السياق نفسه، عقد وفد منظمة التعاون الإسلامي، برئاسة السفير طارق، اجتماعًا ثنائيًا مع وفد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برئاسة سعادة السيدة كيلي تي. كليمنتس، نائبة المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والدكتور خالد خليفة، المستشار الأول للمفوض السامي والممثل الإقليمي للمفوضية. واستعرض الوفدان سبل التعاون الثنائي وتبادلا وجهات النظر حول وضع اللاجئين على الصعيد العالمي، لا سيما في العالم الإسلامي.

كما ناقشا سبل المضي قدمًا، واتفقا على تنفيذ العديد من الأنشطة خلال هذا العام، بما في ذلك تجديد خطة العمل المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المنظمة تشارك في «تدشين الصندوق الخيري الإسلامي» للهجرة الدولية

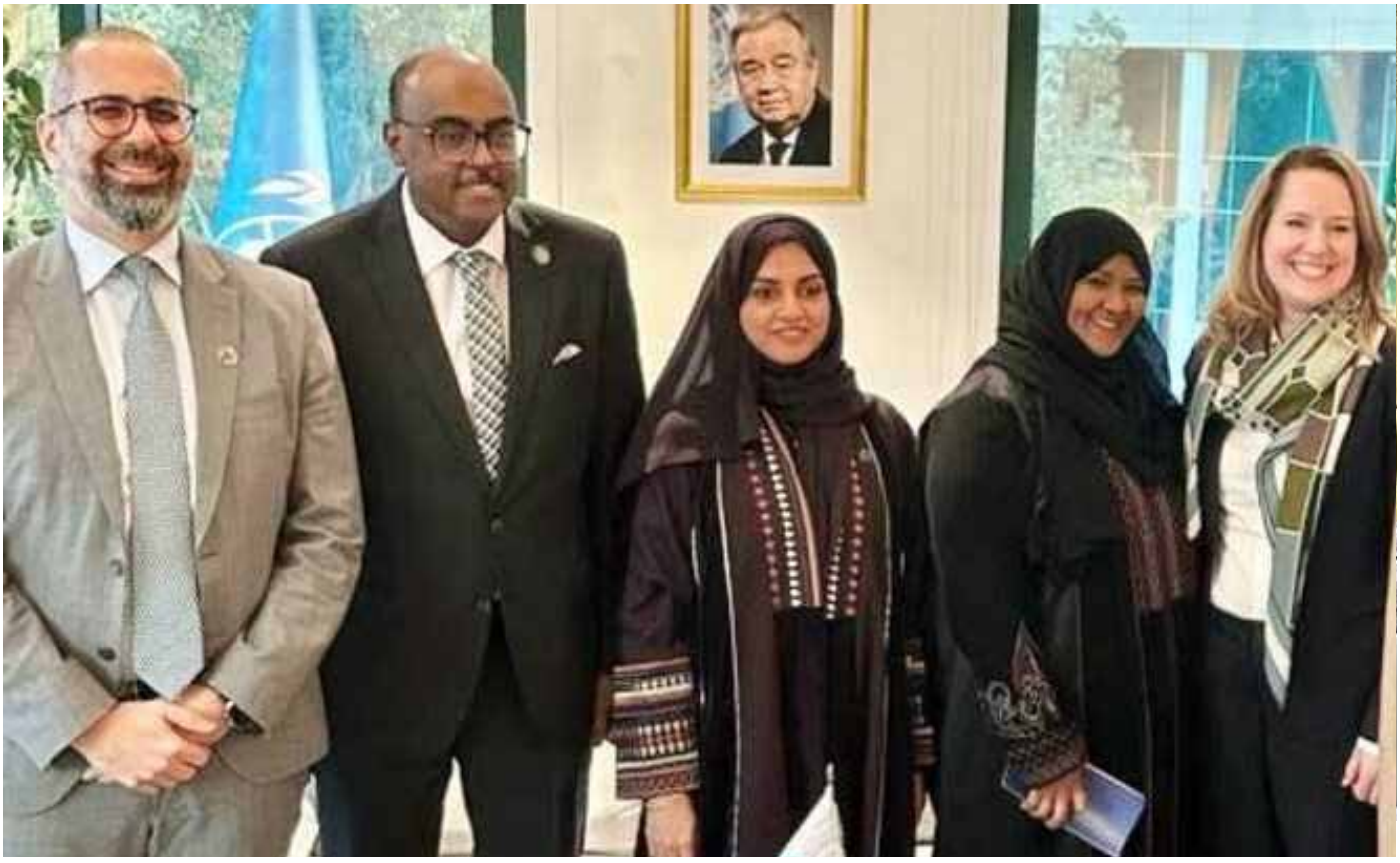

شارك الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في منظمة التعاون الإسلامي، السفير طارق علي بخيت، والوفد المرافق له، في حفل إطلاق صندوق العطاء الإسلامي الذي نظمته المنظمة الدولية للهجرة، وذلك يوم ٢٥ فبراير الماضي في بيت الأمم المتحدة بالرياض.

وشهد هذا الحدث جلسات نقاشية، أشار خلالها السفير طارق علي بخيت إلى الدور البارز الذي يمكن أن تلعبه الأعمال الخيرية الإسلامية في تعبئة الموارد الإضافية لمساعدة المؤسسات على تلبية احتياجات النازحين واللاجئين والمهاجرين بشكل أفضل.

كما شارك في الجلسات ممثلون عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.

وتخلل حفل الإطلاق توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية للهجرة، تتعلق بدعم المنظمة لصندوق العطاء الإسلامي التابع للمنظمة الدولية للهجرة.

ووقع المذكرة كل من الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية في المنظمة، والسيد محمد عبد كير، رئيس ديوان المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة.

وفي سياق ذلك، وقّع الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، السفير طارق علي بخيت والسيد ناثان كاري، المسؤول العالمي عن الشراكات والسياسات في المجلس النرويجي للاجئين مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي والمجلس النرويجي للاجئين في ٢٥ فبراير الماضي، بهدف تعزيز التعاون في مجالات مثل الدبلوماسية الإنسانية، والمناصرة، وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وجاء توقيع مذكرة التفاهم، الذي يمثل تتويجًا لمشاورات ومفاوضات بدأت في وقت سابق من هذا العام، على هامش النسخة الرابعة من منتدى الرياض الإنساني.

وعلى هامش منتدى الرياض الدولي الرابع، عقد وفد منظمة التعاون الإسلامي المشارك في المنتدى، برئاسة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية وعضوية كل من الدكتورة عائشة العيافي، مديرة الشؤون الإنسانية، اجتماعًا مع سعادة السيدة إيمي بوب، المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة، وذلك في بيت الأمم المتحدة.

ورافق سعادة السيدة إيمي بوب في الاجتماع كل من السيد محمد عبدكير، رئيس ديوانها، والسيد عثمان بلبيسي، رئيس المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد محمد الزركاني، المنسق المقيم للأمم المتحدة في الرياض، بالإضافة إلى السيد أشرف النور، رئيس مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الرياض.

وناقش الاجتماع الشراكة بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية للهجرة، واستعرض آفاق التعاون الجديدة بين المؤسستين، وذلك في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بينهما منذ عام ٢٠٠٣.

من جهة ثانية، عقدت إدارة الشؤون الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي، تمثلها الدكتورة عائشة شامي العيافي، مديرة الإدارة، والسيد عليو ديالو، الموظف التخصصي، في ١٦ أبريل الماضي، اجتماعاً افتراضياً مع وفد من الوكالة التركية للتعاون والتنسيق في الجمهورية التركية يضم السيد أوغور تانيلي، رئيس إدارة العلاقات الخارجية والشراكات، والسيد محمد طه دوغان، الخبير في ذات الإدارة.

وناقش الجانبان تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمة والوكالة في ٥ يونيو الماضي، واتفقا على عقد لقاء في ٢٠٢٥ لتنفيذ برنامج مهم لبناء القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

كما بحث الوفدان إمكانية تنفيذ أنشطة مشتركة، بما في ذلك إيصال المساعدات الإنسانية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي المتضررة من الأزمات الإنسانية.

رئيس وزراء النيجر يستقبل وفد المنظمة في نيامي

استقبل دولة رئيس وزراء جمهورية النيجر، السيد علي مهامان لمين زين وفداً برئاسة سعادة الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، السفير أفتاب أحمد خوخار بمنظمة التعاون الإسلامي في ١٣ فبراير الماضي في مكتبه في نيامي.

وركزت المناقشات على تعزيز التعاون بين جمهورية النيجر ومنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في مجال التعليم العالي، بما في ذلك دور الجامعة الإسلامية في النيجر، ومقرها نيامي، وكذلك قطاع الصحة.

ونقل السفير أفتاب أحمد خوخار تحيات معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه. كما اعترف بدور النيجر في تعزيز ودعم رسالة المنظمة ورؤيتها، مشدداً على أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والصحة والمياه والتغير المناخي. وقدم كذلك إحاطة بخصوص فرص المنح الدراسية المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأكد دولة رئيس الوزراء أهمية العلاقة الطويلة الأمد بين النيجر والمنظمة. كما شارك برؤيته وبرامجه المستقبلية التي تهدف إلى خدمة مصالح النيجر ودعم استقرارها وتعزيز مسار التنمية فيها وحضر الاجتماعَ أيضاً وزيرُ الخارجية ووزير التعليم العالي ورئيس ديوان رئيس الوزراء.

من جهة ثانية، افتتح معالي الدكتور إبراهيما سي وزير الصحة والعمل الاجتماعي في جمهورية السنغال، الدورة الخامسة لمعرض منظمة التعاون الإسلامي للصحة والدورة العاشرة لمعرض دكار الدولي للصحة والمعدات الطبية، في دكار بجمهورية السنغال.

وشارك في تنظيم هذا المعرض كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ووزارةالصحة والعمل الاجتماعي ووزارة التجارة والصناعة في السنغال، وضم المعرض مسؤولين حكوميين من الدول الأعضاء بالمنظمة ودول أخرى وشركات أدوية ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات أكاديمية وبحثية، تحت شعار «الصحة كأداة للتنمية الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي».

وفي كلمته التي ألقاها نيابة عن الأمانة العامة للمنظمة سلط السيد عبد النور سيكندي، المدير العام لإدارة العلوم والتكنولوجيا، الضوء على أهمية المعرض في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوفير منصة تستعرض من خلالها الدول الأعضاء إمكانياتها. وأكد مجدداًعلى دعم الأمانة العامة الكامل للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ولحكومة السنغال ولكل المشاركين ذوي الصلة من أجل ضمان مواصلة نجاح هذه المبادرة الهامة.

وألقى معالي الدكتور إبراهيما سي كلمة أكد فيها التزام السنغال بدفع التعاون الإقليمي في مجال الصحة والتنمية المستدامة، مشدداً على أهمية التعاون لمواجهة التحديات المشتركة في مجال الصحة.

واشتمل المعرض على عدة حلقات نقاشية رفيعة المستوى تتناول مواضيع هامة مثل توفير المنتجات الدوائية والترويج لها، والنهج الصحي الموحد، وإدراج الصحة في جميع السياسات، والفرص الاستثمارية في مجال الصحة. وكان المعرض أيضا بمثابة منصة للتواصل بين رجال الأعمال والاتفاق على مشاريع مشتركة تستهدف تعزيز المنظومة الصحية في الدول الأعضاء بالمنظمة.

من ناحية أخرى، استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي الدكتور حسين سميعي صراف، وزير العلوم والبحوث والتكنولوجيا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في مقر المنظمة. ورحب الأمين العام بحفاوة بالدعم الذي قدمه الدكتور صراف لبرامج وأنشطة المنظمة. وتناول النقاش تعزيز أواصر التعاون داخل المنظمة في مجالات العلوم والبحوث والتكنولوجيا، مع التأكيد على أهمية الجهود المشتركة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

فضلاً عن ذلك، وجَّه الوزير الدعوة إلى الأمين العام لحضور الاجتماع الوزاري الثاني لمنصة منظمة التعاون الإسلامي للحوار-١٥ في إيران، المقرر عقده في ١٩-٢٠ مايو ٢٠٢٥.

تشاد: المزارعون يزيدون محاصيلهم باستخدام التكنولوجيا

يقع مركز اتصال مشروع التكيف مع تغير المناخ والإنتاجية الزراعية (ProPAD) في الطابق الثالث من مبنى وزارة الزراعة، وهو مُجهّز بأحدث التقنيات والتجهيزات الإلكترونية الحديثة. ويُعدّ المركز عنصرًا محوريًا في مبادرة جمهورية تشاد لتحديث الزراعة من خلال تطبيق التقنيات الذكية مناخيًا وتحسين خدمات الإرشاد والاستشارات الزراعية التي تُسهّلها تقنيات المعلومات والاتصالات. ويُستخدم نظام "القسائم الإلكترونية" لتوزيع الإعانات الزراعية وخدمات الإرشاد الإلكتروني لأول مرة في تشاد.

ويتيح إنشاء منصة للقسائم الإلكترونية ومنصة للإرشاد الإلكتروني للحكومة معالجة النقص في وكلاء الإرشاد الزراعي، وتقديم خدمات استشارية زراعية للمزارعين. كما تُنشئ هذه المنصات نظامًا شفافًا لتوزيع إعانات المدخلات الزراعية في مناطق تدخل المشروع.

ومنذ إنشائه في أبريل ٢٠٢١، يعمل مركز الاتصال في مساحة واسعة مُقسّمة إلى أكشاك، حيث يعمل كل ممثل من ممثلي مركز الاتصال على جهاز كمبيوتر مُزوّد بسماعة رأس. ويتألف الفريق من ثمانية أعضاء: ستة موظفين في مركز الاتصال، وأخصائي تكنولوجيا معلومات، ومشرف. وتعاملوا مع ما مجموعه ١١٨،٤٣٨ مكالمة من أكثر من ٣٠،٠٠٠ منتج في ثلاث مقاطعات (مندول، وشاري الوسطى، وسلامات). وللتواصل بفعالية داخل بيئة المشروع، يستخدمون اللغات المحلية لمنطقة التدخل، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية عبر الرقم المجاني.

ويوضح آدم جده علي، مدير مركز الاتصال: "عندما تكون هناك حاجة إلى تدخل ميداني، نرسل أحد موظفينا البالغ عددهم ٢٥٠ موظفًا، مدربين ومجهزين بدراجات، لزيارة الموقع وتقديم التحديثات".

ويُعدّ هؤلاء الموظفون جزءًا لا يتجزأ من النظام التقني المصمم لإعلام المستفيدين وتوجيههم، حيث يعملون كوسطاء بينهم وبين المراقبين الكانتونيين وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات المشرفين على برنامج القسائم الإلكترونية. وتُتيح هذه المنصة الإلكترونية للقسائم والإرشادات الزراعية بيعَ المدخلات الزراعية (الذرة، والذرة الرفيعة، والسمسم، والمبيدات الحشرية، وأسمدة النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم، واليوريا) بأسعار مدعومة عبر الهواتف المحمولة للمزارعين المُحددين في المناطق الخمسة التجريبية للمشروع: هيمات في سلامات، ودانامادجي وباليمبا في موين شاري، وبيدجوندو وبيدايا في مندول.

ويُساعد وكلاء برنامج ProPAD، المتمركزون في مناطق المشروع، المستفيدين على استخدام نظام الإرشاد الزراعي الإلكتروني، حيث يُسهّل هذا النظام نشر التوصيات الزراعية على ٦٠،٠٠٠ أسرة، بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للمزارعين الوصول إلى خط ساخن مجاني للحصول على المشورة والتوجيه.

وبالاتصال بالرقم ١٣٢٢، يُمكنهم التواصل مع فني من مركز اتصال المشروع باللغة الفرنسية أو إحدى اللغات المحلية. في باليمبا، وهي بلدة تقع جنوب شرق تشاد، تشتهر بزراعة محاصيل الذرة والفول السوداني، وأثر عدم انتظام هطول الأمطار ونقص المشرفين على تقديم المشورة للمزارعين على الإنتاج، حيث تقول مندجيم بريسكا، رئيسة مجموعة نسائية في مقاطعة باليمبا الفرعية، بأنها استفادت من خدمات مركز الاتصال، الفوائد قائلةً: "لقد زاد إنتاجنا؛ فنحن الآن نكسب ما بين ٦٠،٠٠٠ و٨٠،٠٠٠ فرنك أفريقي مقابل العمل الزراعي، والذي كان يدر علينا سابقًا ما بين ٦٠٠،٠٠٠ و٧٠٠،٠٠٠ فرنك أفريقي».

وتوزع منصة القسائم الإلكترونية الإعانات الزراعية والإرشاد الإلكتروني بفعالية، إذ وفرت أكثر من ٥،٠٠٠ طن من البذور المُحسّنة لمنظمات المزارعين في مختلف المناطق الزراعية البيئية، كما تُظهر بيانات المشروع أن ١٣٣،٦٥٦ منتجًا، ٤١٪ منهم نساء، قد حصلوا على بذور مُحسّنة وأسمدة ومبيدات حشرية من خلال المنصة.

تأكيد أهمية إنشاء منصة تعاونية لتحسين إدارة المياه

في افتتاح الاجتماع الأول لشبكات مراكز التميز في مجال المياه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ألقى الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، بمنظمة التعاون الإسلامي، السفير أفتاب أحمد خوخر، كلمة افتتاحية نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، شدد فيها على أهمية إنشاء منصة تعاونية لتبادل الحلول المبتكرة وأفضل الممارسات في إدارة المياه. ولقد استضاف مقر اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) هذا الاجتماع في إسلام أباد يومي ٢٤ و٢٥ فبراير الماضي.

وأكد السفير أفتاب خوخر أن هذا اجتماع اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز البحث العلمي وتبادل المعارف وتنسيق العمل بشأن الأمن المائي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يذكر أن هذه المبادرة تجيء في أعقاب القرار رقم: ١/٤ م إ و م ٢٠١٨، الذي اعتمدته الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه في منظمة التعاون الإسلامي والتي عُقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية، في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٨، وتوصيات الاجتماع الثاني لمجلس المياه لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٩.

وأوضح السفير أفتاب أحمد خوخر أن إنشاء هذه الشبكة لمراكز التميز في مجال المياه سيساعد في تطوير أنظمة مياه مستدامة ومرنة تساهم في الرفاهية الجماعية للعالم الإسلامي وستمكن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من تبني استراتيجيات ناجحة تتناسب مع سياقاتها الخاصة وتسهيل قيامها بمهامها في هذا المجال المهم والحيوي.

وشدد الأمين العام المساعد لشؤون العلوم والتكنولوجيا، السفير أفتاب خوخر على أن تعزيز أنظمة البحث والتطوير يُعَد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق ممارسات إدارة المياه على نحو مستدام. وأضاف أنه من خلال تعزيز مبادرات بناء القدرات وتبادل المعارف والأطر المؤسسية القوية، يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمان الأمن المائي مع تعزيز الثقة العامة في حوكمة المياه.

كما أكد الأمين العام المساعد لشؤون العلوم والتكنولوجيا أن الأمن المائي ليس قضية إقليمية فحسب، بل هي أيضًا أولوية عالمية. وأضاف السفير أفتاب خوخر أن تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية، ومنها وكالات الأمم المتحدة، من شأنه أن يسهل الوصول إلى الخبرات والموارد وأفضل الممارسات. علاوة على ذلك، فإن إشراك القطاع الخاص في الحلول القائمة على التكنولوجيا يُعد أمراً ضرورياً لتعزيز الإدارة المستدامة للمياه، بحسب ما جاء في كلمة السفير أفتاب خوخر.

وأبرز الأمين العام المساعد لشؤون العلوم والتكنولوجيا أن التعاون مع المؤسسات المالية العالمية والإقليمية من شأنه أن يفتح الباب أمام موارد وفرص استثمارية جديدة، مما يساعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن المائي.

وأكد السفير أفتاب خوخر أن الاجتماع الأول لشبكات مراكز التميز في مجال المياه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوفر منصة حيوية للحوار، وتمكين المشاركين من تحليل التحديات المتعلقة بالمياه، وتبادل أفضل الممارسات، واستكشاف سبل التعاون الإقليمي. ودعا جميع المشاركين إلى اغتنام هذه الفرصة للعمل سويةً، والاستفادة من خبراتهم ومواردهم الجماعية لبناء مستقبل أكثر استدامة وأمنًا مائيًا.

دول الساحل تُصدر نداءً عاجلاً لتعزيز الري وتحسين الأمن الغذائي

اجتمعت حكومات دول الساحل – وهي كل من جمهورية بوركينا فاسو، وجمهورية مالي، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية النيجر، وجمهورية السنغال، وجمهورية تشاد – في العاصمة السنغالية؛ داكار لحضور منتدى رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العاشرة لإعلان الري في منطقة الساحل، المعروف باسم منتدى داكار +١٠. وفي هذه المناسبة، دعت هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات لتسريع الاستثمارات في الري لتحقيق هدف السيطرة الكاملة على المياه في مليون هكتار من الأراضي بحلول عام ٢٠٣٥.

وبعد ثلاثة أيام من المناقشات والمداولات، اعتمد وزراء دول الساحل إعلان داكار الجديد، معلنين التزامهم بتعزيز الري الكفؤ والفعال والمستدام والمرن في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

واستجابةً للتحديات العالمية الأخيرة والترابط المتزايد بين الأزمات البيئية والصحية والاقتصادية والجيوسياسية، تحولت الدول نحو سياسات السيادة الغذائية، مقللة الاعتماد عن الاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة. وقال الدكتور عبد الله محمدو، الأمين التنفيذي للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS) إن السيادة الغذائية ممكنة ليس فقط بالنظر إلى الإمكانات الهائلة في المياه والأراضي والطاقة في المنطقة ولكن أيضًا بفضل التقنيات الجديدة في مجال الري.

ووضع إعلان داكار لعام ٢٠١٣ بشأن الري في منطقة الساحل رؤية طموحة لتعزيز القدرة على الصمود والأمن الغذائي والازدهار الاقتصادي. وتشهد الإنجازات التي تحققت على مدى العقد على التقدم المحرز نحو هذا الأفق الاستراتيجي. وكشف تقييم المشاركين أنه على الرغم من زيادة المساحات المروية بنحو ٢٨٥٠٠٠ هكتار، إلا أن الهدف المحدد لم يتحقق. وأتاح المنتدى فرصة للمشاركين لاعتماد استراتيجية جديدة تحدد خمس أولويات استثمارية رئيسية تهدف إلى تعزيز التحول في الري في منطقة الساحل. وتشمل هذه الأولويات عدة أهداف أولها دعم برامج الري الوطنية التي تدمج جانبًا إقليميًا، ومن ثم تحسين أداء مشاريع الري العامة والمجتمعية، ليأتي تعزيز تطوير الري بقيادة المزارعين في المرتبة الثالثة وتقليص فجوة الاستثمار رابعا، بالإضافة إلى تطبيق نهج إقليمي متكامل، وتنويع مصادر المياه لتحسين مرونة المناخ، فضلا عن تعزيز مرونة أنظمة الري في مواجهة التحديات البيئية والصراعات.

وتم تسليط الضوء على أهمية الشراكات بين الدول والمؤسسات المالية والباحثين والقطاع الخاص لتعزيز الحلول المبتكرة والشاملة. وقالت الدكتورة مابوبا ديان، وزيرة الزراعة والسيادة الغذائية والثروة الحيوانية في السنغال: "دعونا نستثمر في أنظمة ري حديثة ومرنة من شأنها زيادة الإنتاجية الزراعية، وتقليل اعتمادنا على المخاطر المناخية، وضمان مستقبل مزدهر لشعوبنا". وأضافت الدكتورة ديان قائلة إنه "معًا، دعونا نجعل الري المستدام ركيزة أساسية للتحول الزراعي في منطقة الساحل».

حسين طه يؤكد أهمية تنفيذ مشروع خط سكة الحديد دكار- بورتسودان

رحب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، بالمشاركين في الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ مشروع خط سكة الحديد دكار–بورتسودان. وعُقد الاجتماع برئاسة السيد جان إرنست نغاللي بيبي، وزير النقل بجمهورية الكاميرون التي ترأست الدورة الـ ٥٠ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة. ورحب السيد نغاللي بالمشاركين، مذكرا بأهمية هذا الاجتماع الثاني الذي يأتي بعد الاجتماع الأول الذي عقد في عام ٢٠٠٩ بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة.

وألقى السيد حسين طه كلمة في افتتاح الاجتماع شدد فيها على أهمية تعاون دول المنظمة واستعدادها لضمان نجاح هذا المشروع. ودعا المشاركين إلى مناقشة سبل مواجهة التحديات التي تعيق تنفيذ المشروع ووضع استراتيجيات للإسراع بتنفيذه. وضم الاجتماع مسؤولين كبارا من الدول المشاركة ومن منظمات تتماشى مصالحها الاستراتيجية مع التزام المنظمة بتطوير اقتصادات دولها الأعضاء.

ويهدف مشروع خط سكة الحديد، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتقليل تكاليف النقل والتأخير وتعزيز التكامل الاقتصادي والنمو المستدام في القارة الأفريقية.

في سياق ذلك، استقبل الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، الدكتور أحمد كاويسا سينغندو، في مقر الأمانة العامة للمنظمة يوم ٢٠ يناير الماضي وفداً عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برئاسة السيدة فاتو حيدرة، نائبة المدير العام والمديرة العامة لدائرة الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية في المنظمة الأممية. وتدارس الجانبان سبل تعزيز التعاون، بما في ذلك الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة في دول كلتا المنظمتين.

على صعيد آخر، جرت مشاورات إقليمية حول مشروع الخطة الاستراتيجية لضمان الأمن الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي، افتراضيًا، بين الدول الأعضاء في المجموعات الأفريقية والعربية والآسيوية، وذلك في الفترة ١١ – ١٣ فبراير الماضي. وترأس المشاورات الدكتور مسعود المري، مدير إدارة الأمن الغذائي بوزارة البلدية في دولة قطر، بصفته رئيس الدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وضمت المشاورات خبراء من الوزارات المعنية في دول المنظمة بالإضافة إلى ممثلي مؤسسات المنظمة ذات الصلة. وتم تنظيم هذه المشاورات الإقليمية بموجب قرار الدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، الذي عقد في الدوحة بدولة قطر، يومي ١ و٢ أكتوبر ٢٠٢٣.

وأشار الدكتور سنغندو، في كلمته إلى أن المشاورات كانت فرصة ممتازة للدول الأعضاء لتقديم مقترحاتها ومساهماتها في المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء. وذكر أن الدول الأعضاء في المنظمة، رغم إمكاناتها الزراعية الهائلة، أصبحت كمجموعة مستوردًا صافيًا للغذاء.

وتناول المشاركون، خلال المشاورات، عددًا من الأمور التي يجب اعتبارها أولويات ضمن مشروع الخطة الاستراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة. كما أكدوا على الحاجة إلى التركيز على بناء القدرات لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الجديدة بطريقة فعالة. واتفق المشاركون كذلك على عقد اجتماع آخر في الدوحة بقطر، في الأشهر المقبلة لمراجعة مشروع الخطة الاستراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، قبل إحالتها لاحقًا إلى الدورة العاشرة للمؤتمر الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المقرر عقده في تشاد في عام الحالي للنظر فيها.

التكية: طوق نجاة الغزيين في محاربة الجوع

خان يونس – طارق الأسطل – (وفا): تفترش النازحة «سوزان شعت» الأرض لساعات كل صباح على شارع إسطبل الخيل في مواصي خان يونس جنوب قطاع غزة، في انتظار قدوم سيارة التكية، لإطعام أطفالها الذين يتضورون جوعاً. وذلك في ظل استمرار إغلاق المعابر، والحصار المشدد على قطاع غزة منذ ٢ مارس الماضي.

وقالت شعت (٥٨ عاما) «كل يوم أحضر قبل وصول التكية لأحجز مكانا، من أجل الحصول على وجبة طعام لعائلتي، نظرا لتهافت الكثير من النازحين لتحصيل ما يستطيعون أخذه، مبينة أن الظروف الصعبة، وعدم وجود مقومات الحياة، هما من دفعاها إلى هذا الأمر».

وعزت حضورها هي للحصول على الطعام إلى مرض زوجها المزمن، وعدم قدرته على الوقوف في الطابور لساعات، ما يضاعف حجم المعاناة التي تعانيها النساء في إدارة أمور بيوتهن.

وأشارت شعت، إلى أنه قبل شهرين كانت هناك مساعدات تقدم للنازحين، وكانت أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، أما الآن فلا يوجد شيء بسبب توقف المساعدات الغذائية من جهة، وارتفاع الأسعار بشكل خيالي من جهة أخرى.

وتابعت: لا أمتلك المال لشراء الطحين، الذي أصبح سعر الكيلو الواحد ٢٥ شيقلا، أي ما يعادل ثمانية دولارات، في ظل ارتفاع أسعار الخضراوات، مبينة أن سعر كيلو البندورة ٢٥ شيقلا، والبصل ٤٠ شيقلا، والخيار ٢٠ شيقلا، ناهيك عن باقي أسعار المواد الغذائية.

وأردفت قائلة: الوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم، وإذا توقفت التكية عن إعداد الطعام فستحل علينا مجاعة، مؤكدة أن الوجبة التي تحصل عليها باتت المصدر الأساسي لإطعام أطفالها.

من جانبه، قال النازح نهاد عبد الواحد (٤٨ عاما)، إن ارتفاع الأسعار غير المعقول، وعدم توفر الخضراوات ومستلزمات الطعام، دفعا الآلاف من النازحين إلى الوقوف على طابور التكيات لساعات طويلة، في انتظار الحصول على وجبة طعام بالكاد تسد جوع أطفالهم.

وأضاف عبد الواحد، أنه اعتاد الحصول على الطعام من التكية منذ أكثر من شهرين، بسبب عدم مقدرته على توفير الطعام لعائلته، مشيرا إلى أنه لم يعد يحصل على وجبة طعام كافية لعائلته، فاضطُر أن يستدين مبلغا من المال لشراء كيلوغرامين من الطحين لإعداد الخبز، مبينا أن حاله كحال العديد من النازحين الذين يواجهون المعاناة نفسها.

وأوضح، أن التكية هي الملاذ الباقي للنازحين في مواصي خان يونس في ظل استمرار إغلاق المعابر، وارتفاع الأسعار، مؤكدا أنه إذا توقفت التكية فإن الآلاف من سكان المواصي سيموتون جوعًا.

من جهته، قال النازح محمد انشاصي (٤٤ عاما): "في ظل الظروف التي نعيشها، وإغلاق المعابر، وعدم تدفق المساعدات، لا يستطيع أحد أن يُعِدّ الطعام لعائلته، فالكثير من النازحين يضطرون إلى التوجه إلى التكية، لأنها توفر لهم العديد من المستلزمات كالحطب، والمواد الغذائية، والخضراوات، نظرا لارتفاع الأسعار بشكل جنوني".

وأضاف انشاصي، "أن التكية تساعد النازحين بشكل كبير ورئيسي في حياتهم اليومية، وهي سبب بقائهم على قيد الحياة"، مبينا أنه "في معظم الأحيان يعود إلى الخيمة بخفي حنين، دون الحصول على الطعام، لأنه قليل ولا يكفي الجميع".

وحاله لا يختلف عن حال سامر الأسطل (٤٥ عاما)، الذي لا يستطيع هو الآخر توفير الطعام لأسرته، فيقول: لا شيء لدي لأطعم أطفالي".

أنطاكية تحاول استعادة الأمل بعد عامين من الزلزال

أنطاكية - آن بولمان - (د ب أ) – تسبح غلالة واسعة النطاق من الغبار في الأفق فوق مدينة أنطاكية التركية، ممتدة من موقع التشييد الشاسع في وسط المدينة إلى بقية أنحائها. ورغم مرور عامين على وقوع الزلازل المدمرة التي أودت بحياة عشرات الآلاف من السكان في تركيا، لا يزال الركام متناثرا هنا وهناك في جميع أنحاء وسط مدينة أنطاكية التاريخي.

ولكن عندما يحل الليل تستعيد المدينة أحيانا بعضا من حيويتها، وتظهر للعيان الجانب المشرق منها، ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود أبنائها مثل دوجوس جينش الذي يعمل بدأب، لكي يبعث بنسمات من الحياة من جديد في مدينته، وهو يدير استثمارا صغيرا بين الأزقة المارة بين الأنقاض.

وكان جينش يشعر بالخوف قبل أن يعيد افتتاح استثماره العام الماضي، رغم مرور عام في ذلك الوقت على وقوع الزلزال، الذي ضرب المدينة في فبراير وأدى إلى مقتل ٥٣ ألف شخص في تركيا وحدها، وبلغ عدد الوفيات ٢٤ ألف شخص في ولاية حطاي التي تتبعها أنطاكية، ويقول جينش "كنا نخشى أن يقول الناس إنهم لا يستطيعون الاحتفال وتمضية أوقات ممتعة، بعد أن فارق الكثير من السكان الحياة"، وعلى صعيد تركيا تضررت ١١ ولاية من جراء الزلزال، ولكن لم تشهد أيا منها هذا القدر الدمار الذي لحق بحطاي.

وليس جينش وحده من يحاول إعادة نبض الحياة إلى المدينة التي عانت من الدمار، فعلى بعد بضعة مئات من الأمتار أعاد كاهيت جوزاليورت أيضا افتتاح مطعم "ميهاني"، الذي يقدم أطباقا تقليدية تركية على نغمات فرقة موسيقية، ويقول إنه يحاول أن يقف على أقدامه مرة أخرى.

وتعرض حائط من المبنى التاريخي الذي أقيم فيه المطعم للتدمير الذي أحدثه الزلزال، ويقول جوزاليورت إن اللصوص سرقوا كل شيء من خلال الجدار المنهار، "بما في ذلك كابلات الكهرباء».

ويوضح أنه رغم أنه تم إعادة النشاط إلى المطعم الذي تعزف فيه الموسيقى، فمن المحتمل ألا يعود إلى حالته الأولى مرة أخرى، ويقول "إن مدينة كاملة اختفت من الوجود، كما ذهب زبائننا مع الريح، كثيرون منهم فارق الحياة وغادر آخرون المدينة».

كما أنه ليس كل من بقى يشعر بالميل إلى الاحتفال، فالكثيرون فقدوا كل شيء ولم يعد لديهم المال، الذي ينفقونه على الخروج من منازلهم للتسرية عن أنفسهم. ومع ذلك فيوجد زبائن غيرهم يأتون إلى المطعم مثل كثير من العمال، الذين جاءوا إلى المدينة من جميع أنحاء تركيا للعمل في مواقع البناء.

وبعد مرور عامين على وقوع الزلزال، لا تكاد توجد أماكن في أنطاكية تستحق المعيشة فيها، ولا تزال عمليات التشييد جارية حيث تهيمن على المشهد في وسط المدينة الحركة المستمرة في البناء، وتطل الكثير من الرافعات العملاقة ووحدات خلط الخرسانة وهياكل المباني الشاهقة الصاعدة لأعلى، ويقول مكتب حاكم الولاية إنه يجرى حاليا بناء ٦٤ ألف وحدة سكنية في الموقع.

وأدت الكارثة إلى إحداث ندوب نفسية للسكان، فبعد وقوع الزلزال أمضى بعض الضحايا أياما، وهم مدفونين تحت أنقاض المباني المنهارة ويصيحون طلبا للمساعدة. وسارع السكان إنقاذ الضحايا تحت الأنقاض، وقاموا بالحفر وإزالة الركام مستخدمين كل الأدوات التي أتيحت لهم. وفي تقرير أعدته عالمة النفس أليف أوزباكان التي قالت إن المشكلات في العلاقات الاجتماعية تفاقمت أيضا.

التطوّر التاريخي لصناعة المخطوط في الحضارة الإسلامية

الشارقة – حجاج سلامة – (د ب أ): في كتابه «التطوّر التاريخي لصناعة المخطوط.. قراءة في تصنيع الورق وتزيين المخطوط في الحضارة الإسلامية»، يتتبّع الدكتور صالح محمد زكي اللهيبي، مراحل تطوّر صناعة المخطوط في الحضارتين العربية والإسلامية.

وصدر الكتاب عن معهد الشارقة للتراث، ويُسجّل المراحل التي مر بها الإنسان في سعيه لامتلاك نواصي العلم والمعرفة باحثاً عن كل ما يمكنه من بلوغ مراده، وإرواء غليله، وكفاية مؤونته في تيسير العلم؛ وكيف تَمكّن البشر من تصنيع أدوات ووسائل تجعل المعرفة متاحة لكل طالب، راوية لكل ناهل وشارب.

ويتناول الكتاب كيف نقل المسلمون فكرة صناعة الورق، حتى صارت عاصمة الخلافة بغداد موئلا لهذه الصناعة، لتبدأ رحلة جديدة في حياة البشر، بعد أن صارت صناعة الكتاب وتداوله تتم بأيسر السبل وأقلها مشقة وتكلفة.

ويشير مؤلف الكتاب في مقدمته إلى أن اهتداء المسلمين إلى صناعة الورق لم يقف عند حد، وأنهم أردوها صنعة وجمالاً، فبدا لهم أن الكتاب له قيم متعددة بدايتها من المعرفة ونهايتها مفتوحة، وما بينهما إضافات ولمسات تجلّت فيها ومنها عظمة صُنّاع الكتاب في الحضارة الإسلامية، فبدأت الجماليات تتوالى داخل المخطوطات حتى أصبحت كنوزاً معرفية تبرق معارفها وتزدان أوراقها بما سُطّر ولُوّن في داخلها، لتكون مرآة لعصور من النهضة توالت فيضاً معرفياً وجمالياً عز على الأمم الأخرى مجاراته.

وتحدث الدكتور اللهيبي، عن صناعة الكتاب في التاريخ الإسلامي، وما أخذت من مَدَيَات معرفية وحرفية وروحية أفرزت سيلاً من الكنوز والآثار المعرفية الباقية التي تنطق عما كان وجرى في هذه الحضارة الخلاقة. وتوزّعت مواد الكتاب على فصلين، وخمسة مباحث تفرّعت منها عناوين عدة منها: صناعة الورق تاريخها وانتشارها المهني الجغرافي، وصناعة الورق في بغداد عاصمة الخلافة العباسية، وصناعة الورق في بلاد المغرب الإسلامي، والجوانب الجمالية في الخطوط المغاربية، وصناعة الورق في العالم، وأشهر المصنفات التي تناولت صناعة الورق، وفن صناعة الورق: التلوين والأنواع والمقاسات.

ومنها أيضاً: الجوانب الجمالية في صناعة المخطوط ودلالاتها في الحضارة الاسلامية، والمخطوطات المصوّرة العلمية والأدبية، ومخطوطات التاريخ المصوّرة، وانتقال المؤثرات الجمالية من المخطوطات الإسلامية الى المخطوطات الأوروبية، وغير ذلك من الموضوعات والعناوين التي يضمها الكتاب.

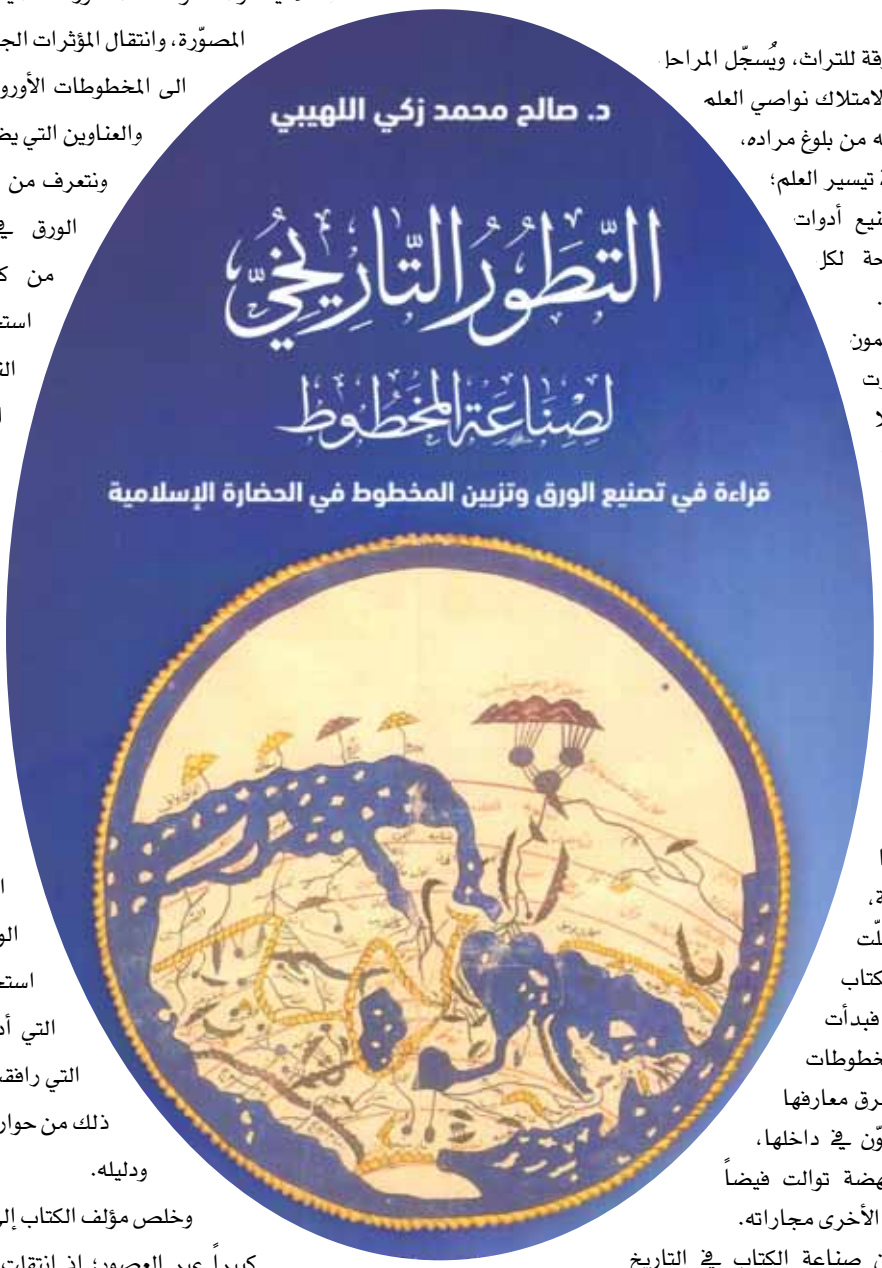

ونتعرف من الكتاب على كيفية تطور صناعة الورق في التاريخ الإسلامي، ابتداء من كيفية معرفته ووجوده وتطور استخدامه، وصولاً للإضافات النوعية الهائلة التي أضافها المصنعون والمفكرون والوراقون المسلمون للورق، فخرج من بين أيديهم إلى آفاق العالم بأشكال وأحجام وألوان وأسماء واستخدامات شتى مراعياً حال الكاتب والمكتوب مخلداً علوماً وثقافات لا تزال حتى اليوم مضرباً للمثل؛ لكونها الأدق والأجمل.

ويعالج الكتاب، المنحنى التاريخي التصاعدي لصناعة الورق، وتدرج المسلمين في استخدامه، والإضافات والتحسينات التي أدخلوها عليه والنقلة الحضارية التي رافقت صناعة الورق، وما انبنى على ذلك من حوار حضاري عز مثيله، وعظم معناه ودليله.

وخلص مؤلف الكتاب إلى أن صناعة الورق شهدت تطوراً كبيراً عبر العصور؛ إذ انتقلت من حال إلى حال، والفضل في اكتشافها يعود إلى الصينيين، إلا أن المسلمين تمكنوا من تطويرها والإبداع فيها بشكل كبير، وأن سمرقند تُعد مركز انطلاق صناعة الورق في الحضارة الإسلامية إذ تركزت فيها صناعة الورق، ثم انتقلت إلى بقية أجزاء الدولة الإسلامية، وأن عصر الخليفة هارون الرشيد، يُعد زمن انتقال صناعة الورق إلى العاصمة العباسية بغداد حيث شاعت وذاعت وتطورت عبر العصور.

الأمين العام في مؤتمر ومعرض خدمات الحج 2025 برعاية خادم الحرمين الشريفين

بدعوة من وزارة الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية، حضر معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، مؤتمر ومعرض الحج بنسخته الرابعة لعام ٢٠٢٥، وذلك برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، حيث أفتتح المؤتمر نائب أمير منطقة مكة المكرمة، صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن مشعل بن عبد العزيز آل سعود، وذلك يوم الاثنين ١٣ يناير الماضي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وشارك في هذه الفعالية المهمة عدد من أصحاب السمو والمعالي الوزراء بالمملكة العربية السعودية وبحضور أصحاب المعالي والسعادة المشرفين على شؤون الحج في بلدانهم من بينهم (٥٠) وزيراً ومفتياً وعدد من سفراء وقناصل الدول لدى المملكة العربية السعودية.

وعلى هامش هذا الحدث، التقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه خلال الحفل بمعالي وزير الحج والعمرة، الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، وكذلك بعدد من وفود الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وسفراء وقناصل الدول الأخرى.

وبرعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، انطلقت النسخةُ الثانية من المؤتمر الدولي: «بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية»، الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، وبدعوة كريمة من معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، شارك يوم الخميس ٦ مارس الماضي معالي السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في أعمال المؤتمر والذي جمع ثلة كبيرة من علماء الأمة الإسلامية على اختلاف مذاهبهم وبلدانهم.

وفي كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، على أهمية رسالة التقارب والإخاء بين مذاهب وفرق المسلمين كصمام أمان لكافة بلدان الأمة الإسلامية أمام التحديات المتزايدة التي تستهدف وحدة بلدان العالم الإسلامي. كما أكد في كلمته على أهمية الحوار الداخلي بين جميع المسلمين كسبيل لتعزيز قيم الوحدة التي جاءت بها تعاليم الدين الإسلامي.

ووجّه الأمين العام في كلمته شكره الجزيل لحكومة المملكة العربية السعودية على رعايتها لهذا الحدث الهام وحرصها على لمّ شمل المسلمين في هذا الشهر الفضيل.

وأوضحت رابطة العالم الإسلامي، أن هذه النسخةُ للمؤتمر، التي تحمل عنوانَ: «نحو مؤتلفٍ إسلاميّ فاعل»، تمثّل خطوةً أبعدَ في الأُلفة الإسلامية، نحو فعالية تتجاوز مُعاد الحوارات ومكرّرها، إلى وضع البرامج العملية لوثيقة بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية، وتنسيق المواقف لمواجهة التحديات والمخاطر المشتركة، تأسيسًا لعملٍ منهجيّ يتبلور في مبادرات ومشروعات تُعزّز من منهج الاعتدال، وتدحضُ خطاب الطائفية ومُمارساتها.

وأشارت الرابطة إلى أن النسخة الأولى من مؤتمر "بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية" ووثيقته الجامعة، جسّدت حكمةَ الإسلام وسعتَه، ووضعتْ أُسُسَ تنسيق المواقف والجهود في ميدان العمل بين قُوى الاعتدال الإسلامي باختلاف مذاهبهم وطوائفهم، لما فيه خير الأمة الإسلامية وخدمتها، ومواجهة قُوى التطرف والغلو، التي أساءت لصورة الإسلام.

وعَبّرت الرابطة، باسم علماء الأمة الذين وفدوا من دول العالم للمشاركة في المؤتمر، عن بالغ الشكر والتقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين، وصاحب السمو الملكي، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، رئيس مجلس الوزراء على ما قدّما ويقدّمان لخدمة الإسلام والمسلمين، وتعزيز تضامنهم، ورفعة شأنهم.

إطلاق العنان لإمكانات الشباب الكاميروني

يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٣٥ عامًا ٥٧٪ من القوى العاملة في جمهورية الكاميرون، لكن الكثير منهم يواجهون صعوبة في العثور على عمل. مع النمو السكاني السريع والتحضر. وتُعدّ الحاجة إلى فرص عمل أفضل مُلحّة. وتتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيعيش ٧٠٪ من سكان جمهورية الكاميرون في المناطق الحضرية. وبينما يُمثّل هذا فرصةً لجني ثمار العائد الديمغرافي، إلا أنه يزيد أيضًا من خطر تفاقم الفقر والإقصاء إذا لم تُواكب الوظائف هذا النمو.

ولمواجهة هذا التحدي، تُطبّق جمهورية الكاميرون نهجًا ثنائي المسار لتوظيف الشباب من خلال مشروع شبكات الأمان التكيفية والإدماج الاقتصادي، بدعم من البنك الدولي. ويُساعد برنامجان مُبتكران في إطار هذا المشروع – مسابقة خطط الأعمال (BPC) والإدماج الاقتصادي للشباب (EIY) – على إتاحة الفرص لآلاف الشباب في المدن الرئيسية في البلاد، وتحفيز خلق فرص العمل لرواد الأعمال الشباب.

ويستهدف (BPC) رواد الأعمال الناشئين الجاهزين لتوسيع نطاق أعمالهم. ويقدم منحًا تتراوح بين ١٠،٠٠٠ و٢٠،٠٠٠ دولار أمريكي، بالإضافة إلى التدريب والدعم اللازمين لإضفاء الطابع الرسمي، مع التركيز على القطاعات عالية النمو والمشاريع التي تقودها النساء، حيث يدعم البرنامج ٢،٠٠٠ من أصحاب الأعمال الشباب، مع إمكانية إحداث تأثير إيجابي في خلق فرص العمل.

ويواجه المستفيدون من برنامج مسابقة خطط الأعمال، مثل فرانسواز، صعوبات حقيقية، بدءًا من الحصول على التمويل ووصولًا إلى تسجيل أعمالهم، حيث يعمل الكثيرون منهم بشكل غير رسمي ويفتقرون إلى الضمانات أو السجل الائتماني المطلوب من البنوك، من خلال مساعدتهم على التغلب على هذه العوائق، ويفتح البرنامج الباب أمام إنتاجية واستدامة أكبر.

ولا يقتصر هذا الدعم على مساعدة الأفراد فحسب، بل يُمكّنهم أيضًا من تنمية مشاريع توظف آخرين. ومع نهاية فترة التنفيذ التي تبلغ ٢٤ شهرًا، يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الريادية لأصحاب الأعمال الشباب وإلهام جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في جميع أنحاء الكاميرون.

وبالنسبة لمعظم الشباب ذوي الموارد المحدودة وفرص العمل الرسمي المحدودة، ليس بإمكان الجميع إنشاء مشروع تجاري كبير حيث غالبًا ما يكون إنشاء عملهم الخاص هو المسار الأكثر جدوى. ويستجيب برنامج الإدماج الاقتصادي للشباب (EIY) لهذه الحاجة من خلال استهداف ٦٥،٠٠٠ شاب عاطل عن العمل في المناطق الحضرية بحزمة متكاملة من التدريب الأساسي في مجال الأعمال، والتدريب، ومنحة قدرها ٥٠٠ دولار أمريكي، لمساعدتهم على إطلاق أو تنمية مشاريع صغيرة، بالإضافة إلى الدخل، يساعد برنامج الإدماج الاقتصادي للشباب الشباب على بناء الثقة بالنفس، والمرونة، ورؤية مستقبلية – مما يوفر لهم مدخلًا أساسيًا إلى سوق العمل.

ويجسد البرنامجان معًا رؤيةً لتوفير وظائف أكثر وأفضل، ودعم الشباب في مراحل مختلفة من رحلتهم الريادية، كما يساعد الشركات الواعدة على النمو وخلق فرص عمل رسمية، بينما يساعد برنامج EYI أولئك الذين بدأوا للتو في الوصول إلى أول خطوة في سلم الوظائف. ويعد كلا الفئتين من الشباب ضروري لسوق عمل ديناميكي واقتصاد أكثر شمولاً، إذ تُعدّ الوظائف ركيزةً أساسيةً للتنمية، وتُسهم في بناء اقتصاداتٍ قائمةٍ على الاكتفاء الذاتي، وتُخفّف من الهشاشة وضغوط الهجرة.

كيف يعزز الشمول المالي في آسيا الوسطى الوظائف

عزيزة، صاحبة مشروع صغير للبيع بالتجزئة في مدينة كرشي، جنوب أوزبكستان، كان لديها حلم: لو كان لديها المزيد من المال، لاشترت ماكينة خياطة ثانية ووظفت ابنة جارتها. لكنها لم تستطع. لم يكن لديها سجل ائتماني، ولم تكن لديها ضمانات. كانت تتقاضى أجرها نقدًا في الغالب، لذا لم يكن لديها أي سجلات رسمية. عزيزة كانت غير مرئية للنظام المالي.

ومدينا، رائدة أعمال أخرى من منطقة طشقند، وصاحبة مشروع صغير أيضًا، واجهت ظروفا مشابهة. وعندما عرضت عليها سلسلة متاجر عقدًا لتوريد مواد تغليف صديقة للبيئة، كان بإمكانها مضاعفة دخلها الشهري، لكنها رفضت العرض لأنها لم تتمكن من الحصول على قرض قصير الأجل لشراء المواد الخام التي تحتاجها مقدمًا. ولم ينقص مدينا الطموح أو المنتج أو الطلب؛ بل كان ينقصها فقط الائتمان.

وتعد هذه قصص حقيقية، شائعة جدًا بين رائدات الأعمال، ليس فقط في آسيا الوسطى، بل في جميع أنحاء العالم. إذا تضاعفت هذه القصص بالملايين، فسيتضح جليًا ضخامة الإمكانات غير المستغلة. فكيف نُغيّر هذا ونُحقق أحلام عزيزة ومدينا، الصغيرة والكبيرة؟

الإجابة ليست معقدة كما تبدو، فما المطلوب؟ يعد الابتكار أول تلك المطالب وعلى نطاق واسع. فلقد تطور مشهد الشمول المالي في السنوات الأخيرة، نحو الأفضل. تُحدث الابتكارات المالية، مثل نماذج التقييم الائتماني البديلة، ومنصات الإقراض الرقمية، وأدوات تقييم المخاطر القائمة على البيانات، تحولاً جذرياً في الوصول إلى التمويل. من خلال الاستفادة من بيانات المعاملات، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، وسجلات الائتمان غير التقليدية، تُزيل هذه الابتكارات حواجز الائتمان أمام رواد الأعمال المحرومين، وخاصةً الشركات التي تقودها النساء. في رحلة قمنا بها مؤخراً إلى المنطقة، التقينا بمؤسس أول شركة ناشئة طاجيكية في آسيا الوسطى لجذب استثمارات من شركات رأس المال الاستثماري العالمية الكبرى. تستخدم الشركة الذكاء الاصطناعي لفتح باب الوصول إلى الائتمان.

الدرس الأول: الابتكار لا يعرف حدوداً.

وأحرزت دول آسيا الوسطى تقدماً في تحسين الوصول إلى رأس المال، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يمكن فعله. في جمهورية أوزبكستان، على سبيل المثال، يستخدم ١٩٪ فقط من الشركات الصغيرة الائتمان. ولا تزال الإمكانات الكاملة للمدفوعات الرقمية غير مستغلة في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة بين النساء والشباب وسكان الريف. هذا يجعلها مختبرًا مثاليًا للابتكار على نطاق واسع. من شأن زيادة استخدام المدفوعات الرقمية أن تخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الناشئة، مثل اقتصاد العمل الحر، لا سيما في جذب الشباب. كما يمكنها تحفيز نمو الوظائف في القطاعات التقليدية من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق عبر التجارة الإلكترونية والأسواق الرقمية، على سبيل المثال.

أما الأمر الثاني فيتمثل في بيئة مواتية للأعمال. ويتطلب توسيع نطاق المدفوعات الرقمية وجود صانعي سياسات يدعمون القطاع الخاص مع حماية المستهلكين، إلى جانب تحرير قطاع الاتصالات، وبنية تحتية رقمية مرنة، وتدابير أمنية سيبرانية قوية. كما أن ضمانات الائتمان الجزئية، حيث تتقاسم الحكومة المخاطر مع المُقرضين في حالة التخلف عن السداد، تُعد وسيلة فعالة لفتح آفاق الإقراض الأكثر خطورة وتمكين الشركات الصغيرة. وفي بلدان أخرى، أثبتت الهويات الرقمية أهميتها في توسيع الشمول المالي. الدرس الثاني: استعارة استراتيجيات ناجحة من الآخرين وتكييفها مع السياقات المحلية.

حسين طه يهنئ الدول الأعضاء بحلول رمضان ١٤٤٦

رفع معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، تهانيه الحارة إلى الأمة الإسلامية، بمناسبة عيد الفطر المبارك لعام ١٤٤٦، داعياً المولى عزّ وجل أن يتقبل صيام المسلمين، ويبارك للشعوب الإسلامية هذه المناسبة، وأن يعم الخير ربوع العالم الإسلامي. كما رفع الأمين العام التهنئة إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وانتهز الأمين العام للمنظمة فرصة حلول العيد السعيد التي تتشارك فيها المنظمة مع دولة المقر احتفالاتها بهذه المناسبة، معرباً عن تهانيه القلبية الحارة للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، متمنيا دوام الازدهار والاستقرار في المملكة العربية السعودية وبقية الدول الأعضاء بالمنظمة.

وأعرب السيد حسين إبراهيم طه عن أمله في أن يكون العيد فرصة لزوال محن المسلمين ومأسيهم في كل مكان، وخص بالذكر ما يمر به سكان قطاع غزة من تشرد ونزوح وندرة في الموارد وانعدام الخدمات فضلا عن جرائم القتل المتعمد التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، لافتا في الوقت نفسه إلى ما يكابده النازحون واللاجئون في منطقة الساحل، وبحيرة تشاد، وفي السودان، بالإضافة إلى معاناة الروهينغا، وغيرهم ممن يمرون في ظروف قاسية وصعبة.

كما تقدم الأمين العام بأحر التهاني والتبريكات إلى الأمة الإسلامية جمعاء بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك للعام الهجري ١٤٤٦، وإلى الدول الأعضاء بالمنظمة، معربا كذلك عن تهانيه لدولة المقر، المملكة العربية السعودية، وجميع الدول الأعضاء بالمنظمة، والشعوب الإسلامية جمعاء بمناسبة حلول شهر الخير والبركات.

وكان الأمين العام قد أعرب عن حزنه العميق وانشغاله بالأوضاع المأساوية التي يعيشها سكان قطاع غزة المنكوب جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم على مدى عام وأربعة أشهر، جنبا إلى جنب مع التعبير عن قلقه بسبب الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الضفة الغربية والقدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك.

وأعرب الأمين العام عن تمنياته بأن يمن الله العلي القدير بتأييده ونصره على شعب فلسطين وأن يحرر المسجد الأقصى المبارك من براثن الاحتلال الإسرائيلي، وأن يكون شهر رمضان المبارك منعطفا حاسما نحو استرداد الشعب الفلسطيني حقوقه وتحقيق مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما توجه إلى الله عز وجل أن يجعل من هذا الشهر الكريم نهاية لمآسي وآلام جميع المسلمين وأن يكون مناسبة لعودة النازحين واللاجئين إلى منازلهم وأوطانهم.

وشدّد الأمين العام على أن شهر رمضان هو شهر صيام وقيام لعموم المسلمين، وهو فرصة لممارسة قيم الخير والتراحم والتكافل، وحفظ الأنفس وإشاعة روح السلام، داعيا إلى مد يد العون للمحتاجين والمعوزين والذين يعانون من ظروف قاسية في مخيمات اللجوء والنزوح.

في غضون ذلك، أقام معالي الأمين العام في ١١ مارس الماضي في جدة، مأدبة إفطار رمضانية جمعت أصحاب السعادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ومسؤولين في وزارة الخارجية بجدة، وقناصل ودبلوماسيين من دول غير أعضاء.

«وزراء الثقافة الإسلامي» يجتمع في جدة في مؤتمره الثالث عشر

بحضور صاحب السمو الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود، وزير الثقافة بالمملكة العربية السعودية، وفخامة الرئيس رستم مينيخانوف، رئيس جمهورية تتارستان بروسيا الاتحادية، انطلقت أعمال المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي، ١٢ فبراير الماضي، الذي عقدته منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، واستضافته المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الثقافة، تحت شعار «أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، بمشاركة واسعة من وزراء الثقافة ووفود الدول الأعضاء في الإيسيسكو، بالإضافة إلى رؤساء عدد من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجال الثقافي.

واستهل الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود، كلمته باعتزاز المملكة العربية السعودية برئاسة الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي، الذي يهدف إلى تعزيز العمل الثقافي المشترك، والتعاون في تمكين الثقافة باعتبارها أحد الركائز الداعمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأكد وزير الثقافة السعودي دعم المملكة جهود الإيسيسكو في تمكين المثقفين والأدباء من دول العالم الإسلامي من خلال تعزيز حضورهم في مختلف الفعاليات الثقافية، والمشاريع البحثية، معربا عن تقدير بلاده لتعاون الدول الأعضاء في إنجاح هذه الدورة، والمشاريع والمبادرات التي ستنتُج عنها، ومواصلة الجهود لتفعيل العمل الثقافي المشترك.

من جانبه أشاد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، بموضوع المؤتمر، الذي يؤكد اهمية الثقافة كرافعة أساسية للتنمية الشاملة في بلدان العالم الإسلامي، ودورها الناجع كقوة ناعمة تقرب بين ثقافات شعوب العالم وتبرز القيم الإنسانية للمجتمعات. وأشار إلى أن مفهوم الثقافة تجاوز اليوم مجال التعبير عن الذات والهويات الوطنية واصبح يمتلك القدرة على التاثير في الهوية الاقتصادية للدول، ما يحتم دعم الصناعات الثقافية والإبداعية وأن تكون جزءا من الروية الخاصة بنشر ثقافة العالم الإسلامي وتجديد مضامينها.

وألقى الدكتور غانم بن مبارك العلي، الوكيل المساعد للشؤون الثقافية بوزارة الثقافة القطرية رئيس الدورة السابقة للمؤتمر، كلمة استعرض فيها جهود دولة قطر الحثيثة خلال فترة رئاستها للمؤتمر لتحقيق مرتكزات «إعلان الدوحة حول تجديد العمل الثقافي في العالم الإسلامي»، والذي شكل مرجعا أساسيا في حماية وصون التراث وتثمينه ورقمنته.

وفي كلمته أعرب فخامة الرئيس رستم مينيخانوف، رئيس جمهورية تتارستان بروسيا الاتحادية، عن حرصه على تعزيز علاقات التعاون مع العالم الإسلامي للمساهمة في جهود التنمية الثقافية والمستدامة، مشيدا بما تقوم به الإيسيسكو من أدوار لحفظ وتثمين تراث العالم الإسلامي وتسليط الضوء عليه من خلال برامجها وأنشطتها المتنوعة.

بدوره أكد السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، الممثل السامي لمنظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، ضرورة التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

واختتمت أعمال الجلسة الافتتاحية بكلمة الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، والتي أكد فيها أن الإيسيسكو تتشرف بعقد هذا الملتقى التاريخي على أرض المملكة العربية السعودية، قائلا بأن السعودية «رفعت للثقافة بيرقا خفاقا، وسطرت لها على أيدي شبابها تخطيطا راكزا وعملا على الإعجاب حائزا»، معربا عن شكره وامتنانه لها على ما بذلته من جهود لإنجاح ترتيبات استضافة المؤتمر.

الجامعة الإسلامية بالنيجر تؤكد أهمية التحول الرقمي في التعليم الحديث

عُقدت الدورة الـ ٣٧ لمجلس أمناء الجامعة الإسلامية في النيجر في ١٧ فبراير الماضي في نيامي، برئاسة معالي الشيخ عبد الرحمن علي الجروان، نائب رئيس مجلس الأمناء، وشرف الاجتماع معالي محمدو سيدو، وزير التعليم العالي بجمهورية النيجر.

ومثل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي السيد حسين إبراهيم طه، السفير أدامو بوبكر، مدير الشؤون الأفريقية في إدارة الشؤون السياسية، حيث نقل تحايا الأمين العام وأعرب عن خالص تمنياته بنجاح الاجتماع. وأعرب عن امتنانه للبلد المضيف لدعمه المستمر للجامعة كما أقر بالمساهمات الهامة من صندوق التضامن الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والجهات المانحة السخية. وأشار إلى أن هذه المساهمات المالية والمادية كانت مفيدة في نمو ونجاح الجامعة.

وشدد السفير بوبكر على أهمية التحول الرقمي في التعليم الحديث، كما حث الجامعة على تبني التقدم التكنولوجي لتلبية الاحتياجات المتطورة للمتعلمين. وشدد أيضا على الحاجة إلى توسيع الشراكات مع المؤسسات والجامعات الرائدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنويع مصادر الإيرادات وتعزيز التعاون الأكاديمي. كذلك أكد ممثل المنظمة من جديد التزام المنظمة بدعم رسالة الجامعة ورؤيتها.

وتواصل الجامعة الإسلامية في النيجر أداء دور محوري في تقديم التعليم العالي الجيد في منطقة غرب إفريقيا، والمساهمة في تقدم المعرفة وتعزيز التبادل الثقافي بين الطلاب من مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويُذكر أن الجامعة تستضيف حاليًا ٥،٠٦٥ طالبًا، معظمهم من النيجر، مما يعكس تأثيرها الكبير على تنمية رأس المال البشري المحلي. كما حققت تقدمًا ملحوظًا في تعزيز بنيتها التحتية، وبالتالي تحسين بيئة التعلم لجسمها الطلابي المتنامي.

وتسنى تطوير الجامعة من خلال دعم حكومة النيجر وصندوق التضامن الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وسخاء المانحين، إذ كانت مساهماتهم محورية في دفع نمو الجامعة ونجاحها المستمر.

واختتمت الدورة بمناقشات مثمرة حول النهوض بمستقبل الجامعة وأنشطتها، حيث أعرب المشاركون عن التزامهم المستمر بتحقيق أهداف الجامعة. وأشاد أعضاء المجلس بمعالي السفير ناصر حمدان الزعبي، رئيس مجلس الأمناء، لقيادته المثالية وجهوده الدؤوبة. كما أشادوا بتفاني أعضاء المجلس ورئيس الجامعة، الأستاذ الدكتور جميل بن طاهر، وفريق القيادة بأكمله لالتزامهم بنمو الجامعة الإسلامية في النيجر.

في غضون ذلك، استقبل الأمين العام للمنظمة، في ٢٧ فبراير الماضي بمقر الأمانة العامة للمنظمة، سعادة السفير ناصر بن عبد الله الزعابي، رئيس المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي ورئيس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية في النيجر، إلى جانب بعض أعضاء مجلس الأمناء المتواجدين في المملكة العربية السعودية للمشاركة في الدورة الثامنة والستين للمجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي. وحضر اللقاء كذلك سعادة الدكتور صالح بن حمد السحيباني، المندوب السعودي الدائم لدى المنظمة ونائب رئيس المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي.

وضم الوفد نائب رئيس مجلس الأمناء ورئيس اللجنة الأكاديمية، سعادة السيد عبد الرحمن بن علي الجروان، وسعادة السيد محمد بن سليمان بالخيل، المدير التنفيذي لصندوق التضامن الإسلامي، وسعادة الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الزيد، إلى جانب عدد من الأعضاء البارزين.

ورحب الأمين العام بالوفد الزائر، معبرًا عن تقديره العميق لالتزامهم وجهودهم الدؤوبة ومساهمتهم القيّمة في نمو وتطوير هذه المؤسسة العريقة.

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا تختتم اجتماعها الـ 57

اختتم الاجتماع الثاني والخمسين لمجلس إدارة الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا يومي ٢٨ و٢٩ يناير الماضي، أعماله بمقر المجمع الجامعي في غازيبور بجمهورية بنغلاديش الشعبية. وحضر الاجتماع ممثلون موقرون عن وزارة الشؤون الخارجية والتعليم في حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى جانب عدد من المسؤولين من العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في المجلس الإداري للجامعة.

وحضر ممثلون ومشاركون عن المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية تشاد وماليزيا وجمهورية الصومال، في إطار تعزيز الجهود الجماعية المبذولة للدول الأعضاء في المنظمة تعزيزا لمهام الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، ومثل الأمانة العامة للمنظمة وترأس وفدها سعادة السفير أفتاب أحمد خوخير، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا.

وكان أحد أبرز نتائج الاجتماع المذكور انتخاب الدكتور ناصر بن محمد العقيلي، وكيل وزير التعليم للتعاون الدولي السعودي، رئيساً جديداً للمجلس الإداري للجامعة، وتم تكليف ممثلين عن ماليزيا والصومال وبنغلاديش بأدوار نواب الرئيس.

وناقش المجلس الإداري للجامعة العديد من القضايا الهامة، بما في ذلك النظام الأساسي الحالي للجامعة وتقرير قدمه نائب رئيس الجامعة وكذا التوصيات التي أصدرتها اللجنة المالية بشأن الميزانية المقترحة للسنة المالية للعام القادم ٢٠٢٦.

بالإضافة إلى ذلك، صادق الاجتماع على تعيين أعضاء جدد للجان الأساسية داخل الجامعة، منها المجلس الأكاديمي واللجنة المالية ولجنة الاختيار.

وشدد سعادة السفير خوخير، على الالتزام القوي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن دعم الجامعة للتغلب على أي تحديات قد تواجهها. وجدد السفير أفتاب أحمد خوخير مرة أخرى تأكيده على تفاني منظمة التعاون الإسلامي سعياً منها لنجاح الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في جمهورية بنغلاديش الشعبية وتطورها والالتزام بدعمها في تجاوز الظروف الصعبة.

وفي سياق التحديات الراهنة للجامعة، بما في ذلك احتجاجات الطلبة، شدد المجلس الإداري على ضمان مواصلة عمل الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا والقيام بالمهام المنوطة بها التي أسست من أجلها.

واختتم الاجتماع بالتصميم المشترك على مواصلة العمل لتطور الجامعة ومواجهة التحديات المقبلة مع الحفاظ على منجزاتها.

في غضون ذلك، أعلنت الجامعة تقديم ١٢٨ منحة دراسية لطلبة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامى للعام الدراسى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك وفقًا لبيان عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للشئون الثقافية والبعثات، حيث من المقرر أن آخر موعد للتسجيل يوم ٣٠ أبريل ٢٠٢٥.

ووفقًا لموقع الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا تأتي أبرز تفاصيل المنحة على النحو التالي حيث تعرض فرص منح دراسية للطلاب الدوليين في برامج الهندسة والتعليم الفني منح منظمة التعاون الإسلامي الكاملة لبرامج بكالوريوس الهندسة كما تُقدَّم منح دراسية كاملة لبرامج بكالوريوس الهندسة من منظمة التعاون الإسلامي للطلبة الدوليين المؤهلين والمرشحين فقط، فيما لن يحصل الطلاب الدوليون الذين لم يتم ترشيحهم على منح المنظمة الكاملة. وتم تخصيص ٤٠ منحة دراسية كاملة للطلبة الدوليين في برامج "بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية (ME)، وبكالوريوس في الهندسة الكهربائية والإلكترونية (EEE)، وبكالوريوس في علوم وهندسة الحاسوب (CSE).

يذكر أن المنح الدراسية توزع بالتساوي بين الطلبة المؤهلين والمرشحين من دول منظمة التعاون الإسلامي. كما تقدم الجامعة منح منظمة التعاون الإسلامي لبرامج بكالوريوس والماجستير في التعليم الفني، كما سيحصل جميع الطلبة المقبولين في برامج التعليم الفني على منح دراسية كاملة من منظمة التعاون الإسلامي، فيما يجب على جميع الطلبة الدوليين التقديم من خلال الهيئة التي ترشحهم.

الأمين العام يخاطب المجلس التنفيذي لـ «يونا»

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، كلمة له خلال الدورة السادسة والعشرين للمجلس التنفيذي لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا)، الذي انعقد افتراضياً، ٢٣ يناير الماضي.

وافتتح الدورة معالي السيد علي بن عبد الله الزيد، نائب رئيس المجلس التنفيذي والجمعية العامة للاتحاد ورئيس وكالة الأنباء السعودية، ممثلا عن معالي السيد سلمان بن يوسف الدوسري، رئيس المجلس التنفيذي والجمعية العامة للاتحاد، وزير الإعلام بالمملكة العربية السعودية. كما ألقى كل من معالي الوزير د. أحمد عساف، وزير الإعلام الرسمي الفلسطيني، وسعادة السيد محمد عبدربه اليامي، المدير العام لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا) كلمات خلال الجلسة الافتتاحية للدورة.

وقال الأمين العام إنه وفي ظل ما يشهده العالم من طفرة تقنية متسارعة في مجال الإعلام والاتصال، والتطورات المذهلة في قدرات وسائل الإعلام الحديثة، ولاسيما منصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي لرفد العمل الإعلامي يستدعي أن تثمن المنظمة عاليا تطور العمل والنجاح الملموس الذي حققه الاتحاد في السنوات القليلة الماضية، لافتا إلى كون الاتحاد مؤسسة متخصصة تشكّل أحد الأذرع الإعلامية الفاعلة لمنظمة التعاون الإسلامي ينبغي أن تتلقى كل الدعم لتطوير عملها مستقبلاً.

وأعرب الأمين العام عن ترحيبه بالمشاريع الإعلامية التي يضطلع بها الاتحاد لدعم العمل الإعلامي للمنظمة، وتعزيز الظهور الإعلامي للمنظمة وحضورها الدائم في شتى المناسبات، وتطوير البنى التحتية لوكالات أنباء الدول الأعضاء بالمنظمة التي هي بحاجة ماسة لذلك، مشيرا أن ذلك يتم عبر تقديم دورات تدريبية متخصصة لصقل مهارات الصحفيين في شتى مجالات الإعلام، وكذلك لدعم واجهات وكالات الأنباء على شبكة الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي لتمكينها من مواكبة تحديات ومتطلبات العصر، وتقديم قيمة مضافة وخدمات جليلة لشعوب العالم الإسلامي بمختلف لغاتهم وثقافاتهم.

ونوه الأمين العام في كلمته بالجهود الكبيرة التي تقدمها المملكة العربية السعودية، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء، معربا عن شكره للمملكة العربية السعودية على دعمها المستمر لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما أعرب الأمين العام عن تثمينه الشراكات الإعلامية الهادفة التي قام بها الاتحاد خلال الفترة الماضية، وما نتج عن هذه الشراكات من توقيع لمذكرات تفاهم مع عدد من المؤسسات محلياً ودولياً. وأضاف بأنه يأمل من خلال هذه الشراكات، ولاسيما من خلال مذكرة التفاهم في مجال التعاون الإعلامي بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ممثلة في إدارة الإعلام، والاتحاد، التي تم توقيعها في ٥ ديسمبر العام الماضي بمقر الأمانة العامة للمنظمة خلال الاجتماع السنوي الثامن لمؤسسات المنظمة، أن يتحقق المزيد من الدعم الإعلامي والترويج لمشاريع المنظمة وبرامجها ومخرجات مؤتمراتها في شتى المجالات.

ونوه الأمين العام بالجهود الكبيرة والمقدرة ليونا في شتى مساعيها الإعلامية لدعم القضية الفلسطينية في ظل الاعتداءات الشرسة والحرب الهمجية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني التي تسببت في ارتقاء عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى وتدمير للممتلكات، وذلك عبر تنظيم العديد من الفعاليات الإعلامية لإزالة الزيف والتضليل الإعلامي عنها، وذلك بشراكات مع العديد من المؤسسات سواء داخل المملكة أو خارجها.

ملتقى لتفعيل محكمة العدل الإسلامية بالكويت

استضافت دولة الكويت يومي ١١ و١٢ فبراير الماضي ملتقى عالي المستوى لممثلي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول (تفعيل محكمة العدل الإسلامية الدولية) ضمن الجهود الدبلوماسية التي توليها دولة الكويت للمصادقة على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية من قبل الدول الأعضا في منظمة التعاون الإسلامي.

وتناول الملتقى قرار إنشاء محكمة العدل الإسلامية الدولية منذ القمة الثالثة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في شهر يناير من العام ١٩٨١ وكذلك القمة الإسلامية الخامسة التي عقدت في دولة الكويت، حيث تم اعتبارها المقر الدائم لـ محكمة العدل الإسلامية الدولية؛ ثم توالت القرارات الصادرة لحث الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على ضرورة الإسراع في توقيعها وتصديقها على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية لكي يدخل هذا النظام حيز التنفيذ.

وتطرق الملتقى إلى التطورات الحديثة في مجال القضاء الدولي وأهداف واختصاصات محكمة العدل الإسلامية الدولية على ضوء المحاكم الدولية المماثلة وكذلك أهمية تفعيل المحكمة في تعزيز التعاون وتسوية الخلافات بين الدول الاعضاء.

الأمين العام يلتقي مدير عام منظمة الأمن الغذائي

عقد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إبراهيم حسين طه، لقاء مع المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، السيد أريك برين، بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة يوم ٢٥ فبراير الماضي.

وخلال اللقاء، تمت مناقشة القضايا ذات الصلة بأنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، إحدى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتخصصة، وخاصة المتعلق منها بتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، وكذلك الأمن الغذائي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الجانبان الآراء حول الاستعدادات الجارية لعقد الدورة السابعة لاجتماع الجمعية العمومية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا بجمهورية كازاخستان شهر يوليو الماضي، وكذا المؤتمر الوزاري العاشر حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

وعلى صعيد آخر، شارك الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، السفير طارق علي بخيت، وفريقه من إدارة الشباب والرياضة، في الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، الذي عُقد افتراضيًا يوم ٢١ أبريل الماضي، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل آل سعود، وزير الرياضة في المملكة العربية السعودية ورئيس الاتحاد.

وقد ناقش الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي بنود جدول أعماله، واستمع إلى التقرير الذي قدمته الأمانة العامة للاتحاد حول تقدم التحضيرات للدورة السادسة من دورة ألعاب التضامن الإسلامي، المقرر عقدها في الفترة من ٧ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٢٥ في الرياض، وآخر المستجدات بشأن الدورتين المقبلتين من ألعاب التضامن الإسلامي في عامي ٢٠٢٩ و٢٠٣٣.

الأمين العام يُشيد بدور سيسرك

انعقد الاجتماع الثامن والأربعون لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) في أنقرة بالجمهورية التركية يومي ٢٣ و٢٤ يناير الماضي. وفي كلمة وجهها للاجتماع أكد، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، على أهمية المساهمات الفعالة للمركز فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة، وشدد على أهمية المساهمات القوية لمركز سيسريك في إجراء تقييم الأثر لهذا البرنامج. كما أن مساهمة هذا المركز ضرورية لبرنامج عمل المنظمة الجديد ٢٠٢٦-٢٠٣٥. وألقى كلمة معاليه بالنيابة المدير العام للشؤون الاقتصادية، السيد ناغي جابروف.

ودعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أعضاء مجلس إدارة سيسرك إلى التركيز على مجالات برامجية محددة ينبغي للمركز أن يدرجها في برنامج أنشطته لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ وكذلك تحديد المجالات ذات الأولوية، ولا سيما في مجال الزراعة والأمن الغذائي والاستثمار والتخفيف من وطأة الفقر والتشغيل والتحول الرقمي والنقل ومشاريع السياحة، وذلك من أجل المضي قدماً في التنفيذ، وحث مركز سيسريك وطلب من جميع أعضاء مجلس إدارة هذا المركز العمل لتقديم الدعم المناسب للتنظيم الناجح للدورة العاشرة للمؤتمر الوزاري بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المقرر انعقادها في جمهورية تشاد في عام ٢٠٢٥ وكذلك منتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في أفريقيا الذي ستستضيفه جمهورية مالي في نوفمبر ٢٠٢٥.

واستعرض الاجتماع البرامج والمشاريع في مجالات الأبحاث وبناء القدرات والتدريب في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمقرر تنفيذها خلال العامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وتم خلاله اعتماد ميزانية مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية للعام ٢٠٢٥.

«التدريب التقني» السعودية توقع مذكرة تفاهم مع سيسرك

وقعت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية، اتفاقيتين مع وزارة الأعمال والتجارة البريطانية، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية «سيسرك»، وذلك على هامش مؤتمر تنمية القدرات البشرية في نسخته الثانية المُنعقد في الرياض.

ووقع من جهة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نائب المحافظ للتدريب الدكتور عادل بن حمد الزنيدي، مع المديرة العامة لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية «سيسرك» زهراء زمرد سلجوق، مذكرة تفاهم؛ تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال التدريب التقني والمهني وتطويره، إلى جانب إقامة مبادرات مشتركة؛ بهدف تحسين القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية في مؤسسات التدريب التقني والمهني، ضمن إطار برنامج التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وتضمنت المذكرة تبادل المعلومات والأفكار البحثية والإحصائيات والمنشورات، وأفضل الممارسات والخبرات والمواد التقنية المتعلقة بالموضوعات ذات الصلة.

كما وقع نائب محافظ المؤسسة لسياسات التدريب والجودة المكلف المهندس عبدالرحمن بن عبدالله المرواني، برنامجًا تنفيذيًا مع مدير الخدمات والمهارات بوزارة الأعمال والتجارة البريطانية روبرت دانيلز؛ يهدف إلى تشجيع استضافة المؤتمرات والندوات وورش العمل والمعارض المشتركة، وتبادل السياسات والخبرات، إضافة إلى التعاون في تطوير وتنفيذ سياسات التدريب التقني والمهني، وتحسين جودة التدريب التقني والمهني لدى الجانبين، إلى جانب إنشاء مجلس للحكومة للإشراف ومتابعة تنفيذ مجالات التعاون وفقًا للبرنامج.

بعثة الإيسيسكو ترصد 75 موقعًا تراثيًا في أذربيجان

قامت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، بالتعاون مع وزارة الثقافة الأذرية، بإرسال بعثة تقنية ميدانية ثانية، لتقييم حالة حفظ وصون التراث الثقافي والديني والحضاري في المناطق الأذرية المحررة، وذلك في إطار برنامج «إدارة التراث بعد النزاع في العالم الإسلامي».

وأجرت البعثة خلال وجودها في أذربيجان، في الفترة من ١٨ إلى ٣٠ أبريل الماضي، زيارات إلى ٧٥ موقعًا تراثيًا موزعة على ١٠ مناطق مختلفة، تضمنت مساجد وكنائس، ومتاحف، ومعالم تاريخية، ومواقع أثرية، ومقابر، وأضرحة، ومنازل شخصيات ثقافية بارزة، إلى جانب مبانٍ إدارية وأخرى مرتبطة بالذاكرة الجمعية، إذ تم توثيق هذه المواقع باستخدام بطاقات ملاحظة، وصور فوتوغرافية، ومقاطع فيديو، لتكوين قاعدة بيانات دقيقة حول وضعها الراهن.

وضمت البعثة أربعة خبراء دوليين مستقلين في مجالات الآثار والعمارة وإدارة التراث الثقافي، من العراق وإيطاليا وإسبانيا، يمتلكون خبرة تتجاوز عشرين عامًا في المجال، ويتمتعون بمكانة علمية مرموقة، تحت إشراف الدكتور ويبر ندورو، مدير مركز الإيسيسكو للتراث في العالم الإسلامي، والسيد محمد العبسي، والدكتور محمد أبا عصمان، الخبيران في المركز.

كما أجرى فريق الخبراء لقاءات تنسيقية مع مسؤولين من وزارة الثقافة الأذرية، والسلطات المحلية، وعدد من الشخصيات المرجعية من إقليم قره باغ، بهدف تبادل الخبرات وتوسيع نطاق المعطيات الميدانية، إذ تم الاعتماد على وثائق وملفات أرشيفية وفّرتها وزارة الثقافة، تضم جوازات مواقع، وبطاقات جرد، وصورًا أرشيفية، ورسومات فنية دقيقة.

ومن المرتقب أن يصدر الخبراء تقريرًا تقنيًا وعلميًا مفصلًا يرصد حالة صون التراث في مرحلة ما بعد النزاع، ويُبرز حجم الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالمواقع، إلى جانب مظاهر النهب أو محاولات التوظيف الأيديولوجي للتراث والفنون، في خطوة تهدف إلى دعم جهود أذربيجان في إعادة تأهيل تراثها الوطني والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

من ناحية ثانية، استقبل الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، السيد فؤاد مرادوف رئيس اللجنة الحكومية لشؤون الأذربيجانيين المقيمين في الخارج، الذي يزور المغرب والوفد المرافق، في مقر الإيسيسكو بالرباط، حيث استعرض الجانبان آفاق امكانية التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وخلال اللقاء، الذي جرى يوم الأربعاء ١٢ مارس الماضي، بحضور السفير ناظم صمادوف، سفير أذربيجان لدى المغرب، جدد الدكتور سالم المالك التأكيد على عمق الروابط التي تجمع بين الإيسيسكو وأذربيجان، والتي تتجلى في سلسلة من البرامج والمشاريع المشتركة التي جرى تنفيذها.

ونوه الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، بالدعم الكريم والمتواصل لمبادرات وبرامج ومشاريع الإيسيسكو من جانب فخامة الرئيس إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، والجهات الأذربيجانية.

من جانبه، ثمن السيد فؤاد مرادوف أدوار منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة الإيسيسكو وجهودها لدعم دولها الأعضاء في مجالات اختصاصها.

الإيسيسكو: سمرقند تواصل احتفالها بالثقافة الإسلامية

احتفلت مدينة سمرقند في جمهورية أوزباكستان بكونها عاصمة الثقافة الإسلامية للعام ٢٠٢٤، ولأجل هذه المناسبة، أقامت المدينة مجموعة من الفعاليات من بينها المؤتمر الدولي العلمي «الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري: كتاب أمة تجسيد علمي لحضارة السند والتوثيق»، في الفترة بين ٢١ إلى ٢٣ أبريل الماضي حيث كانت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) قد دعت دعت الباحثين والمختصين في مجال الدراسات الإسلامية إلى المشاركة بأوراق بحثية في المؤتمر الذي عقد في مدينة طشقند عاصمة أوزبكستان.

وكان المؤتمر يهدف إلى إبراز جهود الإمام البخاري العلمية، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بخدمة السنة النبوية وعلوم الحديث، وذلك في إطار الاحتفاء بمدينة سمرقند عاصمة للثقافة في العالم الإسلامي ٢٠٢٥.

من جهة ثانية، أكد الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام لـ (إيسيسكو)، أن الثقافة هي هوية الشعوب وركن من أركان حضارتها، وأن الإيسيسكو من خلال برامجها ومبادرتها المختلفة تعمل على حفظ وتثمين التراث المادي وغير المادي في العالم الإسلامي، وتوظيف أحدث التكنولوجيات والتقنيات في هذا الإطار.

جاء ذلك في كلمته المسجلة خلال افتتاح المؤتمر العلمي الدولي "فن البخشي في أوزبكستان الجديدة: البحوث المعاصرة والآفاق المستقبلية"، الذي عقد ضمن أعمال الدورة الرابعة لمهرجان فن باخشي الدولي بمدينة خيوة بأوزبكستان، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أبريل الماضي، بحضور نحو ٢٠٠ مشارك من أكثر من ٤٠ دولة.

وأضاف الدكتور المالك أن الإيسيسكو أدرجت فن الباخشي الأوزبكي على قوائمها للتراث في العالم الإسلامي، تقديرا لمكانة هذا الفن العريق في تاريخ أوزبكستان، وقيمته الفنية، وارتباطه بأبرز مراحل التحول في التاريخ الأوزبكي، ودوره في حماية وحفظ الذاكرة الجماعية وتعزيز الهوية الوطنية.

وثمن المدير العام للإيسيسكو التراث الغني لأوزبكستان قائلا: "في كل حجر من مدن أوزبكستان العريقة، ينبض التاريخ بالحياة، ويتحدث التراث بألف لغة ولغة، لكنه يهمس دائمًا بذات الروح: روح الأوزبك التي لا تنكسر، ولا تنسى».

واختتم الدكتور المالك كلمته بالإشارة إلى الاحتفال بمدينة سمرقند الأوزبكية عاصمة للثقافة في العالم الإسلامي للعام ٢٠٢٥، ضمن برنامج الإيسيسكو لعواصم الثقافة، وذلك تعزيزا لرأس مال المدينة الثقافي، عبر تنفيذ برنامج غني ومتنوع يشمل العديد من الأنشطة والمبادرات على مدى عام كامل.

وكانت هيئة السياحة الأوزبكية قد نظمت في وقت سابق جولة إعلامية شملت عددا من المآثر التاريخية والمدن الضاربة في القدم استعدادا لقص الشريط؛ احتفاء بهذه المناسبة.

ومن بين هذه المدن، (سمرقند)، درة أوزبكستان التي تتمتع بالعديد من المعالم الحضارية والتاريخية، وتقف شاهدة على عمق ثقافة البلد وتاريخه والطبيعة الخلابة الخضراء، حيث المباني التي تتخذ من القباب الزرقاء المتنوعة نمطا لها ذات الزخارف الهندسية متعددة الأشكال عبر القرون والتي يعود تاريخها إلى ٢٧٥٠ قبل الميلاد.

وتشتهر المدينة بأنها تحتضن طريقا أسطوريا تاريخيا يربط الشرق الأقصى بالغرب وهو طريق الحرير، ومن بين هذه المعالم الشهيرة والشامخة ريجستان وهي قلب المدينة القديمة وأحد معالم سمرقند في الدولة التيمورية ولهذه الكلمة جذور: "ريج" – الرمل و "ستان" – الأرض، إذ يوجد في وسط المبنى ثلاث مدارس دينية وهي مؤسسات تعليمية دينية إسلامية مبنية وفق طراز مميز.

ملتقى المصممين:
فنٌ يلتقي
مع رسالة

شاركت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في فعاليات ملتقى المصممين «PexTor ٢٠٢٥»، الذي أطلقته سلطنة عُمان يوم ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، تحت شعار "فن يلتقي مع رسالة"، وذلك من خلال ورشة عمل متخصصة قدمتها السيدة نزهة الرينكة، المشرفة على قسم التصميم والطباعة بمركز الترجمة والنشر بالإيسيسكو.

وكانت ورشة عمل السيدة الرينكة بعنوان "الهوية البصرية والعناصر الأساسية للتصميم الجرافيكي"، إذ شاركت خبرتها المتميزة في هذا المجال مع المشاركين من مختلف الفئات المستهدفة بالملتقى، بهدف تمكينهم من تقنيات وأدوات تصميم الهوية البصرية المتكاملة.

وأكدت السيدة الرينكة أن مثل هذه الملتقيات تشكل فرصة ثمينة لتبادل الخبرات والمعارف في مجال التصميم الجرافيكي، وتوسيع آفاق التعاون المشترك بين المؤسسات في العالم الإسلامي، مشيرة إلى أن ورشة العمل ستركز على تقديم رؤية متكاملة عن الهوية البصرية وأهميتها في التواصل المؤسسي وتعزيز الصورة الذهنية للمؤسسات.

وتعد هذه المشاركة مبادرة جديدة ونوعية لقسم التصميم والطباعة بالإيسيسكو، في إطار سعيها لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات المماثلة في العالم، إذ يعتبر ملتقى المصممين «PexTor» من الملتقيات الرائدة والجديدة على مستوى العالم الإسلامي، التي تسعى إلى تطوير مهارات المصممين وتعزيز دور التصميم في تحقيق رؤى التنمية المستدامة.

كما شهدت الدورة الحالية للملتقى نجاحا كبيرا في ظل الاهتمام المتزايد بمجال التصميم الجرافيكي ودوره في تعزيز التواصل المؤسسي وتطوير الهويات البصرية للمؤسسات، بما يتماشى مع رؤية سلطنة عُمان ٢٠٤٠ ورؤى التنمية المستدامة في العالم الإسلامي.

على صعيد آخر، شاركت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في أسبوع عُمان للمناخ، الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط، تحت شعار "الحياة في عالم مستدام"، بمشاركة قادة وخبراء دوليين ناقشوا حلول بيئية عملية للحد من آثار التغير المناخي، وأفضل التطبيقات والسياسات لمواجهتها.

ومثل الإيسيسكو في الفعالية التي جرت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ فبراير الماضي، الدكتور عادل صميدة، والدكتور وسام شحادة، الخبيران في قطاع العلوم والبيئة، حيث تحدثا عن سبل تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، ودور التقنيات الحديثة في التخفيف من حدة انعكاسات الأزمات المناخية على الأفراد والمجتمعات.

وضمن فعاليات الأسبوع، نظمت الإيسيسكو بالشراكة مع اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم، وهيئة البيئة العُمانية، جلسة نقاش بعنوان: "صياغة السياسات من أجل مجتمعات قادرة على الصمود: أفضل الممارسات للحد من مخاطر الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر"، وذلك بهدف توفير منصة للمشاركين لمناقشة أفضل الممارسات في الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر. كما سلطت الجلسة الضوء على الابتكارات التكنولوجية، والسياسات المتكاملة، والآليات التمويلية التي من شأنها تمكين الدول الأعضاء من بناء مجتمعات أكثر قدرة على التكيف مع التحديات المناخية.

يذكر أن مشاركة الإيسيسكو في أسبوع عُمان للمناخ تزامن مع إصدار المنظمة وثيقة سياسات حول "أفضل الممارسات للحد من مخاطر الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر"، التي توفر دليلا استراتيجيا للدول الأعضاء في المنظمة لتعزيز آليات الحد من مخاطر الكوارث، وتقدم رؤى عملية لدعم استراتيجيات التأهب والاستعداد، من خلال دمج أحدث التقنيات في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات، والرصد عبر الأقمار الصناعية.

مساعدة المهاجرين بألمانيا تعاني مشكلات مالية وتهديد اليمين المتطرف

جروسنهاين جورج شوريج (د ب أ): ينطلق سائق الحافلة مسرعا مغادرا المحطة، رافضا أن يأخذ معه مجموعة من أطفال للمهاجرين كانت في الانتظار بمحطة الحافلات العامة.

هذه لقطة قد تبدو غريبة وغير قابلة للتصديق، ولكن إليكم لقطة أخرى داخل مدرسة، حيث قال تلميذ في الصف الثالث الابتدائي، لزميل له في الفصل هاجرت أسرته إلى ألمانيا، "يمكنك أن تحزم أمتعتك استعدادا للرحيل، فإن حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف أصبح الحزب الأقوى هنا".

وأصبحت وقائع مماثلة أكثر شيوعا في بلدة ميسين قرب مدينة درسدن، بالمنطقة التي كانت توجد فيها جمهورية ألمانيا الشرقية الشيوعية السابقة، وهي منطقة برزت كمعقل لحزب البديل المناهض للهجرة.

ويواجه أطفال الأسر المهاجرة من آن لآخر حالات من التنمر، وليس من النادر أن يتعرضوا لمشاجرات. ويقول العاملون بجمعية "دياكوني" للرعاية الاجتماعية ومقرها الكنيسة، إن المناخ العام أصبح أكثر توترا، ولا يواجه المهاجرون وحدهم التهديدات، ولكن أيضا الجهات التي تقدم لهم المساعدة. وأسهم صعود تيار اليمين المتطرف في ظهور مناخ سياسي أكثر استقطابا، خاصة فيما يتعلق بقضايا الهجرة والاندماج.

وواجهت ولايات كانت في السابق جزءا من ألمانيا الشرقية تحديات فريدة من نوعها، منذ إعادة توحيد الألمانيتين عام ١٩٩٠، وظلت هذه الولايات في حالة أكثر فقرا بشكل واضح، مقارنة بالولايات التي كانت تابعة لألمانيا الغربية. ويرى الخبراء أن هذه الأوضاع غذت مشاعر التهميش لدى سكان هذه الولايات الشرقية، مما شكل أرضية خصبة لنمو أفكار اليمين المتطرف والمشاعر المناهضة لمؤسسات الدولة.

وتقول المستشارة العلاجية للمهاجرين كريستين بوتجر، "اتسع نطاق التهديد، وكان هناك دائما مستوى من الخطر على المهاجرين، ولكن السكان كانوا يلتزمون عادة الصمت حياله، ولكنهم بدأوا الآن يتحدثون علنا عن هذه المخاطر".

وتضيف إن السكان أصبحوا أقل خوفا الآن من التعبير عن آرائهم المعادية للمهاجرين، وتتابع "يعتقد البعض أنه باستطاعتهم قول كل مايجيش بخواطرهم الآن".

بل إن الذين يقدمون النصيحة أصبحوا في الغالب يحتاجون للدعم النفسي لأنفسهم، ويلاحظ أن الاتجاهات العدوانية ضد اللاجئين هو جانب واحد فقط من القصة، والجانب الآخر يتمثل في أن الأطراف التي تحاول تقديم المساعدة لهم معرضة أيضا للعداء.

وتقول نورا كوللر المتحدثة باسم جمعية دياكوني، إن "بعض العاملين بالجمعية لديهم انطباع بأنه يتعين عليهم أن يبرروا باستمرار سبب انخراطهم في العمل الإنساني، بل لم يعودوا يخبروا معارفهم بالمكان الذي يعملون فيه، وهم يتجنبون التحدث حول هذا الموضوع".

ولم تعد التهديدات تقتصر على الإيذاء اللفظي، بل صارت تأتي أيضا على شكل رسائل تهديد، بل وصلت أحيانا إلى حد إلقاء روث الكلاب أمام أبواب مساكنهم.

وتضيف كوللر "يمكنك القول أن الظروف المحيطة بالعاملين بالجمعية أصبحت أكثر إزعاجا وإيلاما، ووصل الأمر إلى حد أن العاملين بهذه الجمعية الخيرية أصبحوا بحاجة، إلى استشارة إخصائيين نفسيين لعلاجهم من تأثير الجو السلبي المحيط بعملهم، ومما يحيط بهم من تهديدات ومشاعر العداء.

وتوضح كوللر أنه أثناء فترة تدريب العاملين بجمعية دياكوني للرعاية الاجتماعية، يتضمن البرنامج ورش عمل تركز على كيفية التعامل، بشكل فعال مع الضغوط المتزايدة.

كتاب: قباب القاهرة سمة تاريخية فريدة

القاهرة حجاج سلامة – د ب أ: حظيت القباب بحضور كبير في العمارة الإسلامية على مر العصور، واتسم حضورها بالثراء من حيث الروحانية والجمالية التي جذبت أعين الرحّالة والمستشرقين، ومثّلت مصدر إلهام للفنانين في الشرق والغرب، وكانت موضوعاً للعديد من لوحات فناني أوروبا ممن زاروا مصر وبلدان المنطقة العربية قديماً.

وكانت القباب الإسلامية موضوعاً للدراسة والبحث لدي الباحثين، وعنواناً للكثير من الدراسات العمرانية والأكاديمية، بل والفنية أيضاً باعتبارها أحد فنون العمارة الإسلامية.

وفي القاهرة التاريخية، كانت القباب من الملامح اللافتة في عمارة ما عرفته القاهرة الفاطمية من معالم بقيت خالدة في سجل التراث المعماري المصري والإسلامي والإنساني.

وفي هذا السياق، وفي مقدمة كتابه "القباب في العمارة المصرية الإسلامية"، يقول الدكتور محمد حمزة، إن مدن مصر وبخاصة القاهرة، تزخر بسلسلة متصلة الحلقات تنتظم فيها كافة المنشآت المعمارية، دينية كانت أم مدنية، أم حربية، وأن عدداً كبيراً من العلماء والباحثين درسوا العمارة الإسلامية المصرية عبر عصورها المختلفة، وقدموا في هذا المجال أعمالاً لها قيمتها وأصالتها العلمية.

ولفت "حمزة" إلى أن القباب من العناصر المهمة في العمارة الإسلامية، وبخاصة القباب المقامة فوق الأضرحة والمدافن، وأرجع تاريخ ظهور القباب إلى ما قبل العصر الإسلامي بقرون عديدة.

وكما تدلنا المصادر، فإن القباب من أعظم الإبتكارات التي أسهمت بدور بارز في تطور نظم العمارة. وقد تطورت القباب تطوراً كبيراً في العصر الإسلامي، وذلك من حيث أشكالها وتناسب تكوينها المعماري.

ولما كانت القباب المقامة فوق مدافن الموتي بالقاهرة، من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الباحثين، فقد اهتم مركز تسجيل الآثار الإسلامية والقبطية بالمجلس الأعلى للآثار المصرية، من جانبه بتسجيل ودراسة القباب المقامة فوق المدافن وأضرحة الأولياء والصالحين، والتي يمكن تسميتها بالقباب الجنائزية.

وأصدر المركز دراسة مهمة حملت عنوان "القباب الفاطمية بالقاهرة"، وذلك ضمن سلسلة إصدارات المشروع القومي لتسجيل وتوثيق الآثار الإسلامية والقبطية، حيث تناولت تلك الدراسة عدداً من قباب القاهرة الفاطمية المقامة فوق المدافن، وتوقفت عند تاريخها وعمارتها.

وبحسب مركز تسجيل الآثار الإسلامية والقبطية بالمجلس الأعلى للآثار المصرية، فقد عرفت مصر إقامة القباب فوق المدافن منذ بداية العصر الإسلامي.

ولفت المركز إلى وجود اختلاف بين العلماء بشأن أقدم الأمثلة التي ظهرت من هذا النوع من القباب، حيث يرى البعض أن أقدمها مشهد آل طباطبا 334هـ / 943م من العهد الإخشيدي،. ورأى أن أقدمها هو القباب السبع 400هـ / 1010 م.

ويُستدل من إشارات بعض المؤرخين أنه كانت توجد مدافن كثيرة بقرافة القاهرة التاريخية تعلوها قباب، ومن أمثلتها مدفن الليث بن سعد المتوفى سنة 175هـ / 791م، ويدلنا هذا على أن المدفن ذي القبة عرف في مصر منذ وقت مبكر أو في نهاية القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، أي قبل كل من العصرين الإخشيدي والفاطمي.

ومما يذكر أيضاً أن السري بن الحكم – أحد الولاة العباسيين – شيد للسيدة نفيسة مدفناً ذا قبة، ثم جُدد بناؤه في العصر الفاطمي. كما تضم قرافة أسوان أيضاً عدداً من المدافن ذات القباب ترجع إلى القرون الثلاثة الأولى.

ونتعرف من كتاب "القباب الفاطمية بالقاهرة" على أن العصر الفاطمي شهد أيضاً إقامة الكثير من المدافن ذات القباب وعلى الأخص فوق قبور آل البيت، وتشير المصادر التاريخية، إلى أن المشاهد ما هي إلا أنظمة جديدة للمساجد ظهرت في العصر الفاطمي ولم يكن لها نظائر في العصور السابقة، واعتبر أن مشهدي الجيوشي والسيدة رقية – بالقاهرة – مثلان فريدان لهذا النظام، وأن المشهد هو المكان الذي يُشاهد فيه شخص معين سواء كان بالحقيقة أو بالحلم.

السياحة العائلية في تركيا ضمن مفهوم "الحلال"

في متابعة مستفيضة منذ عام 2013، للمنتجعات الشاطئية الحلال في الجمهورية التركية. ودراسة نموها، وقياس إمكاناتها السوقية، وتقديم الاستشارات لقادة القطاع حول كيفية الاستفادة من الطلب المتزايد من المسافرين الذين يراعون التقاليد والاعتبارات الدينية الإسلامية، وظهر أن المنتجعات الشاطئية التركية تجربة فريدة من نوعها حيث يتم الاهتمام الدقيق بالقيم الإسلامية، والنجاح التجاري لهذه المنتجعات. ولم تُثبت المنتجعات الشاطئية التركية الصديقة للمسلمين الجدوى الاقتصادية لتلبية احتياجات السوق الإسلامية في المقام الأول فحسب، بل أرست أيضًا سابقةً ينبغي أخذها في الاعتبار. بينما تواصل العديد من الوجهات النقاش حول كيفية استيعاب المسافرين المسلمين دون إبعاد السياح التقليديين، بنت الجمهورية التركية بهدوء منظومة متكاملة من المنتجعات الصديقة للمسلمين تدمج القيم الدينية مع الترفيه بسلاسة – دون أي تنازلات. وبرز قطاع المنتجعات لحلال التركي كصناعة مربحة، حيث لعب موقع Hala - Booking.com دورًا محوريًا في توسعه العالمي.

وفي البداية، كانت هذه المنتجعات تلبي احتياجات المسافرين المحليين بشكل أساسي، ولكنها اليوم تجذب عددًا متزايدًا من السياح المسلمين من أوروبا والشرق الأوسط وغيرهما. ممن أجل الدليل على هذا النجاح، حصلت شركة Hala - Booking مؤخرًا على 8 ملايين دولار في جولة تمويل ملائكي من الفئة بي، مما رفع قيمة الشركة إلى 125 مليون دولار، وهي حاليًا في محادثات لجولة تمويل أكبر من الفئة سي في عام 2025، حيث تؤكد قدرتها على جذب استثمارات كبيرة وعلى الجدوى التجارية للسياحة الحلال، وتسلط الضوء على الطلب المتزايد على خيارات السفر المناسبة للمسلمين.

وكانت محطة بعض الخبراء الأولى هي فندق بيرا ألانيا، حيث انضم هؤلاء الخبراء إلى مجموعة صغيرة من السيدات من المملكة المتحدة. ويتميز الفندق بمسبح على السطح مخصص للسيدات فقط، ومساحة خاصة تمامًا حيث يمكن للضيوف ارتداء ملابس السباحة العادية دون قلق. وتُعزز مرافق السبا والحمام المخصصة للنساء فقط تجربة الإقامة، حيث توفر بيئة مريحة وواعية بمتطلبات الدين الإسلامي. ويتبع الشاطئ كذلك سياسة الاحتشام، مما يضمن أجواءً عائلية مع السماح للضيوف بالاستمتاع بساحل البحر الأبيض المتوسط الخلاب. كما أن الترفيه المسائي مناسب أيضًا للعائلات، ويلبي جميع الفئات العمرية. وفي اليوم التالي، وبعد زيارة صباحية لقلعة ألانيا والبرج الأحمر الشهير في المدينة، توجه الخبراء إلى فندق أدين بيتش.

ويُقدم أدين، وهو منتجع ذو طراز بوتيكي، تجربة راقية صديقة للحلال مع مسابح منفصلة للرجال والنساء، والتزام بالحفاظ على الضيافة الإسلامية الأصيلة. كما يتميز فندق أدين بيتش بشاطئ منعزل تمامًا للنساء فقط، والذي يتضمن منزلقات مائية، محاطة بذكاء بأشرعة عملاقة قابلة للسحب موزعة بشكل استراتيجي لضمان الخصوصية. وبصفته منتجعًا شاملًا، يقدم أدين بوفيهات فاخرة، ومطاعم للوجبات الخفيفة بجانب المسبح، ويضم متجرًا للحلويات داخل الفندق. ويمكن للضيوف الاستمتاع بمشروبات الموهيتو الطازجة والقهوة التركية ومجموعة متنوعة من المرطبات على تراس واسع على شاطئ البحر، والذي أصبح وجهةً شهيرةً للتجمعات العائلية في المساء.

مئات الآلاف من طلبة غزة انتظموا في بقايا المدارس

غزة عماد عبد الجواد (د ب أ) – في مشهد يعكس إصرارا استثنائيا، عاد عدد من طلبة غزة إلى مدارسهم المدمرة لاستئناف تعليمهم، متحدين الظروف القاسية التي فرضتها الحرب الإسرائيلية الأخيرة. ورغم غياب الزي المدرسي والكتب، فإن الأمل في مستقبل أفضل كان دافعًا لهم للاستمرار في مسيرتهم التعليمية.

صامد إيهاب "13/ عامًا"، طالب في الصف التاسع من مخيم البريج وسط قطاع غزة، كان من بين مئات الطلاب الذين هرعوا إلى مدارسهم على أمل أن يجدوا مقاعدهم الدراسية كما تركوها. لكن الواقع كان مختلفًا، إذ يقول لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ): "لم نجد في المدرسة سوى بضع جدران مدمرة وبقايا صفوف دراسية. ومع ذلك، فضلنا العودة إلى حياتنا التعليمية حتى وإن كان كل شيء مدمرًا حولنا».

لم تكن المدرسة وحدها ما فقده إيهاب، بل أيضًا زيه المدرسي، الذي تعذر عليه الاحتفاظ به خلال شهور النزوح المتكررة. ويضيف: "صحيح أننا فقدنا كل شيء تقريبًا، لكن ذلك لن يمنعنا من التعلم. نحن مصممون على بناء مستقبلنا، حتى وإن كانت مدارسنا مدمرة».

ويؤمن إيهاب بأن التعليم هو السبيل الوحيد للخروج من الأوضاع الصعبة التي يعيشها سكان قطاع غزة، قائلاً: "التعليم هو الطريق الوحيد للنجاة، ليس فقط من الظروف القاسية، بل أيضًا من الجهل الذي تسعى إسرائيل لفرضه علينا».

ويضيف: "لم يكن سهلًا عليّ أن أعود إلى المدرسة ولا أجد العديد من زملائي. بعضهم قتلهم الجيش الإسرائيلي، وآخرون نزحوا إلى مناطق أخرى. لكنني تعرفت على أصدقاء جدد يجمعنا الإصرار ذاته لمواصلة تعليمنا مهما كانت الظروف. التعليم هو السلاح الأقوى ضد الجهل، ونحن نعلم أن العلم هو أداة التغيير في هذا العالم».

وكانت وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة قد أعلنت بدء العام الدراسي الجديد، في أول استئناف للعملية التعليمية منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية في أكتوبر 2023.

وانتظم مئات الآلاف من التلاميذ في بقايا المدارس التي دمر الجيش الإسرائيلي أكثر من 80% منها، إضافة إلى خيام ونقاط تعليمية أقيمت لضمان استئناف التعليم الوجاهي.

وهلا السبع "13 عامًا"، طالبة في الصف التاسع، كانت من بين الطلاب الذين عادوا إلى مقاعدهم الدراسية رغم كل الظروف. وتقول: "لقد افتقدنا المدرسة وحياتنا التعليمية، وهذه بداية جديدة لرحلتنا الدراسية". وتضيف "صحيح أننا لا نمتلك الكتب أو الدفاتر أو حتى الزي المدرسي، لكننا نمتلك الإصرار والعزيمة لمواصلة تعليمنا، حتى وإن اعتمدنا فقط على الحفظ".

وتتابع: "نحن جيل المستقبل الذي سيعتمد على العلم كسلاح أساسي لإعادة بناء وطننا والارتقاء به".

ولم يتمكن جميع الطلبة من العودة إلى المدارس الوجاهية بسبب نقص مقومات الحياة الأساسية، مثل المواصلات، ما دفع وزارة التربية والتعليم إلى توفير خيار التعليم عن بعد للطلبة الذين تعذر عليهم الحضور.

وإبراهيم عبد الرحمن، من مخيم جباليا شمال قطاع غزة، كان من بين الطلبة الذين لم يتمكنوا من الحضور إلى المدرسة. ويقول "كنت أحلم بالعودة إلى المدرسة ومقابلة أصدقائي وأساتذتي، لكن الدمار الكبير الذي لحق بها حرمني من ذلك".

سوريا

العاصمة: دمشق
المساحة: 185000 كم2
السكان: 18،270 مليون نسمى
اللغة الوطنية: العربية
العملة: الليرة

سُورِيَا أو سُورِيَة مؤلفة من 14 محافظة، عاصمتها وأكبر مدنها هي دمشق. وتقع ضمن منطقة الشرق الأوسط والشام في غرب آسيا؛ ويحدها شمالاً الجمورية التركية، وشرقًا العراق، وجنوبًا الأردن، وغربًا فلسطين، ولبنان، والبحر الأبيض المتوسط، بمساحة 185180 كم مربع، وتضاريس وغطاء نباتي وحيواني متنوّع، ومناخ متراوح بين متوسطي، وشبه جاف.

ووجدت آثار بشرية في سوريا تعود لآلاف السنين، وتحوي البلاد العديد من المستوطنات البشرية الممتدة منذ العصر الحجري. وازدهرت البلاد في العصور القديمة لخصوبة تربتها، وبوصفها طريقًا للقوافل التجارية أو الجيوش، وقامت فيها إمبراطوريات متعاقبة قوية اشتملت أغلبها على الهلال الخصيب برمته. في المرحلة الأنتيكية، كانت البلاد جزءًا من الإمبراطورية السلوقية – وخلال القرون الوسطى بعد فتح الشام، كانت البلاد حاضرة الدولة الأموية، وقامت خلال مرحلة الدولة العباسية عدد من الإمارات والدول ذات التأثير، تلى ذلك قيام سوريا العثمانية. بعد الحرب أعلن استقلال سوريا في 8 مارس 1920 من قبل المؤتمر السوري العام، إلا أن فرنسا رفضت الاعتراف بالمؤتمر، لاحقًا نالت استقلالها التام عام 1946.

وتعد تضاريس البلاد متنوّعة: في الجنوب تقع هضبة الجولان المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي البركانيّة وسهل حوران الخصيب يليه جبل العرب المكوّن أساسًا من الصخور البازلتية؛ نحو الشمال يوجد سلسلة جبال لبنان الغربية على الحدود مع لبنان والتي تحوي أعلى نقطة في البلاد وهي جبل الشيخ أو حرمون، وتنبسط منها سهول خصيبة تشكل غوطة دمشق، قبل أن تتحول إلى أراض جبلية جرديّة قاحلة في سلسلة جبال القلمون والنبك إلى شمال ريف دمشق؛ قبل أن تنبسط مجددًا في سهل الغاب وسهول الساحل السوري، الذي تقسمه طوليًا سلسلة جبال الساحل الممتدة من الحدود التركيّة وحتى لبنان.

ويصنف مناخ سوريا في شعبتين كبيرتين هما مناخ متوسطي في المنطقة الساحلية والمناطق القريبة منها، وجاف في سائر المناطق. ويتميز المناخ المتوسطي بصيف حار وجاف وشتاء بارد وماطر مع وجود فصلين انتقاليين هما الخريف والربيع، أما المناخ الجاف فهو قليل الأمطار قارس البرودة في الشتاء حيث تنخفض درجات الحرارة ما دون الصفر المئوي وشديد الحرارة في الصيف، أما في المناطق الجبلية والمرتفعات تسود درجات حرارة معتدلة صيفًا بحكم الموقع المرتفع. وعادة ما يكون هطول الأمطار بين سبتمبر ومايو من كل عام؛ وتسقط الثلوج على المرتفعات الغربية ويبلغ الهطول حده الأقصى عادةً في شهر يناير، ويتصف بعدم التجانس في توزيع المطر بين الساحل والداخل.

وتراجع الاقتصاد السوري بشكل كبير نتيجة الأزمة السورية، منكمشًا بنسبة 20% خلال عام 2013، مع دمار واسع في البنية التحتية اللازمة له، وارتفاع نسبة الفقر، وبلوغ البطالة نسب عالية مع أعداد كبيرة من العاطلين الشباب، والخريجين الجدد، والمشتغلين بمجالات أدنى من اختصاصات دراستهم. وتعتبر هذه النتائج الأسوأ على صعيد العالم. يضاف إلى ذلك، انهيار العملة الوطنية وهي الليرة السورية، لتفقد بين عامي 2012 - 2013 حوالي 200% من قيمتها، مع النتائج التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للمواطن. بعض التقارير المتفائلة، تحدثت عن إمكانية «تعافي متسارع» للاقتصاد، بعد توقف الحرب والبدء بالتركيز على الجانب الاقتصادي، ذلك يعود إلى تجارب اقتصادية سابقة.

لا يمكن تطوير المجتمعات إلا بإدراكها ما ينفعها

البروفسور نورة بنت زيد بن مبارك الرشود
المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي
https://oic-iphrc.org/2024/CV-AR.pdf

يقول الإمام الشافعي: «رأيي صواب يحتمل الخَطأ، ورأي غيري خَطأ، يحتملُ الصَّواب!». وهذا يقتضي احترام الاختلافات بوصفه ضَرورة لمناقشة شاملة حول تحقيق التَّوازن بين التَّقاليد والمُمارسات الثَّقافية وبين الاحتياجات المعاصرة المطلوبة لتنمية المجتمعات الإسلاميَّة. وتؤكد عالميَّة «حقوق الإنسان» الحاجة لاحترام التَّنوع الثَّقافي، بما يساعد على سدِّ الفجوات الإدراكية. ولا شك أنَّ حقوق الإنسان المتجذِّرة في كرامة الشخص، تتجاوز الحدود والأيديولوجيَّات والمصالح. ونتساءل: هل نحن في مُستوى الرؤية العالميَّة؟ وهل أصبحت حُقوق الإنسان مَدعاة للانقسام؟، لكن ما يجب أن نعتقده أنّ حقوق الإنسان وسيلة لتعزيز كرامة الإنسان، وليست عَصا لعقابه.

وتُعتبر عملية التَّنمية الاجتماعية في الإسلام واجبًا وحتميَّة، ومن أبرز العوامل التي يقوم عليها مفهوم التنمية في الإسلام هو التركيز على تحقيق المُساواة والإنصاف والعَدالة. ويُحاول الفِكر الإسلامي تفسير النُّصوص والتَّقاليد الدينيَّة لتعزيز حقوق المرأة في إطارٍ إسلامي، تكفّل الله عزَّ وجلَّ بتحديدها. وعندما نتناول موضوع حقوق المرأة المسلمة، نجد أنه يتطابق مع المبادئ الإسلامية العالمية للمساواة والعدالة؛ لنُدرك مَغزى التَّفسيرات والمُمارسات التي تختلف بين المجتمعات المسلمة، ونتعامل مع هذا النِّقاش بحذر، مع مراعاة طابعه الحسَّاس والاعتراف بتنوُّع النِّساء المُسلمات جغرافيًّا.

وقد بشَّر الإسلام بحقبة استثنائيَّة من تكريم المرأة عبر إرساء المساواة المعياريَّة بين الرجل والمرأة، وكان دور المرأة المسلمة واستقلالها الذاتي عبر هذه الحقوق أمرًا حديثًا بالنِّسبة للمُجتمعات المعاصرة حينها، ومن المهمّ استيعاب مَفهوم المساواة من خلال التَّكامل، وعدم إغفال «التَّمكين»، فمن طبيعة مسؤوليّة النِّساء ضمان الرفاهية داخل الأُسر وتحسين إنتاجية الموارد والحفاظ على البيئة، وتشير الإحصاءات التجريبية إلى أنَّ تمكين المرأة وعمليَّة التَّنمية الاجتماعيَّة يُعزِّزان بعضهما، كما توظِّف النِّساء ما يُقارب ٩٠٪ من عائد استثماراتهنَّ في تحسين دخل الأسرة والصِّحة والتَّعليم ومُحاربة الفَقر. وتُظهر دراسَات البنك الدَّولي أنَّ استراتيجيات التنمية التي تأخذ بالحُسبان المرأة تسجِّل نموًّا اقتصاديًّا أكبر.

وقد أحرز العالم الإسلامي تقدُّما كبيرا في النُّهوض بوضع المرأة، كما وقَّعت جميع دول مُنظمة التعاون الإسلامي على عهد الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ممَّا يُظهر توافقًا فيما يتعلق بإعمال حقوق الفتيات، ورغم ذلك لايزلنَ يواجهن تحدِّيات خطيرة، تَمسّ بشكلٍ واضح بالمبادئ الإسلاميّة والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتدعم الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي حق النِّساء والفتيات في الوصول إلى التَّعليم، بما في ذلك التعليم العالي. وعقدت الهيئة ورشة عمل بشأن: حق المرأة في التعليم: التحديات وسبل المضي قدما (دراسة حالة أفغانستان) بهدف تيسير وصول المرأة إلى حقها في الحصول على التعليم، بما يتفق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي للمرأة، وخطة العمل العشرية للمنظمة حتى ٢٠٢٥، و خطتها للنهوض بالمرأة، كما يؤكد قرار المنظمة رقم Pol-٤٨/٤ بشأن المبادرات الإقليمية الخاصة بدعم أفغانستان أهمية تعزيز الشمولية عبر تحسين مشاركة النساء والفتيات في جميع جوانب حياة المجتمع الأفغاني. واعتمدت المنظمة «إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان» فقرات دعت إلى حماية المرأة. وتم إضافة ضمانات مماثلة في مشروع اتفاقية المنظمة لحقوق الطفل، قيد النقاش. كما أنَّ وثيقة جدة للمؤتمر الدولي للمرأة في الإسلام، التي اعتمدتها قمَّة غامبيا الإسلامية، تُشكل مرجعًا بارزًا في تمكين المرأة المُسلمة. وسَاهمت الهيئة بشكلٍ نشط في صياغة تلك الوَثيقة.

> وتدعم الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي حق النِّساء والفتيات في الوصول إلى التَّعليم، بما في ذلك التعليم العالي

ومن الضَّروري ألاَّ تُسفر كل تلك الجُهود عن كسب للبعض وخسارة للآخرين؛ بل ينبغي أن تستهدف تمكين المرأة والنهوض بوضعها؛ لذلك، يجب أن نعتمد نهجًا بنَّاء، يشمل إشراك الحُكومات والمجتمعات في الحوار بدلاً من فرض حلولٍ خارجيَّة.

وعلى دولنا، ترجمة هذه الالتزامات إلى قوانين وسياسات وطنيَّة قابلة للتَّطبيق. ورغم ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بسد الفجوة بين المعايير الدَّولية والمحليَّة؛ ولمعالجة ذلك، فإن الهيئة مُستعدَّة للتعاون مع الحُكومات عبر توفير الخبرة التَّقنية ومُبادرات بناء القُدرات والتَّوصيات السِّياسية التي تضمن احترام الالتزامات الدُّولية، بما يتوافق مع المبادئ الإسلاميَّة بُغية تحقيق التَّوازن بين مَفهوم مساواة المرأة ومَفهوم الإنصاف.

وحان الوقت لكي تَنظر المُنظَّمة في اعتماد عهد خاص بها حَول القضاء على التَّمييز ضدَّ المرأة، بما يساعد على مُعالجة أوجه «التحفظات» المتعلقة بنصّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضد المرأة، كما يجب دمج التِّقنيات الرَّقمية، وخاصة الذَّكاء الاصطناعيّ، بما يُسهل الوصول إلى التعليم والرِّعاية الصِّحية والفُرص الاقتصادية للنِّساء اللواتي يواجهن عَقبات. وبالمثل، فإنَّ التِّجارة على الإنترنت توفر التَّمكين لرائدات الأعمال، بالإضافة إلى إنشاء صُندوق تنمية المرأة، لدعم الأنشطة التَّنموية والتربوية والتَّعليمية والاجتماعية للنِّساء والفتيات في العَالم، كما يمكن إنشاء قاعدة بيانات مُصنَّفة للمرأة حسب خصائصها.

وأعتقد أن التَّغيير لا يحدث عبر الضَّغط وحده؛ بل أيضا عبر الحوار والإصلاح التَّدريجي. فلا يُمكن تطوير المجتمعات بفعل اضطرارها لمواجهة الحقائق لإحداث التَّغيير المطلوب؛ بل بسبب إدراكها لأهميَّة ما ينفعُها.

نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ١٢ من رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد في عام ١٩٧٠ أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة الثاني عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٢١.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام ١٩٧٢. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام ٢٠٠٨ ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استُكملت عملية تنفيذ مضامين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامجٍ جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن ١٨ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و١٠٧ أهداف. وتشمل هذه المجالاتُ قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة؛ القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI

الدفاع عن القضية الفلسطينية • تعزيز الثقافة الإسلامية
تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
تعزيز حقوق الإنسان • حماية حقوق الأقليات المسلمة • مكافحة الإرهاب
مكافحة الفقر • الحفاظ على التراث الإسلامي
تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية
التضامن الإسلامي المشترك • العلوم والتكنولوجيا
تعزيز العلاقات الدولية

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI